واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

تحديات العمل وآليات المواجهة

إعداد

دكتور/ أشرف إبراهيم عطيه

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الشرطة

المقدمـــة

يعد تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحداً من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والنامية منها بشكل خاص، وذلك باعتبارها مرتكزاً أساسياً ومنطلقاً حيوياً لزيادة الطاقة الإنتاجية في الدول من ناحية، والمساهمة في معالجة ومواجهة تداعيات الفقر والبطالة التي تعاني منها غالبية الدول النامة، بل والمتقدمة أحياناً، من ناحية أخرى.

ومن هنا جاءت مبادرات كثيرة من الدول لدعم هذه المشروعات وإيلائها قدراً متزايداً من الاهتمام في ضوء الممكن والمتاح من إمكانيات، وبخاصة بعد أن أثبتت الكثير من هذه المشروعات قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها مختلف الاقتصاديات، إذ أنها، وبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدى العاملة، فإنها تشكل ميداناً حيوياً لتطوير المهارات والقدرات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، ومجالاً هاماً للمبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف كثيراً من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة والقطاع العام في توفير المزيد من فرص العمل والتشغيل، ربما بشكل يفوق قدرة المشروعات أو الصناعات الكبيرة، وبخاصة لتلك الفئات العمالية غير المدربة أو المؤهلة، أو ذات الكفاءة المحدودة، لاعتماد المشروعات الصغيرة – عادةً – على نظم إنتاج كثيفة العمل منخفضة التكنولوجيا أو رأس المال، وهو ما ينعكس إيجابياً على تنمية الأقاليم الريفية والمناطق العشوائية والشعبوية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي تعاني بشكل خاص من الفقر والتهميش، بل والحرمان.

هذا فضلاً عما تتيحه تلك المشروعات من إستيعاب للعنصر النسائي في العمل، ومن ثم تمكيناً لدور المرأة في التنمية المستدامة، وبما يحقق العدالة الاجتماعية، وبالتالي إيجاد نوع من التوازن الإقليمي والنوعي، والمساواة في توزيع عوائد التنمية، وبكل ما يمكن أن

يعكسه ذلك الأمر من المساهمة في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل(١).

وتشير الإحصاءات إلى أن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت تشكل نحو ٩٠ بالمائة من المنشآت على مستوى العالم، وتساهم بأكثر من ٢٦ بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي، إذ تصل تلك المساهمة لأكثر من ٨٥% من الناتج المحلي باقتصاد المملكة المتحدة، وأكثر من ٥٠% في حالة الولات المتحدة الأمريكية، كما أنها توفر ما بين ٥٠ إلى ٦٠ بالمائة من فرص العمل على المستوى العالمي(٢).

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، إذ يبلغ عددها – بما فيها المشروعات متناهية الصغر – أكثر من ٢.٥ مليون مشروع ، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من ٥٠ عاملاً نحو ٩٨% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الزراعي، حيث تستوعب حوالي ٧٥% من العمالة بهذا القطاع، وتساهم بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وبما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة، وتغطي نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي(٣).

ولعل توفير التمويل Fund اللازم لاستمرارية نشاط تلك المشروعات يمثل العائق الأول والأكثر أهمية في مجمل العقبات التي تواجهها تلك المشروعات، فضلاً عن توفير الضمانات التقليدية التي تتطلبها البنوك التجارية عادة لتقديم التمويل الكافي لها، إذ عادة ما تفضل تلك البنوك المساهمة بالمشروعات الكبيرة، لانخفاض درجة المخاطرة لديها من ناحية، ولسهولة التعامل معها ولقدرتها على توفير الضمانات اللازمة ووجود مساحات مشتركة من الأهداف والاهتمامات بينها وبين مصادر التمويل من ناحية أخرى. إلا أن العوائق التي تحد

(١) د. عبدالرحيم البحطيطي: الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، ودوره في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، العدد الأول، يناير ٢٠١٦، ص٤١٥.

(٢) البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد ٥٧، القاهرة، ص٧٤.

(٣) د. سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (٢)، مايو ٢٠٢٠، ص٤.

من قدرة هذه المشروعات على الاستمرار لا تتوقف فقط عند مشكلة التمويل، ولكن يرصد الواقع عدداً آخر من العوائق الإدارية والتسويقية والتنافسية ... إلخ، على نحو ما سنتناول لاحقاً.

ولقد شهدت مصر، خلال الآونة الأخيرة، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بل والأمنية، التي أعقبت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية (الإصلاح الاقتصادي وبرنامج الخصخصة والتعامل وفق آليات السوق) والتخلى عن نظام التشغيل التلقائي للعاملين، فضلاً عن بعض الأزمات السياسية والأمنية، التي أعقبت ثورات الربيع العربي ومواجهة الإرهاب... إلخ، كان من أبرز نتائجها زيادة معدلات البطالة، وخاصة بين شباب الخريجين وعدم استيعاب سوق العمل لأعدادهم المتزايدة سنوياً.

وعلى الرغم من تعدد السياسات والبرامج التي تقوم بها الحكومة، وتصديها لتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوجيهها لإقامة المزيد من المشروعات الإنتاجية المهيأة لخلق فرص عمل جديدة، إلا أن حجم المشكلة لا يزال كبيراً وله العديد من الانعكاسات المباشرة على حياة الأفراد اليومية وعلى حياة المجتمع ككل، مما يستدعى أهمية السعي لإيجاد حلول مناسبة له، لعل من أهمها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة مع انتشارها على استيعاب أكبر قدر من هذه الطاقات المعطلة، وبخاصة من فئات الشباب.

ومن هنا كان لابد أن تولى الدول، على اختلاف نظمها سياسياً أو مستويات تقدمها اقتصادياً، قدراً من الاهتمام والرعاية، بل والتفضل في التعامل، لهذه النوعية من المشروعات من خلال استحداث العديد من البرامج وتقديم المزيد من المبادرات الداعمة لها، وبما يكفل لها القدرة على الاستمرارية والمشاركة بفاعلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في ظل ما تتجه إليه العديد من الدول الآن من محاولات جادة لدمج أنشطة الاقتصادات الخفية أو غير الرسمية Hidden or Informal Economies تحت مظلة الاقتصاديات الرسمية Formal Economies، وهنا تبدو أهمية إيلاء تلك المشروعات ما تستحقه من الدعم والتفضيل باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية والنواة الرئيسية للأنشطة غير الرسمية في العديد من الدول، وبخاصة النامية منها.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية تلك الدراسة إنعكاساً لمدى أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الاقتصاديات، وبخاصة في ظل تراجع معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، ومنها مصر، والتي شهدت بيئتها الاقتصادية قدراً كبيراً من التداعيات الجمة في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، والتي كانت سبباً رئيساً في إنهيار وغلق العشرات من تلك المشروعات.

ويكفى أن نشير هنا إلى بعض الأدوار التي يمكن أن تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من زيادة في متوسط دخول الأفراد، وكذا الزيادة في جانبي العرض والطلب، وتوجيه الأنشطة للمناطق والمجالات المستهدفة، وتنمية الصادرات، والمحافظة على إستمرارية المنافسة مع المشروعات الكبيرة، فضلاً عن تكاملها مع تلك المشروعات باعتبارها – في العادة – تمثل بذوراً أساسياً لها وأول أطوار أو محطات إكتمالها؛ وكذا ما تقدمه تلك المشروعات من إستيعاب للمزيد من الأيدى العاملة وخلق العديد من فرص العمل، ومن ثم مواجهة تداعيات البطالة، وبكل ما يمكن أن يحققه ذلك من تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.

فمع نهاية عصر الاقتصاد الموجه وما أفرزه من تزايد في أعداد الشركات أو المشروعات الحكومية، ومع تغير الاعتقاد السائد حتى حقبة الستينيات من القرن الماضي، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العمل والمنافسة في أسواق شركات أو مشروعات تتميز بموفورات الحجم الكبير، وبالتالي فإن الحجم الأمثل للإنتاج لا يمكن أن يتحقق في ظل المنشآت الصغيرة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج المتاحة لها، وعليها في كل ذلك إما أن تختفي كلية أو أن تسعى للإندماج في الكيانات الكبيرة، بات الاعتقاد الآن جازماً بأهمية تلك المشروعات، مقارنة بالمشروعات الكبيرة، بل إن أعداد هذه الأخيرة قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في كثير من الاقتصاديات المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في أعقاب المشكلات التي واكبت الارتفاع الجنوني لأسعار النفط مع منتصف سبعينات القرن الماضي(١).

---

(١) **ولعل من أهم الأسباب التي تضافرت لتحول الاتجاه لبوصلة نمو أعداد الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ما يلي:**

(أ) إرتفاع نسب الشباب الراغبين في العمل.

(ب) التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل إنتاج صغيرة الحجم قليلة التكلفة.

وربما خلقت الطفرة التكنولوجية الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة، والمدعومة بإنفتاح غير مسبوق بين الأسواق العالمية من خلال انتشار فكرة العولمة تحديات جديدة وضخمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما ألزمها به الواقع من إلحاحية الحصول على المعرفة واختراق جدار العزلة الداخلي، والنفاذ إلى الأسواق الكبيرة، ومن ثم كان الظهور الجديد لأنواع مستحدثة من تلك الشركات تقوم على الإبداعية والتكنولوجية، وبما يجعلها تأتي مغايرة تماماً للأنماط والشركات التقليدية، ولعل في الأخذ بإستراتيجية حاضنات الأعمال أو العناقيد الصناعية ما يؤكد ذلك على نحو ما سنرى.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لرصد ما يوفره وجود هذه المشروعات في بنية الاقتصاد المصري من إضافات و تأثيرات إيجابية، باعتبارها أحد قاطرات التنمية الداعمة لإقامة العديد من القواعد الصناعية والإنتاجية والخدمية..إلخ، الحاضنة للجانب الأعظم من العمالة المحلية هذا من جانب ، ومن جانب آخر معرفة العوائق والتحديات التي تواجه عمل هذه المشروعات، سواء في الجانب التمويلي أو الإداري أو التسويقي، وبالتالى التعرض لما يمكن وضعه من حلول وآليات، وبخاصة المستحدث منها، لمواجهة هذه المعوقات والحد من تاثيراتها السلبية، والعمل على دعم وتنمية هذه المشروعات رفعاً لقدراتها التنافسية والإنتاجية، باعتبار ذلك يمثل السبيل الحقيقي لخلق تنمية اقتصادية مستدامة ، وبخاصة في الدول النامية كمصر.

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية :

- ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها؟

(جـ) التوجه نحو المنافسة الدولية والتي حتمت على الشركات الكبرى التعاقد مع شركات أصغر حجماً داخل الحدود الجغرافية لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية بغرض ضغط النفقات، وبخاصة عند تعلق الأمر بالصناعات الثقيلة كإنتاج السيارات والأجهزة الكهربائية ... إلخ، مما ساهم في نمو وتزايد أعداد تلك المنشآت الصغيرة. راجع :

- د. عبدالرحيم البحطيطي، مرجع سابق، ص٤٢٢-٤٢٣.

- ماهي الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنية الاقتصاد القومي؟
- كيف نشأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وما هو حالها ؟ وما هي الأطر التشريعية التي تنظم عملها ؟
- ما هي الجهود والمبادرات التي قدمتها الحكومة المصرية لدعم عمل هذه المشروعات؟
- ماهي المعوقات والتحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل السبب الرئيسي لفشلها وتعثر الجانب الأكبر منها ؟
- ما هي السبل و الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المعوقات ؟

منهجية الدراسة :

تحقيقاً لأهداف الدراسة، ورداً على تساؤلاتها السابقة، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبكل ما يتيحه الأخذ بهذا المنهج من تحديد للمفاهيم والخصائص، وتأصيل للأدواروالنتائج ، وإظهار للمعطيات والآثار، ورصد للتحديات والمعوقات، وتقديم للحلول والتوصيات ولسبل المواجهة ..إلخ، بل و يتجاوزهذا المنهج مجرد جمع البيانات عن موضوع الدراسة إلى تحليل وربط وتفسير تلك البيانات وقياسها واستخلاص النتائج منها.

خطة الدراسة :

مما سبق يمكن تقسيم خطة الدراسة إلى أربعة مباحث ، وذلك على النحو التالى :

- **المبحث الأول** : مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني** : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاديات الوطنية.
- **المبحث الثالث** : تجربة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر.
- **المبحث الرابع** : معوقات عمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و سبل مواجهتها.

- **الخاتمة** : النتائج و التوصيات.

المبحث الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد وتقسيم:

ربما يكون من السهل وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من المصطلحات شائعة الاستعمال في البيئة الاقتصادية، إلا أن الواقع يعكس حقيقة وجود صعوبة لوضع تعريف واحد قاطع ومحدد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises (SMEs)، فهو مصطلح يضم في طياته العديد من الأشكال والأنشطة الاقتصادية، فما بين من يعمل بمفرده أو لحسابه الخاص، إلى أولئك النفر القليل من العمال التي تضمهم منشأة صغيرة، إلى أولئك الذين يتقنون نوعاً من الأعمال الحرفية واليدوية والتراثية، وصولاً إلى التعاونيات ومجموعات الإنتاج والأسر المنتجة ... إلخ ، تتعدد أشكال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والواقع أن هناك اختلافاً في تحديد مفهوم وإصطلاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باختلاف الدول وبعضها، بل داخل الدولة الواحدة، وفقاً لمفاهيم مختلفة منها المستوى التكنولوجي وطبيعة عوامل الإنتاج وحجم القوة العاملة والكثافة السكانية ومتوسط دخل الفرد ... إلخ، وكذا باختلاف الهدف من التعريف، وهل هو بقصد الإحصاءات الرسمية أم للأغراض التمويلية ... وهكذا، ومع ذلك يمكن حصر أهم العوامل التي يمكن أن يُعزى إليها هذا الاختلاف في[١]:

١- **اختلاف مستويات النمو:** فالمشروع أو المؤسسة الصغيرة في دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية قد تعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية كمصر مثلاً، وذلك لاختلاف مستويات النمو بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٢- **درجة تقسيم العمل:** فكلما كان تقسيم العمل أكثر وضوحاً وتفعيلاً، كلما مالت معايير التصنيف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الصغر والعكس صحيح.

---

(١) نبيلة ساسان: دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تجربتي البرازيل والنرويج، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي، الجزائر، العدد ٥١، يناير ٢٠١٧، ص١٢٢، وراجع أيضاً :

- ساعد مرابط: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تسيير المؤسسات، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائية، واقع وآفاق، قلمة، ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠٦، ص٦.

٣- **شيوع الأنشطة:** فمع تنوع القطاعات الاقتصادية وتشعبها ما بين زراعية وصناعية وخدمية ... إلخ، نجد هناك إختلافاً مواكباً لذلك في معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فلكل قطاع خصوصياته، فالمشروع الصغير في صناعة الكيماويات مثلاً، سوف يختلف بالتأكيد عن مثيله في تجارة التجزئة ... وهكذا.

ومن ثم، فقد خلق إختلاف الطبيعة الهيكلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باختلاف بيئاتها والمعايير والمقاييس البيئية أو الجغرافية، وتبعاً للقوانين الاقتصادية والتجارية الناظمة لجملة العلاقات الخاصة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية وغيرها من المشروعات الأخرى في الاقتصاد القومي ، صعوبة خاصة لتحديد تعريف محدد لتلك المشروعات.

وعليه فسوف نتعرض لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرض لتعريف تلك المشروعات في مطلب أول، ثم نعرج لتحديد خصائص هذه المشروعات في مطلب ثانٍ، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في معرض الوصول إلى تحديد مفهوم، ومن ثم تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذهب الفكر الاقتصادي إلى تقديم اتجاهين استندت عليهما المعايير الدولية لتحديد هذا المفهوم، وهما:

الاتجاه الأول:

هو إتجاه يقوم على التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة من خلال الاعتماد على نوعين من المعايير، إحداهما تمثل المعايير الكمية Quantiative Criteria، والأخرى تمثل المعايير الوصفية أو النوعية Qualitative Criteria[١].

(١) لمزيد من التفصيلات حول المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة، راجع :
- عاصم عبدالنبي: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية ، مصر نموذجاً، أكتوبر ٢٠١٧، ص١٥-١٧، وراجع أيضاً :

أما **المعايير الأولى**، وهي المعايير الكمية فتصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، ومن أهم أمثلتها (معيار المشتغلين بالمنشأة، معيار رأس المال المستثمر، معيار حجم الإنتاج أو قيمته، معيار قيمة المبيعات، معيار الطاقة الإنتاجية، معيار القيمة المضافة ... إلخ). أما **المعايير الثانية**، وهي المعايير النوعية فتصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقييم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكل من المشروعات الصغيرة أو الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية[١].

الاتجاه الثاني:

ويقوم هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها أن ما يميز المشروعات الصغيرة هي كونها متعددة النشاطات، ونظراً لاختلاف خصائص تلك الأنشطة فإنه من الأفضل وضع معايير يتم من خلالها تجميع المنشآت ذات الخصائص المتشابهة في مجموعات، مما يساعد في التعرف عليها وفقاً لما تشكله كل مجموعة[٢].

- محمد حامد الصياد: التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٦، ص١٤-١٥.

(١) وتطبيقاً لذلك ، فهناك أربعة معايير أساسية يتم التركيز عليها للتمييز بين المشروعات وهي:
- معيار انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية.
- معيار الاتصالات الشخصية القوية.
- معيار صعوبة الحصول على الائتمان.
- معيار الكثرة العددية للوحدات الصغيرة. راجع :

- د. عيسى بن ناصر: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، العدد ١٨، مارس ٢٠١٠، ص٥١.

(٢) ولعل من أهم المعايير التي يقوم عليها هذا الاتجاه، ما يلي :
- **معيار طبيعة النشاط:**

حيث يمكن التمييز من خلال هذا المعيار بين النشاط الإنتاجي التقليدي، والذي يقوم على التقنيات القديمة المتوارثة، وعادة ما يقتصر على تلبية الحاجات المحلية، وبين النشاط الإنتاجي الحديث القادر على الاستفادة من النظم الإنتاجية الحديثة.
- **معيار تنظيم الإنتاج:**

ويتم من خلال هذا المعيار الوقوف على التطور التاريخي الذي يلحق بإسلوب تنظيم الإنتاج والاتجاه به نحو الحداثة والتخصصية وتقسيم العمل مروراً بالمراحل المختلفة لهذا التطور بدءاً من نظام الصناعات العائلية فالحرف اليدوية فنظام الورش المبعثرة جغرافياً، فنظام المصانع، سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ، بشكلها الحديث.
- **معيار الإطار التنظيمي للنشاط:**

ويتم من خلال هذا المعيار تصنيف المنشآت وفقاً لما يدخل منها في القطاع الرسمي المنظم حيث (الحماية الحكومية – التيسيرات الائتمانية – توافر التجهيزات المرفقية ... إلخ)، وبالتالي القدرة على جمع العديد من البيانات وتحليل

ومن الجدير بالذكر أن الدول في تحديدها لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقف عادة على معيار واحد، فقد تلجأ إلى أكثر من معيار، وبما يجعل هناك حتمية لاختلاف المفاهيم والتعريفات الخاصة بتلك المشروعات، وعدم الاتفاق على تعريف محدد لها.

ففي تعريفه لتلك المشروعات يفرق البنك الدولي The World Bank بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر طبقاً لأعداد العمالة بتلك المنشآت[١]:-

- **فالمشروع الصغير Small Business** هو الذي لا يتعدى عدد عماله خمسون عاملاً، ولا تتعدى جملة أصوله ومبيعاته السنوية عن نحو ٣ مليون دولار.
- **والمشروعات متناهية الصغر Micro Business** هي المشروعات التي لا يتعدى عدد عمالها عشرة عمال، ولا تتجاوز جملة مبيعات كل منها سنوياً مائة ألف دولار، ولا يزيد إجمالي قيمة الأصول فيها عن عشرة آلاف دولار.
- **أما المشروع المتوسط Medium Business** فهو ذلك الذي يعمل به حتى ثلاثمائة عامل، ولا يتعدى إجمالي أصوله ومبيعاته عشرة ملايين دولار.

بينما يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)[٢]، بأن المشروع يعد صغيراً متى كان يعمل به حتى مائة عامل فأقل، ويكون متوسطاً متى كان يعمل به ألف عامل فأقل.

وتعرفها منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) بأنها تلك المشروعات غير المسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصاءات الرسمية غالباً، والتي تقوم بإنتاج وتوزيع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يستخدمون عادة إما عمال

الكثير من الإحصاءات عن هذه المنشآت، أو ما يدخل منها في القطاع غير المنظم، والذي يفتقد لكافة المقومات السابقة ولأي مزايا حكومية، وبالتالي خروجه من إطار الحصر والتقييم كأنشطة الإنتاج المنزلي والحرفي والمنشآت متناهية الصغر. راجع :

- وزارة المالية: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤-٥.

(١) د. حسان خضر: تنمية المشروعات الصغيرة، مجلة جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٣.

(٢) إختصاراً لمصطلح : United Nation Conference on Trade and Development

من العائلة أو مستأجرون وحرفيون آخرون، وتعتمد في الغالب على رؤوس أموال غير ثابتة، وتكتسب بالتالي دخولاً غير منتظمة وتهيئ فرصاً للعمل غير مستقرة.

وتعد تلك المشروعات صغيرة – طبقاً لتعريف المنظمة – متى لم يتجاوز عدد عمالها عشرة عمال، ومتوسطة متى لم يزد عدد عمالها عن تسعة وتسعون عاملاً، وكبيرة متى زاد عدد العمال عن ذلك(١).

وفيما يتخذ الاتحاد الأوروبي European Union تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدد من المحددات منها، عدم زيادة رقم الأعمال سنوياً عن ٢٨ مليون دولار أمريكي وحجم رأس المال المستثمر عن ١٤ مليون دولار، كما لا يزيد عدد العمال والموظفين عن ٢٥٠ فرداً، مع تمتع المنشأة بالاستقلالية(٢)، تتجه دول مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council لاستخدام معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المشروعات وبعضها، فالصغيرة منها هي تلك التي يبلغ متوسط رأس مالها المستثمر أقل من مليوني دولار، والمتوسطة هي تلك التي يستثمر فيها ما بين ٢–٦ مليون دولار، وما زاد عن ذلك فهي مشروعات كبيرة الحجم(٣).

وفي مصر، وبناءً على قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠(٤)، تعرف المادة الأولي من القانون ، في فقرتها الخامسة المشروعات المتوسطة بأنها "كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي (٥٠) مليون جنيه ولا يجاوز (٢٠٠) مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٥) ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه. أو كل

---

(١) متاح على موقع منظمة العمل الدولية (ILO) التالى: .www.ilo.org

(٢) Nigel M. Healey, The Economics of The New Europe from Community to Union, Routledge, London, ١٩٩٥, pp. ١٥٣.١٥٤.

وراجع أيضاً :

- د. نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٤.

(٣) نوزاد عبدالرحمن: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد (٣٠)، سبتمبر ٢٠٠٦، ص١٤ .. وراجع أيضاً :

- د. عبدالرحيم البحطيطي، مرجع سابق، ص٤١٩.

(٤) لمزيد من التفصيلات حول القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، راجع: الجريدة الرسمية : العدد ٢٨ مكرر (و) ، الصادر في ١٥ يولية ٢٠٢٠ .

مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٣) ملايين جنيه ولا يجاوز (٥) ملايين جنيه.

أما المشروعات الصغيرة فتعرفها الفقرة السادسة من القانون بأنها "كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن (٥٠) مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٥٠) ألف جنيه ويقل عن (٥) ملايين جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (٥٠) ألف جنيه ويقل عن (٣) ملايين جنيه.

بينما تأتي الفقرة السابعة مُعرفةً المشروع متناهي الصغر بأنه "كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن (٥٠) ألف جنيه. ويعد المشروع حديث التأسيس متى لم يمض على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه أكثر من سنتين[١].

ورجوعاً إلى مجمل التعريفات السابقة نجدها في الغالب الأعم إما تعتمد بشكل رئيس على حجم العمالة بالمشروع أو على معيار حجم رأس المال، ولعل الاعتماد على المعيار الأول يفرز عدداً من المزايا أهمها كونه يسهل من عملية المقارنة بين القطاعات والدول المختلفة، فضلاً عن كونه مقياساً ومعياراً ثابتاً وموحداً، إذ أنه لا يرتبط بتغييرات الأسعار واختلافها مباشرة أو بتغيرات أسعار الصرف، وبما يتيحه أخيراً من سهولة في جمع المعلومات حول كيفية آدائه، بينما يشير الأخذ بمعيار رأس المال إحتمالية المقارنة بين الدول وبعضها لاختلاف أسعار صرف عملاتها.

إلا أنه من الأهمية بمكان هنا، الإشارة إلى إحدى المشكلات التي يمكن أن يثيرها الأخذ بمعيار حجم العمال في تحديد تعريف المشروعات الصغيرة، وهي تلك الخاصة بالتصنيف الفرعي لتلك المشروعات، فهناك المشروعات القزمية أو الحرفية Dwarf or Cottage Firms، والتي تعتمد في الغالب على قوة عمل صاحبها وأسرته، وعادة لا يزيد عدد

(١) ولقد أجاز القانون في مادته الثانية ، بقرار من الوزير المختص ، وبناءً علي توصية من مجلس الادارة ، وبالاتفاق مع البنك المركزي المصري ، خفض الحدين الأدني والأقصى لحجم الأعمال وقيمة رأس المال المدفوع ورأس المال المستثمر بما لا يجاوز (٥٠%) أو إضافة أو تقرير أي معايير أخري لتعريف المشروعات ، وذلك وفقاً لطبيعة قطاع النشاط الاقتصادي المعني، كما يجوز زيادة الحدين الأدنى والأقصى لحجم الأعمال ورأس المال المدفوع والمستثمر بما لا يجاوز (١٠%) سنوياً وفقاً للظروف الاقتصادية.

عمالها عن خمسة عمال، كما يوجد أيضاً الورش الحرفية Handicraft Shops، والتي قد يصل عدد العمال فيها إلى عشرة عمال، وهناك المشروعات الصغيرة الحديثة Modern Small Firms، والتي يتراوح عدد العمال فيها ما بين عشر وخمسين عاملاً، بل قد يصل عدد عمالها في بعض الدول إلى مائة عامل أو يزيد، وعلى الرغم من تباين عدد العمال في كل هذه الصور إلا أنه يجمعها جميعاً وصف الصغيرة من المشروعات(١).

وعادة ما تشير العلاقة التي تربط بين حجم المنشأة وعدد من المتغيرات الاقتصادية مزيداً من التساؤل، وتفتح باباً للجدل والمناقشة. فبينما يربط البعض بين حجم المنشأة من حيث الصغر أو الكبر وبين طبيعة السلعة، مبرراً أهمية وجود المنشآت صغيرة الحجم في حالة السلع ذات الطلب المنخفض أو ذات الطابع الشخصي كالسلع اليدوية أو الخدمات التي تتطلب القرب من المستهلك، فطبيعة السلعة أو الخدمة والنطاق الجغرافي للنشاط هو الذي يحدد حجم المنشأة، ذهب البعض الآخر، إلى ربط حجم المنشأة بفكرة الكفاءة والقدرة على الابتكار، موضحاً أنه لن تتحقق هذه الكفاءة بشقيها الفني والاقتصادي The Technical and Economic Efficiency لأي منشأة إلا بكفاءتها والاستفادة من السياسات الداعمة لها كالحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية بصور تمكنها من استخدام الأساليب الإنتاجية التي يتم فيها مزج العوامل الإنتاجية بصور وبنسب صحيحة تؤدي إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن عند الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل)، وبالمجمل قدرتها على الابتكار والنهوض بالكفاءة(٢).

ويذهب آخرون إلى أن هناك حجماً أمثل للمنشأة لابد أن تصل إليه، وقبل الوصول إليه ستكون التكلفة الحدية للإنتاج مرتفعة، وعند هذا الحجم الأمثل يجب على المنشآت أن

---

(١) ومن الأهمية هنا أيضاً إيضاح التفرقة بين مفهوم المنشأة أو المصنع Plant or Establishment، والذي يشير إلى المكان أو الموضع الذي يقام فيه النشاط الاقتصادي، ويرجع تحديد حجمه الأمثل إلى التكنولوجيا المستخدمة، وبين مفهوم المشروع Firms or Business ، والذي يمثل الكيان القانوني للنشاط، وهو أقل خضوعاً للتكنولوجيا، إذ أنه أكثر اتصالاً بالتنظيم الاجتماعي. راجع في ذلك :

- دكتور/ محمود حسن حسني: مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين: الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩م، ص٥١٥.

(٢) وتشير حالة الاتحاد الأوروبي إلى أن المشروعات الكبرى عادة ما ترتبط بمعدلات أسرع للابتكار، بينما لا ترتبط القدرة على الابتكار وتحسين الإنتاجية في الدول النامية بحجم المنشآت بقدر إرتباطها بقدرتها على نقل التكنولوجيا من الخارج وتطويعها للظروف المحلية الخاصة بكل دولة على حدة. راجع :

- دكتور/ عبدالرحيم البحطيطي، مرجع سابق، ص٤١٩.

تزيد من كميات كافة عناصر الإنتاج، وبخاصة رأس المال المستثمر، وهو ما ستعجز عنه حتماً المنشآت الصغيرة أو المتوسطة(١).

بينما يشير البعض إلى أن طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا المستوى التكنولوجي السائد، وما قد يتوافر لدى بعض الدول من مزايا نسبية لإنتاج سلع ما تنتج بكفاءة اقتصادية في ظل حجم معين، هو ما يحدد النمط الصناعي للاقتصاد، وبالتالي هو ما يحدد الحجم الأمثل للمنشآت(٢).

ويري البعض أخيراً أن معيار أفضلية حجم المنشأة من حيث الصغر أو الكبر إنما يتوقف أو يتحدد تبعاً لنسبة الفرق بين تكلفة المعاملات داخل المنشأة وتكلفتها داخل السوق، وأنه كلما انخفضت تكلفة معاملات السوق عن تكلفة المعاملات بالمنشأة، كلما كان الحجم الأصغر أكثر مثالية للمنشأة، حيث يتوقف الفرق بين التكلفتين على عدة عوامل تختلف باختلاف نوع الصناعة والخصائص التي تتميز بها كل دولة عن غيرها(٣).

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم المنشأة وتكلفة خلق فرص عمل جديدة، تشير التقديرات إلى أن فرصة العمل في المشروع الصغير تقدر في المتوسط بنحو ٢٠% من تكلفتها في المشروعات الكبيرة، وتزيد هذه النسبة أو تنخفض بحسب المستوى التكنولوجي السائد في المجتمع والمستخدم في المنشآت العاملة بالاقتصاد الوطني.

---

(٢) Pigou, G., Economic of Welfare, Cited by M.Blaug, Economic Theory in Retrospect Homewood, Irwin, ١٩٦٨, pp. ٦٠٦-٦٠٨.

(٢) لمزيد من التفصيلات راجع :

- Kumar, Rajan and Zingales, "What determines firms size? University of Chicago, CRSP Working Paper No. ٤٩٦, ٢٠٠١.
- J. You, Small firms in Economic Theory, Cambridge Journal of Economics No. ١٩, ١٩٩٥, p. ٤٤١.

(٤) Beck et al., SMEs, Growth and Poverty: Cross-Country Evidence, Journal of Economic Growth,٢٠٠٥, pp. ١٩٩-٢٢٩.

المطلب الثاني

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من واقع التعريفات السابقة والتي تناولت تحديد مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، يمكننا الوقوف على عدد من الخصائص الهامة التي تميز هذه النوعية من المشروعات، لعل من أهمها:

- غلبة نمط الملكية الفردية على تلك المشروعات، في مقابل بعض الأنماط الأخرى كالملكية الجماعية أو المساهمة التي تميز المشروعات الكبيرة، وهو ما يعكس إرتباط الإدارة فيها ارتباطاً وثيقاً بالملكية، فالمدير المالك هو من يقوم بأعمال الإدارة والتخطيط والتنسيق والتسويق والرقابة والصيانة والتسجيل بالدفاتر ... إلخ، في آن واحد، فهذه المشروعات هي في الغالب ذات صبغة عائلية، مما يفقدها وجود الهيكل الإداري والمالي والفني المتكامل(١). وعادة ما تكون هذه الأنماط من الملكية (الفردية – العائلية – غيرها) أكثر جاذبية للمدخرات الصغيرة، والتي تتواجد لدى أصحابها قدرات تنظيمية، يفضلون من خلالها الإشراف المباشر على أموالهم، كما أن الطابع العائلي لهذه المشروعات هو عادة ما يعطي لها القدرة على الاستمرار، من خلال توارث الأبناء لمهن الآباء، كما تساعد هذه الأنماط أيضاً على استقلالية المشروع من الناحية القانونية، أي عدم تبعية هذه النوعية من المشروعات لمشروعات أكبر تمتلكها.

وبالنظر إلى هذه الخاصية، فقد تعد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، هي المجال الأكثر ملاءمة لاستيعاب أكبر قدر من العمالة العائدة من الخارج، والتي استطاعت خلال فترة اغترابها إدخار مبلغاً مناسباً تستطيع من خلاله الاستثمار في مشروع صغير أو متوسط، شريطة توافر المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم.

- مع ضعف القدرة التمويلية لتلك المشروعات وتدني حجم المدخرات للمستثمرين فيها، فإنها عادة ما تعتمد – وبشكل مكثف – على الخامات الأولية المحلية، مما يساهم

(١) د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦، ص٣.

في خفض التكلفة الإنتاجية، وبما يعكسه ذلك من انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء تلك المشروعات، أي إنخفاض معامل رأس المال/العمل.

- تدني قدرتها الذاتية على التطوير والتوسع في ظل إغفال وإهمال الجوانب البحثية والتطويرية Research and Development، و عدم تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، بل وربما عدم الاقتناع بأهميتها أو ضرورتها، على خلاف الشركات الكبيرة والتي تولى جل اهتمامها لهذه الجوانب ، والإتجاه إلى تخصيص الكثير من نفقاتها لأعمال البحث والتطوير والابتكار(١). ومع ذلك يمكن من خلال دعم المشروعات الكبيرة للمشروعات الصغيرة الوصول إلى معدلات أسرع من الاختراع والتجديد داخل الاقتصاد ككل ، متى تم اعتبار المشروع الصغير بمثابة وعاء هام لتقديم التغيير الفني، عن طريق استخدام نطاق إنتاجه الصغير، للتحول بالتالي لأن يكون منبعاً للاختراع Invention أو لتحديث المنتجات Innovation.
- نظراً لحرية الدخول والخروج من الأنشطة التي تتولاها تلك المشروعات فهي تتصف بقدر كبير من التنافسية، الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.
- نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، فإنها تتميز بدرجة عالية من المرونة والقدرة على الانتشار الجغرافي، وبما يساعد على تحقيق التوازن في العملية التنموية وتقليل التفاوتات الإقليمية ، وخدمة الأسواق المحدودة والتي لا تستطيع المشروعات الكبيرة أن تفي بحاجاتها، فضلاً عما تؤدي إليه تلك المشروعات من إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والحضر، وذلك من خلال توطين الصناعات، وبخاصة ذات الصفة الزراعية، بالمناطق الريفية(٢).

---

(١) لعل مستهدف إعداد وتطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار، وتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لدعم وتحفيز هذا المتجه يأتي على رأس مستهدفات إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، حيث يأتي الترتيب العالمي في مؤشر قدرات الشركات على الابتكار في مصر في المرتبة "١٣٢" عالمياً، بينما يأتي مستهدف مصر للوصول لعام ٢٠٣٠ إلى الترتيب "٦٠" عالمياً. راجع :

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، ص١٠-١١.

(٢) د. محمد فتحي صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤، ص٢٩.

- استخدامها لفنون إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز عادة بارتفاع كثافة العمل مما يجعلها أكثر ملاءمة للدول النامية التي تعاني من وفرة الأيدى العاملة وندرة رأس المال، ومن ثم فهي تمثل عاملاً إيجابياً في مواجهة مشكلات البطالة في هذا الجانب، وخاصة أن التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرصة العمل فيها متدنية، إذ تقل بمعدل ثلاث مرات عند المقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة(١).
- تمثل هذه المشروعات صناعات أو قواعد إنتاجية مكملة للصناعات الكبيرة، بل ومغذية لها، حيث حتمت قواعد المنافسة الدولية على الشركات الكبرى التعاقد مع شركات أصغر حجماً داخل الحدود الجغرافية لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية بغرض ضغط الإنتاج، وبما يتيح في النهاية للمشروعات الكبرى القدرة على المنافسة مع نظرائها على المستوى الدولي، بل والمحلي أيضاً(٢).

ورجوعاً إلى الخصائص السابقة، ربما نلحظ عن قرب أن بعضها يمثل جانباً إيجابياً، وبعضها الآخر يمثل جانباً سلبياً، إلا أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات عادة لا ترجع إليها مباشرة بقدر رجوعها إلى ما تواجهه هذه المشروعات من معوقات، وعادة ما يأتي ضعف قدرتها على الحصول على التمويل الكافي في طليعة هذه المعوقات على نحو ما سنرى لاحقاً.

(١) د. سوسن خطاب: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج ٢٩، العدد الثالث، ص٤٩.

(٢) إيهاب على الموسوى: دور العناقيد الصناعية في تطوير القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، مجلة أهل البيت، العدد ٢٤، ٢٠١٩، ص١٨٦.

المبحث الثاني
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة
في دعم الاقتصاديات الوطنية

تقديم:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، بل باتت تمثل أحد القاطرات الرئيسية لذلك الأمر، من خلال ما توفره من قواعد صناعية وخدمية واسعة إحتلت بها بالغ الأهمية في الاقتصاديات العالمية بصفة عامة والاقتصاديات النامية بصفة خاصة، ولعل هذه الأهمية ترجع في الأساس إلى عاملين:

أولهما: إنهيار الأوضاع المالية في كثير من الدول، وبخاصة النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية للعديد من المشروعات الكبيرة وتدني قدرتها على الاستمرار والبقاء، ولعل ما شهدته البيئات الاقتصادية للعديد من البلدان العربية مؤخراً – ومنها مصر – لخير شاهد على ذلك(١). فضلاً عما يشهده العالم بأسره من تداعيات اقتصادية الآن بسبب تفشي وباء فيروس كورونا، والذي إجتاح العالم بأكمله، وتأثرت به اقتصاديات كافة دول العالم بلا استثناء(٢).

---

(١) فلقد شهدت الفترات الأخيرة تعرض الاقتصاد المصري للعديد من حالات الركود في معدلات النمو، عكسه العديد من المظاهر كارتفاع معدلات البطالة وغلق المزيد من المصانع وانخفاض معدلات استخدام الطاقة في عدد آخر منها، وتدهور العديد من القطاعات الصناعية الهامة كالغزل والنسيج والحديد والصلب والقطاعات الخدمية كالسياحة والنقل الجوي ... إلخ، بل وزيادة حالات التعثر لدى الكثير من رجال الأعمال، والإفلاس أمام المحاكم ... إلخ. راجع في ذلك:

- د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، مكتبة الأسرة، دار الشروق، ٢٠٠٣، ص١٣-١٤.

(٢) في هذا السياق، أشارت "كريستينا جورجينا" رئيسة صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات أكثر من ١٧٠ دولة سوف تشهد نمواً سلبياً في دخل الفرد هذا العام ٢٠٢٠، وحذرت من أن الأسواق الناشئة والدول ذات الدخل المنخفض، في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا معرضة لمخاطر مرتفعة. كما ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تداعيات كورنا الاقتصادية ستبقى لسنوات، كما أشارت مؤسسة "جولد مان ساكس" ومؤسسة "بلومبيرج" إلى احتمالية تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة ١% على الأقل خلال العام الجاري. وبيما تتوقع شركة "جي بي مورجان" تراجعاً في الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١٤%، تتوقع أيضاً تراجعاً في الاقتصاد الصيني بنسبة ٤٠% وبمنطقة اليورو بنسبة ١١%. وبحسب دراسة جديدة للاسكوا، سيقع نحو ٨.٣ مليون شخص في براثن الفقر بالمنطقة العربية نتيجة انتشار كوفيد-١٩، كما ستخسر المنطقة حوالي ١.٧ مليون وظيفة على الأقل. راجع :

- موقع CNN، صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاضاً في دخل الفرد في ١٧٠ دولة بسبب فيروس كورونا، ٩ ابريل ٢٠٢٠م، وذلك على الرابط :

https://arabic.cnn.com/business/article/٢٠٢٠/٠٤/٠٩/imf-capita-income-coronavirus-economy.

- موقع السوق العربية، البنك الدولي يتوقع ركوداً عالمياً ضخماً بسبب كورونا، ٤ ابريل ٢٠٢٠، وذلك على الرابط:

ثانيهما : التحولات الاقتصادية العالمية، والتي جاءت ببرامج التحويل الهيكلي كالخصخصة، والتي مثلت السبب الرئيسي لضرورة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص الوطني كبديل للقطاع العام وتحمله لمسئولية قيادة قاطرة الاقتصاد نحو مزيد من التقدم.

ولعل من أهم المظاهر التي تتجلى لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية ما يلي:

أولاً : أداة لتعبئة الموارد المالية:

فمع تدهور الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي كداعم ومنشئ للمزيد من المشروعات الكبيرة(١)، تظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يغلب على طبيعتها الشكل العائلي، والتي عادة ما تظهر للوجود من خلال إما توجيه مدخرات أفراد العائلة لإقامة أحداها، أو من خلال قيام أحد العمال المهرة (من ذوي الحرف الخاصة) بمعاونة مجموعة متعارفة من العمال بتكوين وحدات إنتاجية صغيرة أو متوسطة، إعتماداً على مدخراتهم الخاصة، وبالتالي تشكيل طاقات إنتاجية جديدة وإضافية تمكنهم من إبراز كفاءاتهم، والمحافظة على استقلاليتهم ووحدتهم المالية.

وصغر حجم هذه المشروعات، وبالتالي ضعف الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات، فضلاً عن إنخفاض حجم خسائرها المتوقعة، عادة ما يشجع أكبر عدد من أصحاب رؤوس الأموال المحدودة لاستثمارها من خلال إقامة وإنشاء المزيد من هذه المشروعات(٢).

ثانياً : أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة:

---

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy.

(١) فبعدما شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بمصر ارتفاعاً ملحوظاً مع بداية هذا القرن ليحقق ١٣.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك بعدما حقق نصف مليار دولار فقط عام ٢٠٠٠، و٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ،عاد هذا التدفق للانخفاض بدءاً من عام ٢٠٠٩ ليحقق فقط ٨.١ مليار ليصل إلى ٣ مليار دولار فقط عام ٢٠١٣ في أعقاب أحداث يناير ٢٠١١. للمزيد من التفاصيل راجع :

- ولاء رضوان: المناخ الأمني ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٦، ص٨٣-٨٤.

(٢) وبنظرة سريعة على الاقتصاد الأمريكي نجد أن أكبر عدد من الشركات الريادية بها أو أسسها رياديون كانت برؤوس أموال محدودة، فقد كان "سوفت" جزاراً، و"جيلمان" مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي يبيع الشاي إلى جانب وظيفته، و"كرايسلر" ميكانيكياً بمصنع للحديد والصلب ... وهكذا.

إذ تستطيع هذه المشروعات أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً وفاعلية بسبب قدرتها على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى، بل وفي المناطق النائية، فضلاً عن الانتشار النوعي والتخصصي، وذلك لاعتمادها على قدر ضئيل ومحدود من خدمات البنية الأساسية، وقدرتها على تسويق منتجاتها في الأسواق والأماكن المحيطة بها، بل وقدرتها على تحصيل كافة مستلزمات انتاجها من الأماكن التي تتوطن بها، وبما يساعدها على إيجاد فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي، وتقديم المزيد من الدعم لرفع مستوى معيشة الأفراد، بل وزيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، وبما يحقق العدالة في توزيع هذه المكاسب، خاصة أنها تفتح مجالاً متسعاً لأنماط معينة من العمالة، ربما لا تجد مجالاً متاحاً لها في الكثير من الوظائف الحكومية أو لدى الشركات الكبرى، كالشباب والنساء وأصحاب المهارات المحدودة، للعمل بهذه المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، وهو ما يجعلها بمثابة ورشاً ومعامل لتدريب وإعداد الكوادر الفنية المتخصصة، لتجد طريقها إلى العمل الاحترافي في أماكن أكثر فنية وتخصصية بعد ذلك(١).

وربما لا ننسى في هذا المجال ما يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أدوار حيوية للحد من مخاطر وعواقب الهجرة الداخلية من الأماكن أو المناطق الأقل نمواً إلى تلك الأكثر نمواً، وبخاصة بعد أن أصبحت المناطق الريفية طاردة لسكانها وأصبح القطاع الزراعي عاجزاً عن استيعاب المزيد من العمالة، بل وربما تلعب دوراً أكثر فاعلية كأداة لتحقيق نوعاً من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة(٢).

وإجمالاً، يمكن إعتبار تلك المشروعات بمثابة الموجه والمشجع نحو الأعمال والأنشطة التنموية المستهدفة، وبما يمكن تقديمه لهذه المشروعات من حوافز تشجيعية لإقامة مشروعاتهم في المناطق والتخصصات المطلوبة.

ثالثاً : زيادة متوسط الدخل الفردي ومواجهة مشكلة البطالة:

(١) د. نادية عبدالعال: تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل و والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦-٢٢. ، وراجع أيضاً :
-The World Bank , SMEs for Job Creation in The Arab World: SMEs Access to Financ Services , Washington D. C.,No.٢٠٤٣٣, ٢٠١٢,P.٧.

(٢) د. إبراهيم فيشار: تحليل الخصائص السكانية وأثرها في رسم السياسة الأمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٢، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

عادة ما تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة الكثيفة، ولعل أهم ما يميزها أنها تميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة متى قورنت بالمشروعات الكبيرة، فهي تلعب دوراً جوهرياً في خلق فرص العمل، وبخاصة لأولئك العمال المنتمين لأسر فقيرة، ولأولئك الذين يفتقدون إلى المصادر البديلة للدخل "كالمرأة المعيلة تحت خط الفقر"، والذين تصل نسبتهم لأكثر من ٢٦% من نسبة السكان تحت خط الفقر، وبما يخفف من حدة هذا العامل الهدام نظراً لما تتيحه هذه المشروعات من أجور معقولة لعمالها.

وبالنظر أيضاً إلى أن هذه المشروعات تستخدم فنوناً إنتاجية غير معقدة، بل وبسيطة نسبياً في كثير من الحالات، فهي تتميز بتثمين قوة العمل، وذلك بالنظر إلى حاجتها لاستخدام تكنولوجيا قليلة رأس المال، مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية تمتص جزءاً من البطالة، وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية(١).

ويشير الجدول التالي إلى عدد المتعطلين في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩ بحسب النوع وما شهدته معدلات البطالة من تغير خلال تلك الفترة.

جدول رقم (١)

توزيع المتعطلين ومعدلات البطالة بحسب النوع في مصر من (٢٠١٠- ٢٠١٩)

(العدد بالمئات)

السنة	عدد المتعطلين ومعدلات البطالة					
	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	المعدل %	العدد	المعدل %	العدد	المعدل %

(١) في تقرير صحفي أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إرتفاع معدل البطالة في مصر، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩ ليصبح ٨% في مقابل ٧,٨% في الربع الثالث من ذات العام، بارتفاع قدره ٠,٢% وبانخفاض ٠,٩% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٨. وأوضح الجهاز أن إجمالي قوة العمل بلغ ٢٨,٩ مليون فرد خلال الربع الأخير من العام الماضي، مقابل ٤مليون خلال الربع الثالث من ذات العام، بزيادة ١,٩%، حيث بلغت قوة العمل في الحضر ١٢,٥ مليون فرد، بنسبة بطالة ١١,٥%، وفي الريف ١٦,٤ مليون فرد، بنسبة بطالة ٥,٤% خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٩. وسجل عدد المتعطلين ٢,٤ مليون فرد منهم ١,١ مليون من الذكور، ١,٣ مليون من الإناث بنسبة ٥١,٩%، وبنسبة ٨% من إجمالي قوة العمل، وبارتفاع قدرة ١١٧ ألف متعطل عن الربع الثالث من العام الماضي، ووصل معدل البطالة إلى ٤,٧% بين الذكور، ٢٢,٧% بين الإناث خلال الفترة المشار إليها، كما بلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ عاماً ما يقارب ٧٠% من إجمالي المتعطلين. راجع :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات فبراير ٢٠٢٠.

٢٠١٠	٩٨٧٠	٤.٩	١٣٦٤٠	٢٢.٦	٢٣٥١٠	٩
٢٠١١	١٨٢٢٠	٨.٩	١٣٦١٤	٢٢.٧	٣١٨٣٤	١٢
٢٠١٢	١٩٤١٧	٩.٣	١٤٨٣١	٢٤.١	٣٤٢٤٨	١٢.٧
٢٠١٣	٢٠٨٤١	٩.٨	١٥٦٤٧	٢٤.٢	٣٦٤٨٨	١٣.٢
٢٠١٤	٢٠٥١٦	٩.٦	١٥٩٤٢	٢٤.٠	٣٦٤٥٨	١٣.٠
٢٠١٥	٢٠٣٢٤	٩.٤	١٦١٩٦	٢٤.٢	٣٦٥٢٠	١٢.٨
٢٠١٦	١٩٤٧٦	٨.٩	١٦٥٤٧	٢٣.٢	٣٦٠٢٣	١٢.٥
٢٠١٧	١٨٥٣١	٨.٢	١٦١٥١	٢٣.١	٣٤٦٨٢	١١.٨
٢٠١٨	١٥٥٣٥	٦.٨	١٢٩١٤	٢١.٤	٢٨٤٤٩	٩.٩
٢٠١٩	١١٠٠٠	٤.٧	١٣٠٠٠	٢٢.٧	٢٤٠٠٠	٨.٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.

ولقد فطنت الكثير من الدول المتقدمة إلى أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة، فالصناعات اليابانية الصغيرة مثلاً تستوعب حوالي ٨٤% من إجمال العمالة الصناعية اليابانية، وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمال قيمة الإنتاج الصناعي في اليابان، وفي إيطاليا هناك أكثر من ٢ مليون مشروع فردي صغير، بينما تستوعب المشروعات الأمريكية الصغيرة ما يقارب من ٧٠% من قوة العمل، وتوفر هذه الصناعات ما يقارب من ذات النسبة أيضاً من فرص العمل بدول الاتحاد الأوروبي[١].

رابعاً : حماية الأعمال ذات الطابع المحلي والتراثي (الحرفي أو اليدوي):

ففضلاً عما تمثله تلك الأعمال من إنعكاس للهوية الإنتاجية المحلية، وبخاصة في الدول النامية كمصر، فإن تنمية هذه المشروعات الحرفية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بات يمثل ضرورة ملحة لتشغيل الكثير من الأيدى العاملة الحرفية، ممن أصبحت فرص عملهم محدودة بالمشروعات الكبيرة في ظل إحلال الآلية كبديل اقتصادي لتلك الأيدي[٢]. فالمحافظة على هذه الصناعات التراثية والتقليدية (كأعمال الصناعات

(١) عاصم عبدالنبي: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر نموذجاً، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) Darrell M. West. What happens if robots take the jobs ? the impact of emerging technologies on employment and public policy (Washington, the Brootings Institution, October, ٢٠١٥), p. ٣.

الخشبية والسجاد والخزف والمشغولات الفضية والنحاسية .... إلخ) أصبح واجباً سواء من ناحية كونه حاضناً ومستوعباً للآلاف من الأيدي العاملة، أو من حيث كونه مصدراً هاماً للتصدير وبكميات كبيرة للأسواق العالمية، وبكل ما قد يدره من عوائد كبيرة للاقتصاد المحلي.

ومما يؤكد على أهمية الدور الفعال لهذه المشروعات في تنمية الصادرات ما تملكه هذه المؤسسات الصغيرة من عوامل خاصة كتمتعها بقدر من المرونة، ربما تتجاوز في ذلك المؤسسات الكبرى، مما يمكنها من التحول من خط إنتاجي لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم انتاجها نسبياً على المدى القصير، فضلاً عن اعتماد تلك المؤسسات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة استخدام العمل مما يساعد على نقص تكلفة الوحدة المنتجة وبما يكسبها ميزة تنافسية في أسواق التصدير[١].

ولعل من الجدير بالذكر هنا، التأكيد على أهمية وجود قدر مناسب من المراقبة على جودة هذه الصناعات التقليدية حتى تظل ريادتها سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، وبخاصة في ظل التنافسية المنتظرة لمنتجات تلك الصناعات، المواكبة للاتجاه العالمي نحو الانفتاح وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية، وبالتالي لا سبيل لبقاء هذه الصناعات في مواجهة المنافسة الداخلية (من المشروعات الكبيرة)، والخارجية (من المشروعات المناظرة) إلا بالحرص على جودتها والسعي نحو خلق الدافعية دوماً للتطوير والتحديث والابتكار، وهو ما يمكن أن تحققه فكرة وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاضنة لهذه الصناعات، وذلك بالنظر إلى طبيعتها الخالقة للرقابة الذاتية والدائمة من أصحاب الأعمال، بل ومن العاملين فيها، تحقيقاً لمصلحتهم المشتركة[٢].

---

(١) ولقد بلغت مساهمات الصناعات الصغيرة في أسواق التصدير معدلات عالية، وبخاصة في بعض الدول الأسيوية، فهي ٦٠% في الصين، و٥٦% في تايوان، و٤٣% في كوريا الجنوبية. راجع :

- زيادي بلقاسم: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص١٧٠.

(٢) ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تستخدم عمالاً ذوي مهارات منخفضة نسبياً ،ومع الوقت يكتسب هؤلاء العمال الخبرة داخل المصنع أو الورشة الصغيرة ويتحولون إلى عمال مهرة، وبالتالي ارتباط التدريب بالإنتاج داخل المصنع. راجع :

- د/ حاتم مأمون: دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص٨٩.

خامساً : المساهمة في العملية التنموية:

وبخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الإنتاجية بالبلدان النامية، إذ عادة ما تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان في رفع كفاءة ذلك التخصيص، وذلك بالنظر إلى تبنيها لأساليب إنتاجية كثيفة العمالة، وبما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وبالتالي كلما توسع نشاط تلك المشروعات في السوق غير الرسمي، كلما جاءت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات عاكسة، وبصورة أفضل، لتكاليف الفرص البديلة، مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبرى.

ومن المؤكد أن تواجد تلك المشروعات إلى جوار المشروعات الكبرى، ومشاركتها في الكثير من الصناعات سوف يساهم أولاً في جعلها منافساً محتملاً لتلك المشروعات، وبما يحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، وبالتالي توفير قدر من السلع والخدمات لفئات المجتمع بأسعار مناسبة لا غلو فيها، فضلاً عما تتيحه ثانياً من إمكانية جعل هذه الشركات بمساهمتها هذه تمثل نواة للتطور والتحول إلى مشروعات كبرى في المستقبل(١). بالإضافة إلى تعظيم العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه من تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية ثالثة.

فعلى الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة هي في العادة أعلى منها في المشروعات الصغيرة، خاصة في ظل إعتماد تلك الأخيرة في إنتاجها على تقنيات إنتاج غير متقدمة، إلا أننا لو ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي، لوجدنا أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ عادة من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال ورأس المال المستثمر(٢).

---

(١) فشركة عملاقة مثل "بينتون" للملابس "United Colors of Benetton" "بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة بمدخل العقار الذي كان يقطنه، من خلال تجميعه لبواقي الأقمشة من المصانع وحياكتها في شكل ملابس جاهزة. راجع :
- د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص٣.

(٢) عاصم عبدالنبي: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر نموذجاً، مرجع سابق، ص٢٥.

المبحث الثالث

تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تقديم:

منذ عام ١٩٩٢ بدأت مصر بالفعل برنامجها للإصلاح الاقتصادي، والمعروف ببرنامج الإصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد، بهدف علاج الاختلالات في الاقتصاد الكلي كالعجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري، ومواجهة المديونية الخارجية، وتشوه الأسعار، وإعادة النظر في القطاع العام من حيث تنظيمه وهيكلته، والإعلان عن خصخصة وحداته، وكذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص، وبالتالي التحول الى اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد.

وقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير سعر الصرف، وتحرير أسعار الفائدة، وتحرير أنماط الإنتاج والأسعار، وتشجيع القطاع الخاص، وإنشاء وتشجيع سوق المال (البورصة)، والتخلص من القطاع العام (الخصخصة).

ومازال الاقتصاد المصري يعمل وفق اقتصاديات السوق وحرية المنافسة والتجارة، ويوائم نفسه للتجارة الحرة (منظمة التجارة العالمية)، ويزداد فيه حجم ودور القطاع الخاص مع تناقص حجم ودور القطاع العام، مع توافرحرية التعامل بالنقد الأجنبي، وتحرير كامل لسعر الصرف ، واتساع حجم السوق المصري. وهو ما يعني أن البيئة الاقتصادية العامة في مصر ربما تسمح الآن وبقوة بالتوجه نحو التوسع في تنفيذ المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتاح لها المجال لتنمو وتزدهر.

وهكذا ، سيتم تناول التجربة المصرية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر النقاط الست التالية ، والمتضمنة نشأة هذه التجربة وحالها والاطار التشريعي لها والأجهزة القائمة علي إدارتها ، وأخيراً الجهود الحكومية المقدمة لدعمها وتنميتها ، وذلك علي النحو الأتي :-

أولاً : نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

لم تأت الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي باتت تمثل في مصر ما يقارب ٩٨% من إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاع الخاص غير

الزراعي، محققة لمساهمة لا تقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة، ومستوعبة لأكثر من ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل فجأة، وإنما شهدت تجربة تلك المشروعات في مصر تطوراً عبر الزمن(١).

وربما كان المشروع الحرفي الصغير في مصر، كغيرها من غالبية بلدان العالم، حتى المتقدم منها، هو النواة الأولى للمشروعات الصغيرة، حيث سيطر هذا المشروع على كافة الأنشطة الاقتصادية في الفترة التي سبقت بزوغ الثورة الصناعية، ولكن، وعلى الرغم من التطورات المتتالية التي لحقت بهذا الشكل البدائي من المشروعات، وتحولها إلى أشكال أكثر تطوراً و تقدماً، إلا أن هذا الشكل البدائي لم يختف كلية، وإنما مازلنا نجد له صوراً متعددة في العديد من أوجه النشاط الصناعي، إلى جانب الأشكال الأخرى الأكثر تطوراً والأكثر حجماً سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة(٢).

وهكذا، يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة والحرفية قد استحوذت على الكثير من أوجه النشاط الاقتصادي لمدة طويلة من الزمن، قبل أن تترك المجال قليلاً لتحل محلها المشروعات الكبيرة، إلا أن هذه المشروعات الصغيرة مازالت تحتفظ بوجودها وأهميتها على الرغم من التحديات التي تواجهها وتصدرها لها المشروعات كبيرة الحجم، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ما يلي(٣):

(أ) هناك نسبة لا يستهان بها من السكان والقوة العاملة تقطن وتعمل في القرى والمراكز الريفية، وبمعدلات تفوق مثيلاتها من القاطنين بالحضر، فبينما بلغ عدد السكان في الريف حوالي (٥٥) مليون نسمة بتعداد عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نسبة ٥٧.٥%، لم يزد عدد السكان في الحضر عن (٤١) مليون نسمة وبنسبة ٤٢.٥% من إجمالي مجموع السكان البالغ عددهم ٩٦ مليون نسمة، وهو ما يؤدي حتماً إلى انتشار وتشتت أسواق سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار (كمدخل للإنتاج الزراعي) بشكل

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية: قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرابط :
- www.MTI.gov.eg/SNE/index
- وراجع أيضاً : د. سمير عريقات : مرجع سابق ، ص ٤.

(٢) Anderson, D. "Small Industry in Developing Countries: A Discussion of Issues", World Development, Vol. ١٠, No. ١١, ١٩٨٢, p. ٩١٨.

(٣) د. محمود حسن حسني: مدى واقعية الأمال المعقودة علي المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ، مرجع سابق، ص٥٢٢.

كبير، فلو أخذنا في الاعتبار أيضاً انخفاض مستوى البنية التحتية وخدمات النقل في هذه المناطق، لوجدنا أن النمط الأكثر ملاءمة للمشروعات هو الوحدات الصغيرة الحجم(١).

(ب) أن الكثير من الصناعات التي تتميز بمزايا الموطن أو المحل، قد يكون الحجم الأمثل لها هو النطاق الصغير للإنتاج، وبخاصة تلك الصناعات المتعلقة بإنتاج منتجات تتميز مكوناتها بسرعة التلف، وتحتاج إلى تصنيعها محلياً دون نقلها كاللحوم والألبان والفواكه والخضروات ... إلخ، وبخاصة متى واكب ذلك ارتفاع نفقات الحفظ والنقل.

(ج) هناك العديد من الصناعات، وبخاصة الحرفية، تخدم في العادة أسواقاً كلية صغيرة بطبيعتها كصناعات الملابس والأثاثات والمنتجات الغذائية الخاصة، فضلاً عن الأنشطة المستحدثة والتي مازالت أسواقها في طور الإنشاء وتحت التكوين، وهذه جميعاً لا يناسبها إلا المشروعات الصغيرة ويكون النطاق الصغير هو الأكثر ملاءمة بالنسبة لها.

ومع ذلك، فإن ما شهدته البنيات الأساسية مؤخراً من تحسن ملحوظ، وما واكب ذلك من تطور في وسائل النقل والتخزين والحفظ ... إلخ، فضلاً عن الهجرات المتتالية للقوى العاملة من الريف إلى المدينة قد سمح للمشروعات الكبيرة بأن تظهر وتزدهر وتشهد عملية التركيز، وهو ما أدى إلى انتقال المشروعات الصغيرة إلى مكانة تالية.

وحقيقة، فلقد بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري مع الربع الثاني من القرن الماضي، وبخاصة مع إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٠ برأسمال مليون جنيه ليقدم القروض للمزارعين المصريين لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣). وفي عام ١٩٧٦، وتأكيداً لهذا الدور الحيوي في دعم المشروعات الصغيرة، صدر القانون رقم ١١٧ ليحول ذلك البنك إلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، والذي جعل من تقديم كافة الخدمات المصرفية لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبخاصة في الريف، واحداً من أهم أهدافه.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام ٢٠١٨.

ومع بداية ستينيات القرن الماضي، عمدت الكثير من البنوك المصرية (بنوك القطاع العام)، لتخصيص شرائح تمويلية عديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات البعد الاقتصادي، وبخاصة في المناطق ذات الصبغة الصناعية كدمياط والمحلة الكبرى، واستمر دعم هذه البنوك لتلك المشروعات بين الاهتمام تارة والتجاهل تارة أخرى، حتى جاءت الطفرة الكبرى مع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع تسعينات ذلك القرن.

ثانياً : برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي ١٩٩١:

بموجب إتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١، تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي عرف ببرنامج التثبيت، وهو إصلاح مالي ونقدي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أعقب ذلك في مدة لا تتعدى شهراً، الاتفاق مع البنك الدولي، لتبنى برنامج إصلاح شامل يكمل البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهو ما عرف ببرنامج الإصلاح الهيكلي، وذلك بهدف إصلاح القطاع العام واتساع دور القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة الثلاث، وهي بيع شركات القطاع العام المتعثرة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، أو المشاركة في الملكية والإدارة، أو الإدارة فقط لعقود إيجار طويلة الأجل(١).

ثالثاً : الصندوق الاجتماعي للتنمية :

تأكيداً لاهتمام الدولة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على التوسع فيها، تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١، كصندوق قومى يهدف إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٢ تم اعتباره الجهة المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة بمصر، ولقد إنصب إهتمام الصندوق علي إستخدام القروض الميسرة والمنح المتاحة من الحكومة أو من مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية لتنفيذ برامج تنمية تلك المشروعات، من خلال تمويله لجهات متعددة أهمها البنوك لإعادة الإقراض للمشروعات

(١) وفي إطار برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي، إحتل الإصلاح المصرفي الأولوية الأولى في هذا البرنامج، فكانت البداية بتحرير سعر الفائدة البنكية وتحرير سعر الصرف، وإنشاء آلية جديدة لتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال أذون الخزانة بديلاً لإقراض الدولة مباشرة من الجهاز المصرفي، والسماح للبنوك بإنشاء صناديق الاستثمار والسماح بطرح أسهمها في البورصة، وأن تتوافق آليات السياسة النقدية مع باقي السياسات الاقتصادية بهدف إعادة الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الكلي.. لمزيد من التفصيلات راجع :

- د. عبدالرحيم البحطيطي، مرجع سابق، ص٤٣٠.

المستهدفة. وفي عام ١٩٩٩ صدر القرار الجمهوري رقم (٤٣٤) يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته للصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي وحد نظم التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة من قبل كافة أجهزة الدولة، وكذلك من القطاع الخاص، مع توليه مهمة وضع السياسات الخاصة بتنمية المنشآت الصغيرة القائمة بالفعل، وإنشاء المشروعات الجديدة للشباب وتقديم الخدمات لهم بأسعار رمزية[١].

ويشير الجدول رقم (٣) إلى نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من بداية عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٨، حيث تشير الإحصاءات إلى قيام الصندوق بتمويل قرابة (٢٨٠) ألف مشروع صغير تقريباً وأكثر من(٧٣٠) ألف مشروع متناهي الصغر خلال الفترة من أول يناير ١٩٩٢ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، وبإجمالي تمويلات بلغت ما يزيد عن ٩.٢ مليار جنيه مصري، وخالقاً لحوالي مليوني فرصة عمل، كما لم تتوقف نشاطات الصندوق طوال السنوات الأخيرة الماضية، إذ تشير الإحصاءات أيضاً إلى توالي عمليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٨، حيث شهدت تلك الفترة تنامي عدد المشروعات الممولة والمبالغ المنصرفة عبر الصندوق لتلك المشروعات، والتي بلغ إجماليها خلال تلك الفترة حوالي (١٥٣) ألف مشروع صغير وحوالي (١.٨) مليون مشروع متناهي الصغر، إحتاجت في تمويلاتها لأكثر من (٣٠) مليار جنيه بواقع حوالي (١٨) مليار جنيه خصصت للمشروعات الصغيرة، وحوالي (١٢) مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر.

جدول رقم (٣)
نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية
للأعوام (١٩٩٢-٢٠٠٨) ، (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنوات	المشروعات الصغيرة	المشروعات متناهية الصغر

(١) لمزيد من التفصيلات حول عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية، راجع:
- وزارة المالية: تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ص ٦١-٦٤.

	عدد المشروعات	المنصرف (بالمليون)	عدد المشروعات	المنصرف (بالمليون)
١٩٩٢-٢٠٠٨	٢٧٩٣٠٦	٧٧٠٠	٧٣٠٢٣٧	١٥٠٠
٢٠٠٩	٩٦٢٦	٤٩١	١٩٤١١٠	٥٤٣
٢٠١٠	٩٣٦٠	٦٠٦	١٥٥٧٥٦	٥٠٩
٢٠١١	١٧٩٥٢	١٢٧٢	١٢٦٩٨٤	٤٧٢
٢٠١٢	١٧٧٥٧	١٥١٩	١٤٨٢١٦	٦٣١
٢٠١٣	١٢٥٢٩	١٥١٠	١٧٤٢٧٨	٨٦٤
٢٠١٤	١٦٠٤٦	٢١١٢	١٦٢٢٧١	٩١٩
٢٠١٥	١٩٣٤٣	٣٠٧٥	١٨٨٢٧٦	١٤١٤
٢٠١٦	١٧٠٥٦	٢٢٢٨	١٨٧٦٢١	١٥٣٧
٢٠١٧	١٦١٦١	٢٨١٥	٢٣٥٩٩٧	٢٢٦٩
٢٠١٨	١٦٥٤٩	٢٣٤٩	٢٣٤٥٢٥	٣١٢٧
الإجمالي	٤٣١.٦٨٠	٢٥.٦٧٧	٢.٥٣٨.٢٧٧	١٣.٧٨٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام ٢٠١٩.

أي أن الصندوق استطاع خلال الفترة من أول يناير ١٩٩٢ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ تمويل قرابة ثلاثة ملايين مشروع ما بين صغير ومتناهي الصغر استحقت قرابة الأربعين مليار جنيه مصري، وهو ما يعكس حقيقة اهتمام الدولة ، عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ، بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويعكس أيضاً دور هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني المصري، بما تحققه تلك المشروعات من مساهمات فاعلة في حجم الناتج القومي، وبما تخلقه من فرص عمل بلغت خلال السنوات الثلاث من عام (٢٠١٦-٢٠١٨) أكثر من مليون فرصة عمل على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٣).

رابعاً: القانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠[١]:

جاءت الخطوة الأكثر أهمية في مراحل تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في صدور القانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ والخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ليوفر لتلك المشروعات الإطار القانوني المنظم لعملها، والذي لغى بصدوره القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ (م٣)، والذي حدد في مادته الأولى المقصود بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (على نحو ما أوضحنا سابقاً)، ومحدداً في مادته (٥٨) من الباب الخامس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتباره الجهة المختصة بالعمل على تنمية تلك المشروعات، وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها، والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات[٢].

ولقد تضمن الفصل الأول من الباب الثالث الحوافز غير الضريبية المقدمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وذلك على النحو التالي:

---

(١) وإلى جانب هذا القانون، هناك العديد من القوانين واللوائح والقرارات التي نظمت أو ما زالت تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر، ولعل من أهمها:

- القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ والخاص بتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٤١) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة، وقرار وزير المالية رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة.
- العديد من القوانين التي تنظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جانب أو آخر، وبشكل غير مباشر، وهي تلك التي نصت عليها الفقرة (١٣) من المادة الأولي من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، وأطلق عليها " **التشريعات ذات الصلة** " ، وهي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري ، والقانون رقم ٢٤ تسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعي ، وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وقانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ، وقانون الضريبة علي العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ، وقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشأت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ، وقانون المحال العامة الصادر بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٩ ، وما يحدد من تشريعات أخرى ذات الصلة بقرار رئيس الوزراء.
- لعل أهم القرارات الصادرة في شأن تلك المنشآت، هي تلك الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء في ١٧ يونيو ٢٠١٤، بنقل تبعية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح تحت المسئولية الكاملة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية، باعتباره واحداً من أهم القطاعات التي باتت تؤثر بشكل فعال في هيكل الاقتصاد المصري. لمزيد من التفاصيل راجع :

– المركز المصري لدراسات السياسات العامة: وضع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ٢٠١٥، ص٤-٦.

(٢) لمراجعة كامل نصوص القانون، أنظر :الجريدة الرسمية، العدد٢٨ مكرر(و)الصادر في ١٥ يوليه ٢٠٢٠.

- مادة (٢٤) لمجلس إدارة الجهاز منح أي من الحوافز التالية للمشروعات المستحقة والمنصوص عليها بالمادة (٢٣) من القانون، وهي[١]:

✓ رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيله.
✓ منح المشروعات آجالاً لسداد قيمة توصيل المرافق، بما في ذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من فوائد التأخير.
✓ تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
✓ تخصيص أراض بالمجان أو بمقابل رمزي.
✓ رد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع.
✓ رد قيمة الاشتراك في المعارض أو تحمله كلياً أو جزئياً.
✓ الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع أو تخفيض قيمة هذه الضمانات.

ويجوز لمجلس الإدارة وضع برامج حوافز نقدية وفقاً للمعايير التي يحددها، وبما يكفل رفع القدرات التنافسية للمشروعات المشار إليها، وذلك في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وبما لا يجاوز (٠.٣) ثلاثة من عشرة في الألف من الناتج المحلي الإجمالي وبحد أدنى ١.٥ مليار جنيه سنوياً.

- مادة (٢٥) تُعفى مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ....، وتقدم الدولة المساعدة الفنية اللازمة لتسجيل براءات الاختراع التي تمثل تطوراً كبيراً في المجال الفني.

- مادة (٢٦) يدرج في الخطة السنوية للدولة ما يتقرر من تمويل ميسر للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتحدد في هذه الخطة مصادر هذا التمويل.

بينما جاء الفصل الثاني من الباب الثالث متعرضاً للحوافز الضريبية للمشروعات المعنية .. وذلك على النحو التالي:

---

(١) وهذه المشروعات هي: "مشروعات ريادة الأعمال، المشروعات العاملة بالقطاع غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها، مشروعات التمويل الرقمي والذكاء الصناعي، المشروعات الصناعية أو المشروعات التي تعمل على تعميق المكون المحلي في منتجاتها، والمشروعات التي تقدم ابتكارات جديدة في مجال الصناعة وأنظمة التكنولوجيا، والمشروعات التي تخدم نشاط الإنتاج الزراعي أو الحيواني، ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

- مادة (٢٧) تُعفى تلك المشروعات من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيسها وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها المشروعات للحصول على التمويل وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. كما تُعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
- مادة (٢٨) تُعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف.
- مادة (٣٠) يجوز لمجلس الوزراء – بناءً على عرض مجلس الإدارة – الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لمدة أو لمدد محددة يقدرها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء.
- مادة (٣١) عدم خضوع الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد من المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة في هذا الشأن، وفقاً للقانون المنظم للضريبة على الدخل، وذلك متى كان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.

خامساً: **حال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر**:

تشير كافة الإحصاءات إلى استحواذ القطاع الخاص في مصر على الشطر الأعظم من المشروعات بصفة عامة، فلو علمنا أن إجمالي عدد المنشآت العاملة في مصر بلغ حوالي ٦.٤ مليون منشأة عام ٢٠١٧، سجل منها القطاع الخاص بمفرده حوالي ٩١.٤%، والقطاع الحكومي حوالي ٦% فقط بينما لم يسجل القطاع العام وقطاع الأعمال أكثر من ١%، لأدركنا تماماً أهمية هذا القطاع، كقطاع قوي ومبتكر وقادر على قيادة عجلة التنمية

والتقدم[١]. ومن ثم فلا غرو بأن نجد رجال الاعمال حالياً وقد احتلوا مكان الصدارة الاجتماعية، وصيغت الكثير من القوانين وصدرت العديد من القرارات الهادفة لضمان مشاركة هذا القطاع في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع توفير الحوافز ومصادر التمويل له لإيجاد الإطار القانوني والاقتصادي الملائم لتطويره وإنطلاقه[٢].

وبينما يتركز أكثر من ٧٥% من المنشآت العاملة في مصر عام ٢٠١٧ في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية والشرقية والغربية والدقهلية، نجد أن ٦٧% من هذه المشروعات يمتلكها القطاع الخاص، وهو ما يؤكد على ريادة هذه المشروعات الخاصة في حركة الإنتاج والتصنيع[٣].

وطبقاً لبيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تمثل المشروعات المتناهية الصغر حوالي ٨٣% من إجمالي جملة المنشآت العاملة في مصر يليها المشروعات الصغيرة وتمثل حوالي ٨%، أي أن كلاً من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، باتت تمثل أكثر من ٩١% من إجمالي المشروعات العاملة، بينما تمثل المشروعات المتوسطة حوالي ٧% ، وهي تلك التي لا يتعدى رأس مالها ١٥ مليون جنيه، منها ٥% لا يتعدى رأسمال كل منها ٥ مليون جنيه، ٢% يتعدى رأس مالها أكثر من ٥ مليون وأقل من ١٥ مليون جنيه، في حين لا تمثل المشروعات الكبيرة أكثر من ٢% من حجم المشروعات العاملة في مصر (شكل رقم ١).

شكل رقم (١)

توزيع المشروعات طبقاً لرأس المال (٢٠١٨)

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧، بيانات عام ٢٠١٨.

(٢) ولعل سياسات خلق القطاع الخاص القادر على القيام بمسئولياته في قيادة عجلة التنمية يتطلب العمل على محورين: **الأول:** ويتضمن العمل على خلق رواد الأعمال بالمفهوم الاقتصادي الصحيح، أي أولئك القادرون على تحويل أفكارهم وطموحاتهم إلى واقع مادي ملموس، **والثاني:** ويتمثل في خلق الظروف الملائمة لازدهار القطاع الخاص من خلال إصلاح النظام البيروقراطي ورفع كفاءته، إصلاح النظام القانوني والقضائي، إصلاح الجهاز المصرفي وتطويره، تقديم المساعدات العلمية والتقنية والإدارية لرفع درجة التأهيل للعاملين بالقطاع الخاص. لمزيد من التفصيلات راجع :
- د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام ٢٠١٨.

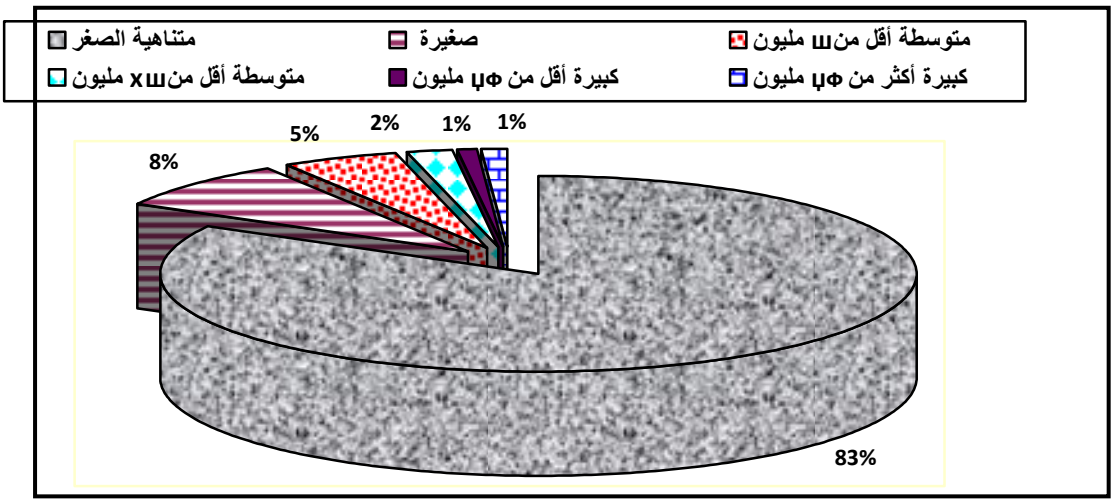

المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨.

وتوفر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة حوالي ٧٥% من فرص العمل، ورجوعاً إلى الجدول رقم (٢) نجد أن أكثر من ٥٧ ألف فرصة عمل أتاحتها المشروعات الصغيرة عام ٢٠١٦، في حين أتاحت المشروعات متناهية الصغر ما يقارب من ٢٠٨ ألف فرصة عمل في ذات العام، ارتفعت إلى ٢٧٧ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٧ ثم إلى ٣٥٨ ألف فرصة عام ٢٠١٨، في مقابل انخفاض فرص العمل المتاحة عبر المشروعات الصغيرة عام ٢٠١٨ لتصل إلى حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل، بعد أن حققت حوالي ٦٤ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٢)

بيان بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفرص العمل (سنوات متفرقة)

(التمويل بالمليون، فرص العمل بالوحدة)

السنوات	عدد المشروعات		التمويل		فرص العمل	
	صغيرة	متناهية الصغر	صغيرة	متناهية الصغر	صغيرة	متناهية الصغر
٢٠٠٥-٢٠٠٨	٥٩٦٢٧	٥٠٥٩٠٨	٢٥٨٢.٤	١١١٥.٨٥	٣٠١٧٧١	٦٠٧٠٨٩

٢٣٢٨٣٠	٥٨١١٠	٥٤٣.١	٤٩٢٠٣	١٩٤٠٢٥	٩٦٣٢	٢٠٠٩
٢٠٧٥١٨	٥٧٧٨٢	١٥٤٠	٢٢٢٨	١٨٧٦٢١	١٧٠٥٦	٢٠١٦
٢٧٧٥٧٦	٦٤٠٧٨	٢٢٦٩	٢٨١٦	٢٣٥٩٩٧	١٦١٦١	٢٠١٧
٣٥٧٧٨٣	٤٩٣٩٥	٣١٢٧	٢٣٤٩	٢٣٤٥٣١	١٦٥٤٤	٢٠١٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠١٨.

وإذا كانت تجارة الجملة والتجزئة تحتل الاهتمام الأكبر من مشروعات القطاع الخاص عام ٢٠١٧، بنسبة وصلت إلى ٥١% من إجمالي حجم الاستثمارات، تلاها الصناعات التحويلية بنسبة ١٣% ، فالنقل والتخزين ٦%، فخدمات الغذاء والإقامة ٥% ، فالأنشطة الزراعية ٥%، فأعمال البناء والتشييد ٣%، فالمشروعات الصحية ٣% والعلمية ٢%، فإن ٩١.٧% من تلك المشروعات تعد من الناحية القانونية كيانات ذات ملكية فردية، بينما لا تمثل شركات التضامن أكثر من ٢.٢% ، وهو ما يعكس أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تأتي في غالبيتها كمشروعات ذات ملكية فردية(١).

ويعكس الواقع حقيقة ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كواحدة من أهم معوقات العمل بتلك المشروعات إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الأخرى، إذ تشير الإحصاءات إلى عدم زيادة مساهمات تلك المشروعات في التصدير لأكثر من ٤% من جملة الصادرات مقارنة بنسبة ٦٠% في الصين، ٤٩% في إيطاليا، ٤٣% في كوريا الجنوبية، ٣٦% في جنوب أفريقيا، ٣١% في المغرب، إذ يتجه غالبية إنتاج هذه المشروعات للاستيعاب من خلال الأسواق المحلية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة وغير المستغلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، والتي يمكن أن يؤدي استغلالها إلى لعب أدواراً حاسمة في زيادة الصادرات المصرية(٢).

سادساً : الجهود المستحدثة لدعم وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(١) المركز المصري لدراسات السياسات العامة: دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، المشكلات والإصلاحات اللازمة لبيئة أعمال جيدة في مصر، برنامج الحرية الاقتصادية، ٢٠١٨، ص٧.

(٢) د. محمد فتحي صقر، مرجع سابق، ص٢٨.

لإيمانها الكامل بأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها الحيوي والتنموي الفعال، وفي إطار جهودها الرامية إلى تطوير عمل تلك المشروعات، وانعكاساً لتوجيهات القيادة السياسية، سعت الحكومة المصرية لتقديم العديد من الجهود والخدمات لهذا القطاع الحيوي خلال السنوات الأخيرة، **ولعل من أهم هذه الجهود ما يلي:**

(أ) مبادرة السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٦ بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار جنيه، وبأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة والمخصصة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة.

(ب) قدمت وزارة التجارة والصناعة إستراتيجية وطنية لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال لمدة خمس سنوات ٢٠١٨/٢٠٢٣، تعكس توجه الدولة وتتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، مستهدفة خلق اقتصاد تنافسي ومتوازن قائم على الابتكار والمعرفة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن زيادة مساهمة تلك المشروعات في تنافسية قطاع الأعمال والنمو الاقتصادي الشامل، وتشجيع رواد الأعمال Entrepreneurs لتعزيز واستمرارية فرص النمو والنجاح التنافسية لكافة المشروعات وصولاً للتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصري.

وتتمحور الإستراتيجية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حول خمسة محاور أساسية :

- الإطار القانوني والتنظيمي، ويشمل تقليل الأعباء الإدارية وتبسيط البيئة التنظيمية واستخدام آلية مؤسسية لتنسيق وتنفيذ الإستراتيجية.
- تعزيز سبل الحصول على التمويل.
- تشجيع ريادة الأعمال[١].

(١) والرواد هم متخذو القرار الذين يساعدون في تكوين شكل النظام الاقتصادي الحر، من خلال اكتشاف احتياجات السوق وتأسيس المنشآت الجديدة استجابة لتلبية هذه الاحتياجات، فهم المحركون للنشاط الاقتصادي الذين ينظمون استخدام عوامل الإنتاج ويتحملون المخاطر، وبالتالي يسهمون في تفعيل النمو الاقتصادي عبر كافة القطاعات، وبما يقدمونه من فرص

- تشجيع الصادرات وتعزيز قدرة المشروعات على الاندماج في سلاسل القيمة[١].
- خلق الفرص للوصول إلى خدمات تنمية الأعمال.

(جـ) قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤٧) لعام ٢٠١٧، والمعدل بالقرار رقم (٢٣٧٠) لسنة ٢٠١٨، بإنشاء **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** تكون تبعيته لرئيس مجلس الوزراء مباشرة، وليحل بالتالي محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمنشأ منذ عام ١٩٩١، وهو صندوق ذو طبيعة خاصة يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وله ميزانيته الخاصة المستقلة، وليصبح هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات وريادة الأعمال سواء بصفة مباشرة أو من خلال تنسيق جهود كافة الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات، أو عن طريق ما يؤسسه أو يساهم فيه من شركات[٢].

العمل وإنتاج السلع والخدمات للعملاء، وبالتالي وجب أن تتوافر فيهم صفات خاصة كالقدرة على الانجاز وتحمل المخاطر والثقة بالنفس والشغف للأعمال ... الخ. راجع في ذلك:

- د. خليل الشماع: ريادة الاعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفيةه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ١٦، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٨، ص٤٢.

(١) لعل من أهم تحديات المنافسة أمام المشروعات الصغيرة العاملة في تجارة التجزئة ما تفرضه المجمعات التسويقية الكبيرة، وخاصة "مخازن السلسلة أو سلاسل القيمة Chain Stores والتي تتحرك بفروعها في مختلف المناطق وتستحوذ على العملاء الذين يتعاملون مع المنشآت الصغيرة، وبخاصة فيما يتعلق بتنوع المنتجات المعروضة وانخفاض أسعارها وما تقدمه من خصومات دورية، فضلاً عن خدمات التوصيل المجاني ... إلخ، وهو ما يتطلب ضرورة استعداد المشروعات الصغيرة لتلك التحديات توطئة للمنافسة والاندماج معها.

(٢) **ولعل من أهم المبادرات على المستوى الدولي المقدمة مؤخراً لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:**

- توقيع اتفاقية دعم في مارس ٢٠١٤ من البنك الدولي بقيمة (٣٠٠) مليون دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توقيع مذكرة تفاهم في فبراير ٢٠١٤ بين الصندوق السعودي للتنمية ووزارة التعاون الدولي بشأن عملية فتح الحساب الدوار الخاص بالمنحة المخصصة للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.
- الموافقة على اتفاق تسهيل ائتماني بين الوكالة الفرنسية للتنمية وجمهورية مصر العربية في مارس ٢٠١٤ بقيمة ٨٠ مليون يورو لدعم وإيجاد وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة عبر "صندوق خليفة" بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في ديسمبر ٢٠١٣ لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- إعلان بنك HSDC-Egypt تعاونه مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لمنح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نوفمبر ٢٠١١ تمويل بقيمة ٣٤ مليون دولار.
- اتفاقية مضاربة مقيدة موقعة بين الحكومة المصرية والبنك الإسلامي للتنمية في يناير ٢٠١٣، بشأن دعم برنامج تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لتحقيق التمكين الاقتصادي للشباب والأسر المنتجة في مصر.

لمزيد من التفصيلات راجع:

- المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مرجع سابق، ص١٠-١١.

وتتكون موارد الجهاز من القروض والمنح والإعانات والهبات التي يبرمها أو يقبلها مجلس الإدارة بما لا يتعارض وأهداف الجهاز، والمنح والإعانات والهبات الأخرى التي توجهها الاتفاقيات الدولية إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا من الرسوم المقررة للجهاز بالقوانين ذات الصلة، ومقابل ما يقدمه الجهاز من خدمات للغير، وأي موارد أخرى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة بعد موافقة مجلس الوزراء[١].

وللجهاز الحصول علي التمويل اللازم من الأسواق المالية والدولية ، ويكون له إستخدامه في إعادة التمويل ، وذلك كله في الحدود والضوابط التي يقرها مجلس الادارة ، مادة (٦٣) .

وللجهاز في سبيل تحقيق أغراضه أن يقدم من موارده تمويلاً ميسراً للمشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وللشركات التي تقوم بتمويل المشروعات المتعثرة وشركات ضمان مخاطر الائتمان وحاضنات ومشروعات الأعمال، فضلاً عن الشركات والجمعيات والمؤسسات المالية ذات الصلة بالجهاز[٢].

وتتعدد أشكال وصور تمويل الجهاز للمشروعات، والتي وضع لها مبلغ ٢ مليون جنيه كحد أقصى، وذلك ما بين:

- الإقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الإقليمية: المباشرة في كافة أنحاء الجمهورية.
- الإقراض من خلال جهات وسيطة كالبنوك والجمعيات الأهلية والبريد.
- الإقراض بنظم التمويل الإسلامي (المرابحة – المشاركة).
- الإقراض بنظام الحساب الجاري المدين.
- الإقراض بنظام استغلال حق الامتياز التجاري.

(١) مادة (٥٩) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.
(٢) مادة (٦١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

ويقدم الجهاز للمشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ مباشرة أو من خلال الخبراء الذين يستعين بهم عدداً من الخدمات والمنصوص عليها بالمادة (٦٦) من القانون، ولعل من أهمها[١]:

- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة بكل محافظة.
- المساعدة في إعداد دراسات الجدوى الأولية عن المشروعات.
- تقديم التدريب والتعريف بخدمات التدريب اللازم للمشروعات، وعلى الأخص مشروعات ريادة الأعمال.
- التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة على الاشتراك فيها.
- تقديم المشورة عن أماكن ومصادر شراء الآلات والتجهيزات وغيرها من المستلزمات.

(١) ولقد حاول الجهاز التيسير على العملاء وتطوير خدماته المقدمة للمشروعات المعنية من خلال عدة خطوات استباقية، لعل من أهمها :

الربط مع هيئة البريد حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تهدف إلى توفير حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها الجهاز للمواطنين من خلال مكاتب هيئة البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية والتي تخطت ٤٠٠٠ فرع، وتصل مدة العمل بتلك المذكرة خمس سنوات، وبموجبها يتم الاستفادة من انتشار مكاتب البريد على مستوى محافظات الجمهورية في تقديم خدمات توصيل تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى عملاء جهاز تنمية المشروعات، ودعم وصول خدمات التمويل متناهي الصغر لأكبر عدد من العملاء بسهولة ويسر خاصة في الدلتا وصعيد مصر والمرأة بصفة خاصة وتسويق المنتجات الحرفية والتراثية.

منصة المشروعات الصغيرة وهي موقع إلكتروني تفاعلي أقامه الجهاز على شبكة الإنترنت ليعرض كافة المعلومات والخدمات التمويلية والتدريبية والفنية والتسويقية التي تقدمها الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الأهلية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال والشركات الناشئة وكذلك المبادرات ذات الصلة التي تنفذها هذه الجهات، حيث تقدم المنصة ٢٨ خدمة مختلفة للمشروعات الصغيرة، تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بتأسيس المشروعات وتطويرها وتنقسم إلى ٦ مجالات رئيسية، وهي التدريب، التأسيس، ريادة الأعمال، التمويل، الدعم الفني، التسويق.

خدمة الشباك الواحد حيث أنشأ الجهاز وحدات الشباك الواحد بجميع فروعه لتقدم خدمات (استصدار التراخيص والمستندات والموافقات اللازمة لبدء المشروعات وتشغيلها)، وتضم هذه الوحدات جميع الجهات المعنية بتنمية المشروعات بهدف تقديم كافة الخدمات ذات الصلة من مكان واحد للتيسير على العملاء وصغار رواد ورائدات الأعمال.

لمزيد من التفصيلات راجع :

- المرصد المصري، المشروعات الصغيرة، الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر. وذلك على الرابط : https://Marsad.ecsstudies.com ٢٢-٨-٢٠١٩
- وراجع أيضاً : شيماء مصطفى: ١٠ معلومات لا تعرفها عن منصة المشروعات الصغيرة في مصر، بوابة أخبار اليوم ٢١يونيو ٢٠١٨، وذلك على الرابط: https://akabelyom.com

- مساعدة المشروعات على الحفاظ على المهن التراثية.
- التعريف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المشروعات، حيث يخصص الجهاز في موازنته السنوية الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

ولقد تعددت إسهامات الجهاز التمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠١٨، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٤)، حيث ساهم الجهاز في تمويل أكثر من ٢٥١ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، مانحاً قروضاً بقيمة ٥.٤ مليار جنيه، وفرت قرابة الـ ٤٠٧ ألف فرصة عمل، وذلك بزيادة تصل إلى ٦% مقارنة بعام ٢٠١٧، والذي قدم الجهاز فيه قروضاً بقيمة ٥.١ مليار جنيه لتمويل ٢٥٢ ألف مشروع ساهمت في توفير قرابة ٣٤٠ ألف فرصة عمل (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

نشاط جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عام ٢٠١٨

الأنشطة	إجمالي المنصرف للمستفيد النهائي			المنصرف الفعلي للإناث			عدد الإناث %	تمويل الإناث %
	التمويل مليار جنيه	عدد المشروعات	فرص العمل	التمويل مليار جنيه	عدد المشروعات	فرص العمل		
المشروعات الصغيرة	١.٣	١٢٥٢٤	٢٧٧٠٠	٠.٣	٣٢٦٩	٦٣٧٥	٢٦	٢٤
المشروعات الصغيرة (إقراض مباشر)	١.٠	٤٠٢٥	٢١٧٤٧	٠.٣	١٢٠٠	٦٥٨٩	٣٠	٣٢
المشروعات متناهية الصغر	٣.١	٢٣٤٥٢٥	٣٥٧٧٩٦	١.٢	١١٤٣١٢	١٣٧٨٤٠	٤٩	٣٧
الإجمالي	٥.٤	٢٥١٠٧٤	٤٠٧٢٤٣	١.٨	١١٨٧٨١	١٥٠٨٠٤	٤٧	٣٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام ٢٠١٩.

ومن بين هذه التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يشير الجدولان السابقان رقمي (٣، ٤)، إلى بلوغ رصيد المشروعات الصغيرة عام ٢٠١٧ حوالي ٢.٨ مليار جنيه، وهو ما شهد انخفاضاً عام ٢٠١٨، إذ لم تتجاوز قيمة التمويلات لهذه النوعية من المشروعات عن ٢.٤ مليار جنيه، وبانخفاض قيمته ٤٠٠ مليون جنيه، أي بنسبة ١٦.٦%، بينما كان نصيب المشروعات متناهية الصغر أكثر حظاً عام ٢٠١٨ لتحصل على ٣.١

مليار جنيه، بعد أن كان نصيبها فقط ٢.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وبزيادة بلغت ٩٠٠ مليون جنيه، أي بنسبة ٢٩%.

وبينما استحوذت محافظات الوجه القبلي على نصف التمويل الموجه من المشروعات عام ٢٠١٨ بنسبة ٥٠% تقريباً، حصلت محافظات الوجه البحري على ٣٣% منها، والمحافظات الحضرية على ١٢%، بينما لم تحصل المحافظات الحدودية إلا على ٥% من توزيعات الجهاز، وذلك على النحو الموضح في الشكل التالي(١).

شكل رقم (٣)

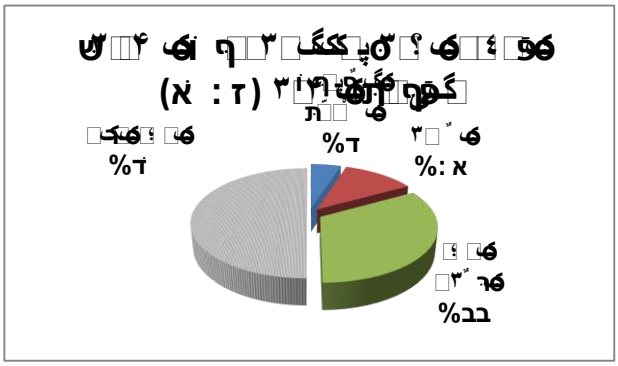

أما فيما يتعلق بتوزيع تمويلات الجهاز وفقاً للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، كان للقطاع التجاري النصيب الأكبر من تمويلات الجهاز عام ٢٠١٨ وبنسبة بلغت ٦٩%، تلاه القطاع الخدمي بنسبة ١٩%، فالقطاع الصناعي بنسبة ١٠%، وأخيراً المهن الحرة بنسبة ٢%، وذلك على النحو الموضح في الشكل التالي:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٤)

التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠١٨

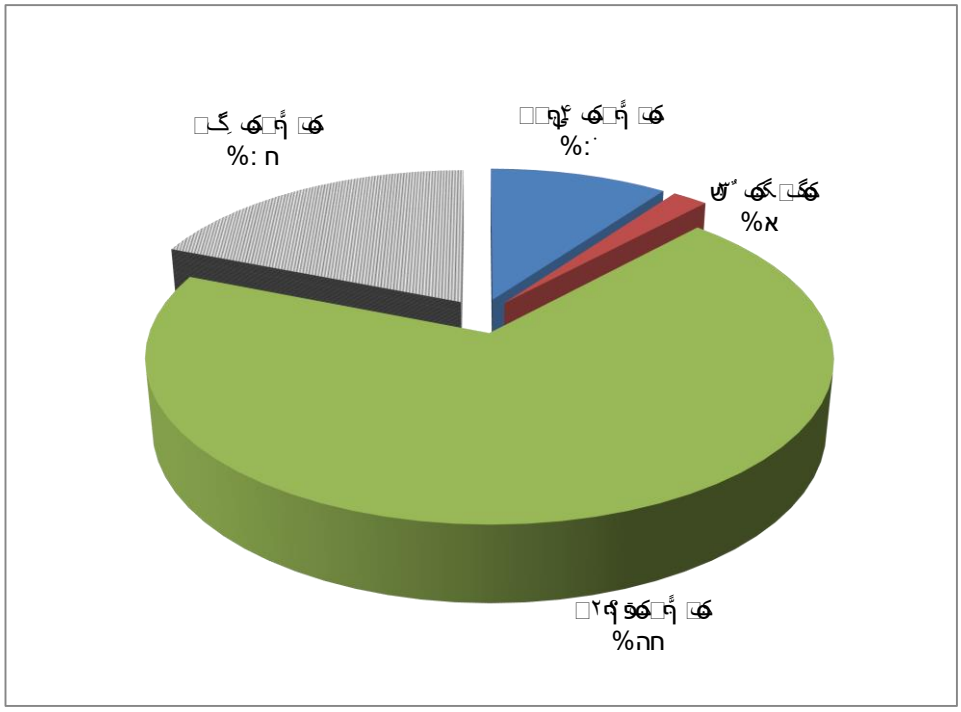

أما توزيعات الجهاز وفقاً للفئات العمرية، فتشير إحصاءات عام ٢٠١٨ إلى حصول الشباب أقل من ٤٠ عاماً على نسبة ٦٠% من إجمالي التمويلات التي قدمها الجهاز للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، منها ٢٣% لمن هم دون الثلاثين عاماً، ٢١% لمن تتفاوت أعمارهم ما بين الثلاثين حتى الخامسة والثلاثون، ١٦% لمن هم ما بين الخامسة والثلاثون وحتى الأربعين، وبينما حصل من هم أكثر من الأربعين عاماً ودون الخمسون على ٢٥% من جملة التمويلات، لم تزد نسبة من حصل عليها من

المستفيدين البالغين لأكثر من خمسين عاماً سوى على ١٥% من هذه التمويلات، وذلك على النحو الموضح في الشكل التالي(١).

شكل رقم (٥)

توزيع التمويل بحسب الفئة العمرية (٢٠١٨)

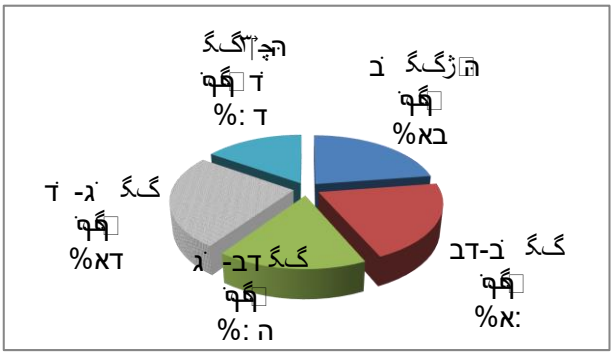

ولم تكن المرأة بمعزل عن الاستفادة من تمويلات الجهاز خلال عام ٢٠١٨، بل كان لها نصيباً واضحاً، إذ بلغت نسبة التمويلات الموجهة للمرأة حوالي ٣٣% من إجمالي تمويلات الجهاز مقابل ٦٧% للذكور، على نحو ما يشير الجدول رقم (٤)، أما بالنسبة لعدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المملوكة للمرأة في ذاتها فقد بلغت حوالي ٤٧% من

(١) المرجع السابق.

إجمالي المشروعات التي نظمها الجهاز خلال ذلك العام مقارنة بنسبة ٥٣% للذكور (جدول رقم ٤).

وبمتابعة تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الموجهة للمرأة عام ٢٠١٨ والبالغ حوالي ١.٨ مليار جنيه، ومقارنته بحجم التمويلات الممنوحة لها خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧، سنرصد زيادة ملحوظة في معدلات الإقراض الموجهة لها، فبينما لم تتجاوز قيمة هذه التمويلات مبلغ ٧١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤، بلغت ١.٠١ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ١.٠٧ مليار عام ٢٠١٦، ١.٦ مليار عام ٢٠١٧، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام الذي توليه الدولة للمرأة كعنصر فاعل في المجتمع، ومؤثر في تنمية الاقتصاد القومي[١].

(١) المرصد المصري، المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، مرجع سابق، ص١١.

المبحث الرابع

معوقات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تقديم وتقسيم:

على الرغم من زيادة اهتمام الحكومات بصورة مطردة بالقطاع الخاص باعتباره شريكاً في عملية التنمية وقاطرتها نحو النمو، وبالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لما تقدمه من إسهامات فاعلة كمحرك هام للنمو الاقتصادي والحد من الفقر واستيعاب العديد من العمالة، إلا أن الواقع الفعلي يفرز العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه عمل هذه النوعية من المشروعات، والتي باتت تمثل عائقاً نحو أدائه للمستهدف منه، وبخاصة عند النظر إلى حجم هذه المشروعات وحجم رؤوس أموالها. وتتعدد هذه المشكلات ما بين تمويلية وإدارية وفنية وتسويقية، وهو ما سنتناوله عبر المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول
المشكلات التمويلية

تمهيد :

تعكس خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، حقيقة أنه كلما كبر حجم المشروع كلما زادت قدرته على النفاذ للتمويل، وتقل كلما صغر حجم المشروع، وتدل الأرقام على أن أكثر من ٧٥% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا تتقدم مطلقاً للحصول على قروض بنكية، مكتفية بالتمويل الذاتي عبر المدخرات الخاصة للقائمين عليها، وأن نسبة ٩٢% من المشروعات الصغيرة ممن تقدم للحصول على تمويل بنكي تم رفضها(١).

وعلى الرغم من تعدد البرامج والمبادرات الموجهة لهذه المشروعات، والتي زادت عن الأربعين برنامجاً تحت رعاية الجهات المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية وأخيراً البنك المركزي والبنوك العاملة وغيرها، إلا أن نسبة ضئيلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي ثبت استفادتها من تلك البرامج،

(١) د. عبدالحميد صديق عبدالبر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج ، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠، ٢٠١٣، ص٣١.

وأن نسبة التمويل الموجهة بشكل خاص من المصارف لتلك النوعية من المشروعات ظلت حتى عام ٢٠١٦، وحتى قدم البنك المركزي مبادرته رباعية السنوات لدعم هذه النوعية من المشروعات، لا تزيد عن ٣ – ٤% من إجمالي محافظها الائتمانية(١).

ويقصد بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمدادها بالمال اللازم، سواء لمرحلة الإنشاء والإنطلاق، أو لمرحلة شراء الأصول الإنتاجية، أو الإمداد بالسيولة اللازمة في مرحلة التشغيل والتوجه نحو الأسواق التصديرية، أو لمواجهة أي طارئ أو حدث استثنائي يتعرض له المشروع، وبما يساعد تلك المشروعات على القيام بدورها الإنتاجي والتنموي. وفضلاً عن المدخرات الذاتية (الشخصية أو العائلية) للقائم على المشروع، تتعدد مصادر التمويل لهذه النوعية من المشروعات، والتي يمكن تقسيمها إلى مصدرين:

(أ) مصادر التمويل الرسمي: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير والادخار ومكاتب البريد.

وعادة ما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة في الحصول على التمويل من البنوك التجارية أو ما شابهها من مؤسسات حكومية، وذلك بالنظر إلى حاجة هذه المشروعات، ولحين تمام عافيتها وقدرتها على المنافسة والصمود، للائتمانات طويلة الأجل، وهو ما لا تفضل البنوك التجارية في – الغالب الأعم – اللجوء إليه، تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يتطلبها البنك، مما يضاعف من الأخطار والتهديات عليها(٢).

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأسباب متعددة منها(٣):

---

(١) المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) للمزيد حول مخاطر الائتمان، راجع:

- د. أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٠٥-٢١٣.

(٣) وذلك على الرغم من المزايا التي يقدمها قيام البنوك التجارية عند اضطلاعها بتمويل هذه المشروعات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- توافر البنية التحتية المناسبة لهذه البنوك، فضلاً عن الانتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلى كافة الأماكن، ولكافة ذوي الحاجة من المقترضين.
- كفاءة أنظمتها المحاسبية والرقابية وأجهزة المتابعة.
- الكفاءة الإدارية وقدرتها أو ملاءتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.
- تنوع الخدمات المالية التي تقدمها، مما يجعلها أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. لمزيد من التفصيلات راجع:

- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متى قورنت بغيرها من القروض العادية، أو تلك المقدمة إلى المشروعات الكبيرة، وذلك نظراً للشكوك التي تعتري عمل هذه المشروعات وزيادة احتمالية فشلها وقابليتها للتعثر والانهيار، بفعل الأحداث أو الظروف الاقتصادية الطارئة، أو حتى تبعاً لحالة السوق، وليس ما جرى في اعقاب التداعيات الأمنية في مصر عام ٢٠١١م بخاف عن الأذهان، وما آل إليه حال الآلاف من هذه المشروعات من إنهيار وإغلاق، الأمر الذي يخلق بطبيعته نوعاً من الشك والتردد لدى البنوك التجارية في التعامل مع هذه المشروعات(١).
- عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم وتوفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، وذلك بالنظر إلى كون هذه الضمانات Collaterals، من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية، لكونها تمثل خط الدفاع الأخير للبنك ضد أي مخاطر مستقبلية غير متوقعة، وسواء تمثلت هذه الضمانات في شكل أوراق مالية أو تجارية أو سلع وبضائع، أو حتى ضمانات شخصية ... إلخ. ومن ثم فعادة ما يضع البنك هذه الضمانات، والتي قد تتجاوز قيمتها ١٥% من قيمة القروض المقدمة للمشروع، نصب عينيه عند تقييم عملية منح الائتمان(٢).

- د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص١٠.

(١) وربما جاء إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة كشركة مساهمة عامة، طبقاً لقانون الشركات المصرية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، بمساهمة من تسعة بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة وشركة تأمين عام ١٩٩١، كسبيل لتشجيع منح الشركات الصغيرة ما تحتاجه من تمويل عبر ما تقدمه الشركة من ضمانات للأموال الممنوحة من قبل البنوك، حيث تقوم الشركة بتغطية ما نسبته ٥٠% من قيمة التمويل المطلوب، على أن يكون الحد الأدنى لقيمة الضمان للمنشأة الواحدة١٠ آلاف جنيه والحد الأقصى ٧٠٠ ألف جنيه مصري، وعليه، يمكن للمنشأة أن تحصل على تمويل يتراوح ما بين ٢٠ ألفاً إلى ما مقداره ١.٤ مليون جنيه، وتبلغ مدة الضمان ما بين ستة أشهر وخمس سنوات كحد أقصى ويجوز مدها، كما يجوز أن تكون هناك فترة سماح. وتتقاضى الشركة ١% سنوياً من رصيد القرض أو التسهيل كمصروفات إدارية. وتقدم الشركة أنواعاً مختلفة من الضمانات تتمثل في ضمانات الأطباء والصيادلة والمراكز الطبية ومعامل التحليل، وقروض الصندوق الاجتماعي، إضافة إلى عدد آخر من النشاطات المختلفة. وقد تمكن برنامج ضمان مخاطر القروض المنفذ في هذه الشركة من تحقيق نتائج كبيرة خلال السنوات الخمس الأولى من عمله، حيث تمكن من توفير تمويل قيمته ٦٩٧ مليون جنيه، ضمنت الشركة منها ٣٣٥ مليون جنيه، ومتوسط قيمة القرض الواحد ١٤٣ ألف جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتقتضي السياسة المتبعة حالياً في الشركة عدم الموافقة على ضمان أي مشروع ما لم يكن ممولاً ذاتياً بنسبة ٣٠% إلى ٥٠% من قيمة الاستثمار الكلية. لمزيد من التفصيلات راجع في ذلك:

- د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، المرجع السابق، ص١٣-١٤.

(٢) محمد طارق يوسف: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مجلد ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩، ص٩٧.

صحيح أن هذه الضمانات لا تمثل الأساس عادة في منح القرض، وإنما قوة المركز المالي للعميل، وقدرته على السداد وسمعته المالية والظروف التي يباشر فيها نشاطه، وبالتالي فإن هذه الضمانات لا تمثل إلا دوراً مكملاً لتلك العناصر[١]. ولكن ربما يُفهم هذا بالنسبة لكبار العملاء وحالة الشركات الكبيرة ذات السمعة، ولكن من غير المعقول أو المقبول إمتداد هذا الرأي في حالة الشركات الصغيرة، والتي غالباً ما تكون في طور الإنشاء، وما حاجتها إلى الاقتراض إلا لإعطاء المشروع قوة الانطلاق والوجود.

- تحيز البنوك التجارية لصالح العمل مع الشركات الكبيرة لما بينهما من مصالح وروابط مشتركة، سواء أخذت تلك الروابط شكل الملكية أو الإدارة المشتركة أو الصفقات المشتركة، ومن ثم فلا حاجة للبنوك في تقديم قروضها للمشروعات الصغيرة لاستحواذ المشروعات الكبيرة على الجانب الأعظم منها. وربما يكون إحتمالية تأثر أرباح البنوك بفعل إرتفاع الكُلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة أحد أسباب هذا التحيز ، فضلاً عما نشاهده حقيقة من تحيز في السياسات الحكومية لصالح الشركات الكبيرة وضد الشركات الصغيرة، من خلال منحها المزيد من الامتيازات الجمركية والتدابير الحمائية، وتوفير إحتياجاتها من العملات الأجنبية، وهو ما سيؤدي في الواقع إلى الإيعاز للبنوك التجارية بأهمية المشروعات الكبيرة وضآلة أهمية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة[٢].
- ضعف خبرة المشروعات الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وجهلها عادة بأساليب التسويق المتقدمة، وعدم سلامة هيكلها التمويلي غالباً، وبما يعكس – في العادة – ضآلة رأس مالها الظاهر تجنباً لمساءلتها ضريبياً، مما يجعل البنوك تعزف عادة عن إقراضها، أو عدم تقديم معاملات تفضيلية لها، سواء في أسعار الفائدة أو في فترات السداد، متى أقدمت على هذا الإقراض، فضلاً عن عدم قدرة البنوك – غالباً – على تسييل موجودات هذه الشركات الصغيرة متى عجزت عن السداد، إما

(١) د. أشرف شمس الدين: الحماية الجنائية للائتمان المصرفي من الخداع، دراسة مقارنة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بكلية الحقوق ببنها، ١٧–١٨ أبريل ٢٠٠٦، ص٢٥.

(٢) ولعل من أهم مظاهر التحيز الحكومي، ما نشاهده من دعم هائل للشركات الحكومية الكبيرة المتعثرة، والتي تحقق المزيد من الخسائر، في حين لو تعثرت عشرات المشروعات الصغيرة الخاصة فمن النادر أن نجد الحكومة تعيرها إهتماماً. راجع:
- د. محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص٥٣٧.

لمحدوديتها وانخفاض قيمتها من ناحية، أو للاعتبارات الاجتماعية من ناحية أخرى[١].

(ب) **مصادر التمويل شبه الرسمي:** أو ما يمكن أن نطلق عليه مؤسسات الإقراض المتخصصة، والتي جاء إنشاؤها كرد فعل لامتناع البنوك التجارية عن تقديم المزيد من القروض طويلة الأجل، وتفضيلها القروض قصيرة الأجل سريعة الربح، إذ تقدم هذه المؤسسات المتخصصة، كصندوق التنمية الاجتماعية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك المتخصصة (كبنك التنمية الصناعية)[٢]، وغيرها من الصناديق والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، أو حتى غير الحكومية (المحلية والدولية)، ممن تشجع الحكومات على إنشائها والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، وبالتالي توفير ما تحتاجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تمويل طويل ومتوسط الأجل.

وعلى الرغم من اضطلاع تلك المصادر بالدور الأساسي في إقراض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عملية الإقراض هذه عادة ما يحدها ما تواجهه أيضاً تلك المؤسسات من مشكلات، **والتي ربما يأتي في مقدمتها:**

- ما قد يؤديه تدخل الدولة من أدوار إقراضية، عبر المؤسسات المختلفة، من خلق الإحساس لدى المقترضين بأن ما تقدمه الدولة لا يتعدى كونه دعماً يحمل في طياته عدم الالتزام برده، باعتباره إلتزاماً مادياً يجب أداؤه في الأوقات المحددة.

---

(١) د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص٨.

(٢) ولقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه البنوك الصناعية هو النهوض بالقطاع الصناعي وإيجاد الوسائل التمويلية اللازمة لتحقيق هذا المسعى من خلال تدخل الحكومات بالمساهمة في رؤوس أموالها والإيعاز للجهاز المصرفي بالإسهام فيها أيضاً، وعادة ما تأخذ هذه البنوك شكل شركات مساهمة يقوم الأفراد أو الجماعات أو الحكومات بإنشائها، ولعل أهم مساهماتها في خدمة القطاع الصناعي يتمثل في :

- مد المنشآت الصناعية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل، وبفائدة منخفضة، لتمكينها من شراء رأس المال الثابت لتطوير الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة، والمساهمة في الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة، وإنشاء الجديد منها.
- تنمية الصناعات الحرفية والصغيرة وإمدادها باحتياجاتها من الأموال اللازمة لتمويل عمليات شراء الخامات والمعدات اللازمة، وتقديم المشورة الفنية لها وتعريفها بالجديد من طرق وفنون الإنتاج، وما قد يطرأ على أسواق الخامات والمنتجات من تغيرات.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وتجديد فرص الاستثمار الجيد، ومن ثم توجيه رؤوس الأموال الوجهة الاقتصادية السليمة. راجع:

- د. أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص٢٧٧.

- عادة ما تذهب القروض المقدمة من خلال هذه المؤسسات إلى غير الوجهة المقترض من أجلها، إذ عادة ما يستخدمها المقترض، عقب حصوله عليها، لأغراض خاصة غير تلك التي تم الإعلان عنها عند تقدمه للحصول على القرض، وكانت سبباً في حصوله عليه.

ومع كل هذه المعوقات، التي لم تنجو منها الدولة عبر فترات طويلة، لم تكن الحكومة المصرية لتقف عاجزة عن تلبية احتياجات تلك المشروعات عن التمويل اللازم لإقامتها أو لاستمرارها أو لحيويتها وتفاعلها، وخاصة عقب الاستشعار بدورها الريادي في الكثير من الجوانب الإنتاجية والتوظيفية، فقامت بعدة مبادرات، لعل أهمها تلك المسماة "بمبادرة البنك المركزي" والتي أطلقها عام ٢٠١٦، وأخضع في ضوئها المشروعات للتعريفات التي اعتمدها البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ٣ ديسمبر ٢٠١٥، والتي حدد من خلالها ما المقصود بالمشروع الصغير والمتوسط ومتناهي الصغر، جاعلاً من"التركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أولوية وطنية وعنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، وذلك لما يقدمه هذا القطاع من فرص تقليل نسبة الفقر وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عما يخلقه من فرص عمل وتحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

ولعل من أهم البنود التي جاءت بها هذه المبادرة ما يلي[١]:

- تعديل التعريف المقدم من قبل البنك المركزي لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كي تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية تعويم سعر الصرف (مارس ٢٠١٧)، من خلال رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال السنوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج المشروعات الصغيرة جداً مع المشروعات الصغيرة، وهو ما تظهر المقارنة بين الجدولين التاليين[٢].

---

(١) راجع في ذلك :
البنك المركزي المصري: قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧.

(٢) أعقب هذا التعديل تعديل آخر يتعلق بالشركات والمنشآت التي تدار أو تمتلك بمعرفة المرأة، وذلك على النحو التالي:
- وفقاً للملكية "رأس المال": امتلاك نسبة لا تقل عن ٥١% من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر.
- وفقاً للملكية والإدارة: إمتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠% من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر، وشغل إمرأة واحدة على الأقل منصب المدير التنفيذي أو نائبه.

وذلك لقياس مستويات الشمول المالي ولبناء قاعدة بيانات شاملة لهذا الغرض تتضمن الإقراض عن الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير مقسمة بحسب النوع. راجع :

جدول رقم (٥)

تعريف البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير (٢٠٠٤)

نوع المنشأة	المنشآت القائمة		المنشآت الحديثة	
	حجم الأعمال	عدد العمال	رأس المال المدفوع	عدد العمال
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ عمال	أقل من نصف مليون جنيه	أقل من ١٠عمال
المحدودة	من ١: ١٠ مليون	أقل من ٢٠٠ عامل		أقل من ٢٠٠ عامل
الصغيرة	من ١٠: ٢٠ مليون جنيه		من ٠,٥ : ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، ٣ مليون جنيه لغير الصناعية	
المتوسطة	من ٢٠ :١٠٠ مليون جنيه		من ٥ : ١٠ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، ومن ٣: ٥ مليون لغير الصناعية	

جدول رقم (٦)

تعريف البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير (٢٠١٦)

نوع المنشأة	المنشآت القائمة		المنشآت الحديثة	
	حجم الأعمال	عدد العمال(١)	رأس المال المدفوع(٢)	عدد العمال
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من (١٠) عمال	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من(١٠) عمال
الصغيرة(٣)	من مليون جنيه حتى أقل من ٥٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ عامل	من ٥٠ ألف جنيه حتى أقل من ٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، وأقل من ٣ مليون لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ عامل
المتوسطة	من ٥٠ مليون جنيه حتى ٢٠٠ مليون جنيه		من ٥ مليون جنيه حتى ١٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية، ومن ٣ مليون حتى ٥ مليون لغير الصناعية	

(١) عدد العمال استرشادي وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

(٢) يتم استخدام رأس المال المدفوع بدلاً من حجم رقم الأعمال "في حالة المنشآت الحديثة" ولمدة عام واحد فقط، يحسب بدءاً من تاريخ مزاولة النشاط ولحين توافر البيانات الخاصة بحجم الأعمال.

(٣) يخفض الحد الأدنى لحجم الأعمال (المبيعات/الإيراد السنوي) للشركات العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروات الداجنة والسمكية والحيوانية ليصبح ٢٥٠ ألف جنيه بدلاً من مليون جنيه وحتى ٥٠ مليون جنيه.

- بوابة أخبار اليوم، تفاصيل مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاثنين ٩ سبتمبر ٢٠١٩.

- إلزام كافة البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بألا تقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة عن ٢٠% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، وذلك خلال أربعة سنوات تنتهي في ٢٠٢٠، مع حث هذه البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للمشروعات الصغيرة الناشئة في مايو ٢٠١٩، وذلك في مراحلها المختلفة (الاستثمار الملائكي Angle Investment، ورأس المال المخاطر Venture Capital والاستثمار في أسهم النمو Growth Funding ، وبحيث يتم إضافة مساهمات البنوك تلك ضمن نسبة الـ ٢٠%، مع حساب وزن مخاطر نسبي بمعدل صفر بالمائة على مساهمات البنوك في رؤوس أموال تلك الصناديق، فضلاً عن ذلك يجب على كل بنك ما يلي:
  - وضع إستراتيجية للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى نسبة الـ ٢٠%، مع موافاة البنك المركزي بخطة زمنية محددة التواريخ للتنفيذ.
  - إنشاء وحدة متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع وضع خطط تدريب وتنمية مهارات القائمين عليها.
- دخول البنك المركزي كمساهم في شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة ٢٠%، وإصدار ضمانة بقيمة ٢ مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن الاعتداد بضمانة الشركة عند تكوين المخصصات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إصدار ضمانات من الشركة للبنوك في إطار هذا البرنامج، بقيمة ١٧ مليار جنيه حتى يوليو ٢٠١٩، لتغطية تمويلات بحجم ٢٥.٤ مليار جنيه[١].
- قام البنك المركزي بطرح ثلاث مبادرات لتشجيع البنوك على زيادة حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

(١) المرجع السابق.

- مبادرة "٥%" لتمويل المشروعات الصغيرة مستهدفة جميع القطاعات، مع إيلاء عناية خاصة للقطاعات الاقتصادية الهامة، وبالأخص المشروعات الصناعية، وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار الابتكارية وتلك المستهدفة للتصدير(١).
- مبادرة "٧%" للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى عشر سنوات لشراء الآلات ومعدات وخطوط الإنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة، وبحد أقصى (٤٠) مليون جنيه للعميل الواحد.
- مبادرة "١٢%" للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة(٢).

وكنتيجة منطقية لهذا الاهتمام من قبل الحكومة ممثلة في مبادرات البنك المركزي، وتنفيذاً لتوجيهاته، قامت العديد من البنوك التجارية بتشكيل أقسام جديدة لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موجهة تمويلات قدرت بحوالي ٢٠٠ مليار جنيه، منذ بدء طرح المبادرة وحتى منتصف عام ٢٠١٩ فقط، بينما قام قطاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يعد بحق المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر، بتقديم تمويلات بلغت في عام ٢٠١٦ ما قيمته ٣.٤ مليار جنيه، زيدت إلى حوالي ٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧، لتصل ما يقارب ٦ مليارات جنيه عام ٢٠١٨، وذلك لما يزيد عن ٢ مليون مستفيد(٣).

أما عن تمويلات الشركات المتخصصة من خارج القطاع المصرفي، والخاضعة لقواعد وأحكام الهيئة العامة للرقابة المالية، فلقد بلغت عام ٢٠١٦ نحو مليار جنيه، زادت

(١) وتشجيعاً من البنك المركزي للبنوك في إطار هذه المبادرة، سمح البنك المركزي للبنوك بخصم كامل القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة والممنوحة بالجنية المصري للشركات والمنشآت الصغيرة من بسط نسبة الاحتياطي البالغة ١٤%.

(٢) يشار إلى إيقاف العمل بتلك المبادرة نظراً لاستنفاذ المبالغ المتاحة لها.

(٣) تصريح صادر عن د. نيفين الطاهري، وكيل مساعد محافظ البنك المركزي بقطاع التطوير المصرفي، حول حجم التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، اليوم السابع، يونيو ٢٠١٨.

لتصل لنحو ٢.٥ مليار عام ٢٠١٧ ولأكثر من ٤.٨ مليار جنيه حتى الربع الثالث فقط من عام ٢٠١٨، وذلك لما يزيد عن ٨٠٠ ألف مستفيد(١).

ومع تعرض كافة الاقتصاديات للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا ٢٠٢٠، بما فيها الاقتصاد المصري بالطبع، وما آل إليه حال الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مضار، كان للدولة وجودها المتميز في هذا الصدد، **حيث تمثلت الجهود الداعمة لهذه المشروعات فيما يلي:**

- تخصيص قروض بحد أقصى (مليون جنيه) للمشروعات الصناعية و(٥٠٠ ألف جنيه) للمشروعات الحديثة لمواجهة انخفاض السيولة وتسديد مصروفات التشغيل ودفع أجور ورواتب العاملين، حيث تصل مدة العرض لعام، مع فترة سماح ثلاثة أشهر(٢).
- قيام البنك المركزي المصري بعدة مبادرات تهدف إلى التخفيف من وطأة الجائحة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:-
  - إصدار قرار بتأجيل أقساط الشركات الصغيرة والمتوسطة ستة أشهر، كخطوة إيجابية من الدولة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، وتخفيف العبء عن هذه الفئة، وطمأنة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين تأثرت مشروعاتهم بشكل مباشر من هذا الفيروس، ومن عدم التزامهم بالسداد وفق المواعيد المقررة سابقاً.
  - إصدار قرار بتأجيل خصم أقساط القروض الممنوحة للأفراد لمدة ستة شهور تبدأ من ١٦ مارس ٢٠٢٠م، وذلك دون إحتساب غرامة أو عوائد تأخير، مع استمرار إحتساب العوائد لتلك الفترة، وتعديل قيمة أقساط جدول السداد

---

(١) المركز المصري لدراسات السياسات العامة : دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) يشار في هذا الصدد إلى اعتبار هذا القرض سابقة أولى، إذ أنه لم يكن من المعتاد السماح بالحصول على قروض لأغراض سداد الأجور وغيرها، حيث كان يقتصر الحصول على القروض لتمويل النشاط الاستثماري، وأن يكون سداد هذه الالتزامات من عوائد النشاط. راجع:

- د. سمير عريقات : مرجع سابق، ص٦. وراجع أيضاً :
- موقع صحيفة المال: تحديث الصناعات الصغيرة يرحب بمبادرة تمويل المشروعات المتضررة من كورونا، الأحد ١٢ أبريل ٢٠٢٠، وذلك على الرابط:

https://almalnews.com

المرحل لكافة القروض، وأيضاً تأجيل مستحقات بطاقات الائتمان لمدة ستة شهور، ويستفيد من هذا القرار أصحاب المشروعات المقترضين لقروض شخصية ومنها قروض شراء السيارات، وأصحاب بطاقات الائتمان من أصحاب المشروعات.

- منح كافة الأراضي والوحدات الصناعية الساري تخصيصها مهلة مجانية مدتها ثلاثة أشهر، لاستكمال تنفيذ المشروعات الصناعية تبدأ من ١٥ مارس ٢٠٢٠م، دون تحمل المستثمر أي تكاليف أو رسوم تحت أي بند، كما تم تأجيل استحقاق الأقساط والمستحق عليها من فوائد، وكافة المستحقات الأخرى للمخصص لهم وحدات صناعية من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية لمدة ثلاثة أشهر، تبدأ من ١٥ مارس ٢٠٢٠م مع عدم تطبيق أي غرامات أو فوائد على التأجيل في السداد، كما تم أيضاً إرجاء التسييل الجزئي لخطابات الضمان البنكية الخاصة بإثبات الجدية لحين الانتهاء من تنفيذ مرحلة البرنامج الزمني بعد المهلة المجانية.
- تأجيل سداد الأقساط المستحقة للمقترضين من صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية، لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من الأول من أبريل ٢٠٢٠ وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٠م للتيسير على المقترضين.

المطلب الثاني
المشكلات الإداريـــة

تمهيد :-

ذكرنا أن من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وربما حتى المتوسطة، هو اقتران الملكية والإدارة لدى شخص صاحب المشروع، وهو ما يعكس بالطبع ضعفاً في الهيكل التنظيمي لهذه المشروعات، فالمالك هو من يتخذ كافة القرارات الهامة، وهو من يشرف في نفس الوقت على تنفيذها، وهو بالطبع من يتولى الأمور المحاسبية لمشروعه من نفقات وإيرادات وأجور عمال ... إلخ.

وإذا كان هذا الاعتماد على صاحب المشروع يمثل – في الغالب – مصدر ميزة للمشروع والسبيل إلى نجاحه عملياً، إذ تحرك عملية الرقابة والإشراف دوافع ذاتية تمثل عنصراً إيجابياً لنجاح المشروع، إلا أنه يمكن القول، من ناحية أخرى، أن لتلك الازدواجية بين الإدارة والملكية وجهاً سلبياً ربما يدحض– وبقوة– ما تمثله تلك الازدواجية من أوجه إيجابية. فقلة خبرة وقدرة أي شخص، مهما أوتى من حنكة ومعرفة ومهارات فطرية، لإدارة نشاطه بمفرده، حتماً ستقلل – مع الوقت – من فرص نجاح المشروع وتضع في طريق هذا النجاح العديد من العثرات(١).

فلو أخذنا في الاعتبار أن تأسيس وتشغيل منشأة (تجارية أو صناعية أو خدمية ...) يتطلب المزيد من العمل الجاد والمتواصل، وتكريس الساعات الطوال وتحمل عناء المشكلات اليومية والضغوط النفسية، والوفاء بمتطلبات الإدارة، مع الوضع في الاعتبار إحتمالية عدم تحقيق المنشأة للنجاح المطلوب، وربما ظهور شبح الفشل في سوق المنافسة وبكل ما قد يحمله ذلك من ظلال الإغلاق القاتمة، وقد لا يكون هناك خروجاً سهلاً ومريحاً للمنشأة عند فشلها.... إلخ، فكيف يمكن لشخص واحد أن يتحمل كل هذا العناء، ويطالب بتحقيق النجاح ؟.

ومن ثم فكثيراً ما نرصد في حياتنا اليومية حالات غلق وتعثر للكثير من المشروعات الصغيرة بعد فترة وجيزة من إفتتاحها، وعادة ما يرجع السبب في ذلك لسوء دراسة الجدوى

(١) عماد الدين إبراهيم على: دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، العدد (٢)، ٢٠١١، ص٦٤٤.

لإقامة هذا المشروع، وسواء أرجعنا ذلك السوء لاختيار مجال عمل المشروع أو موقعه الجغرافي أو لعدم التعرف على فرص وحاجة السوق الحقيقية، وفي المجمل لعدم وجود هيكل إداري وتنظيمي كافٍ يمكن أن يعهد إليه بكل هذه المهام(١).

أولاً : أسباب تفاقم المشكلات الإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعد عدم وجود الهيكل التنظيمي اللازم لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سبباً رئيسياً قد يؤدي إلى فشلها، ليس فقط لكون مالكها هو من يديرها، أي القائم على شقيها الاستثمار والإداري، **ولكن لأسباب كثيرة، ربما يأتي في مقدمتها ما يلي:**

(١) تعدد الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لإقامة أو لمزاولة أي نشاط اقتصادي، وبخاصة في الدول النامية كمصر، إذ يتطلب إقامة أحد المشروعات الصناعية الصغيرة، كورشة نجارة مثلاً، إلى إنهاء صاحبها للمزيد من الإجراءات الرسمية، والتي قد تستدعى التعامل مع أكثر من عشر جهات حكومية على الأقل، كإدارة الحي والسجل التجاري والتأمينات الاجتماعية ومكتب العمل ومصلحة الضرائب وإدارة الأمن الصناعي ووزارة التموين ووزارة الصحة وجهاز شئون البيئة وإدارة الحماية المدنية بوزارة الداخلية وقسم الشرطة التابع له محل النشاط ... إلخ، وذلك إنهاءاً وحصولاً على التراخيص اللازمة لإقامة تلك المنشأة الصغيرة(٢).

وبالطبع – عادة – ما يستدعي هذا الجهد البحث الدائم عن كل سبل ومحاولات التخلص منه، والعمل على إنهاء هذه الإجراءات بسلوك سبل شرعية أو حتى غير شرعية، الأمر الذي قد يخلق معه عالماً مستتراً من الرشوة والابتزاز، وظهوراً لطوائف من العملاء والسماسرة والوسطاء، ودفعاً لمزيد من النقود غير المنظورة ... وهو الأمر الذي عادة ما يجعل أرباب المشروعات – وبخاصة الصغيرة – إما أن يقيموا مشروعاتهم دون اللجوء إلى هذه الأبواب الرسمية، وبالتالي التخلص من هذه التعقيدات الإدارية، والسعي نحو التوجه في إتجاه القطاع غير الرسمي أو الخفي، كملاذ وملجأ للهروب من صعوبة الإجراءات، أو إستغلال الثغرات الإدارية، المرتبطة بالفساد الإداري عادة، لنهو أعمالهم بطرق غير مشروعة

(١) حسين الأسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، MPRA، نوفمبر ٢٠١٠، ص١٢-١٣.
(٢) محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٤٠٣.

ومستترة بدلاً من ضياع وقتهم وجهدهم في إجراءات تبدو أكثر عقماً وتعقيداً[١].

وعلى الرغم من واقعية هذه المشكلات، والتي تشهد كل محاولات رواد الأعمال بحدوثها بشكل دائم ، إلا أن شعاع الأمل في تجاوزها بات واضحاً مع صدور القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ، و الذي جاء الباب الرابع فيه تحت عنوان(تيسير إجراءات بدء التعامل) ناصاً في مادته رقم (٣٩) على أن للجهاز أن ينشئ في مكاتبه وفروعه أو في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أو بفروعها بالمحافظات وحدات تسمى "وحدات تقديم الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، تتولى إصدار الموافقات والتصاريح وتراخيص التشغيل والبطاقات و اجراءات التسجيل التي تفرضها التشريعات واللازمة لممارسة المشروعات لنشاطها .

ثم أعادت الماده (٤٣) التاكيد على وجوب قيام ممثلي ومسئولي تلك الوحدات استيفاء المستندات اللازمة لاستخراج الموافقات أو التصالح أو الترخيص خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب من ذوي الشأن وإلا اعتبرت مستوفاه ، ولا يجوز طلب أي مستندات إضافية من المشروع بعد مرور تلك المدة.

و على الرغم من الخطوات الايجابية التي جاءت بهما المادتان سالفتا الذكر, إلا أن هناك ضبابية وجهالة للكيفية التي يجب أن يتم التعامل بها لنهو الإجراءات المنشئة أو المسيرة لعمل ونشاط تلك المنشآت، وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بإصدار الأدلة والإرشادات الواضحة، والتي تبين أسلوب العمل وإجراءاته في موقع كل خدمة، لتتاح للجميع، مع تعميم تحديد منفذ واحد للتعامل مع كل وحدة إدارية من وحدات الخدمات لتقدم

---

(١) **ويكفى أن نشير إلى بعض هذه التعقيدات في مجال إنشاء وإقامة المشروعات والتي تحول عادة دون الرغبة في إتباعها، ولعل من أهمها:**

- وجوب الحضور الشخصي لصاحب المنشأة لمقر الهيئة أو المصلحة لاتخاذ الإجراء، الأمر الذي قد يتعذر معه الاستجابة لذلك، لظروف المرض مثلاً أو لغيرها من الظروف، أو لبعد المسافة بين مقر إقامته ومقر المصلحة، الأمر الذي بات يجعل من فكرة الميكنة والتعامل الإلكتروني، والحد من التعامل والمواجهة المباشرة بين المسئولين والجمهور محلاً للدراسة والعمل على سرعة التطبيق.
- ضياع الجهد والوقت والمال، فقد يحتاج صاحب المنشأة إلى أكثر من ثمانية أشهر تمتد لأكثر من عام في بعض الأنشطة ، لنهو إجراءات إقامتها، مما قد يدفعه للابتعاد عن كل ما سبق توفيراً للجهد والوقت والمال، والاتجاه الحتمي للقطاع غير الرسمي، وبكل ما يعكسه ذلك من ضياع مالي لخزانة الدولة من عوائد التزامات تلك المنشآت، متى كان نشاطها من خلال الأطر الرسمية والعلنية. و لمزيد من التفاصيل، راجع:

- فردريك شنايدر، دومينك أنستي: الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي)، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية (٣٠)، مارس ٢٠٠٢، ص٨.

إليه الطلبات، وليتم الرد عليها من خلاله أيضاً, مع أهمية الالتزام بالتوقيتات المحددة لإنهاء الأعمال إلتزاماً دقيقاً.

(٢) تعدد الجهات المختصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ ظلت هذه المشروعات – وحتى وقت قريب – تعاني من تعدد الجهات المهتمة بقطاع المشروعات الصغيرة في مصر، وبما حال دون وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية تلك المشروعات، إذ لم يقتصر الأمر على الجهات الحكومية كوزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة التنمية المحلية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية ووزارة المالية، والبنك المركزي والبنك الأهلي المصري ومركز "بداية" لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، وبوابة "نماء" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء[١]. فهناك العديد من الجهات غير الحكومية، سواء المحلية أو الدولية، التي يمكن أن تتواصل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها على سبيل المثال لا الحصر البرنامج المصري لتنمية المشروعات (EEDP)، والمؤسسة المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (EFSME) ، والبوابة الإلكترونية المصرية لتطوير الأعمال "يلا بيزنس"، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي WB .. إلخ[٢].

---

(١) فبينما بدأ اهتمام وزارة الشئون الاجتماعية بتلك المشروعات مبكراً، ومنذ ستينيات القرن الماضي، عبر مشروعات "الأسر المنتجة" وغيرها من المشروعات والتي كان يطلق عليها "المشروعات المعيشية"، تمثل دور وزارة المالية في سعيها الحثيث منذ عام ١٩٩٩ لحصر المشروعات غير الرسمية بهدف تحويلها لمشروعات رسمية، وضمها بالتالي للمجتمع الضريبي، وجاء دور وزارة الصناعة والتجارة الخارجية من خلال تبعية الصندوق الاجتماعي للتنمية لإشرافها، على نحو ما أوضحناه سابقاً.

(٢) ولعل التعامل مع هذا العدد الكبير من الجهات المختصة بذات الإجراءات المعقدة كان له تأثيره المباشر على فعالية تلك المشروعات وقدرتها على التسجيل والعمل بشكل قانوني، وهو الأمر الذي بات يتطلب بشكل واضح ضرورة وأهمية إنشاء إدارة مختصة بشئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الوزارات والمؤسسات الحكومة، على غرار مبادرة البنك المركزي، يكون من اختصاصها تقديم خدماتها بسهولة ويسر لتلك المشروعات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تسليم الأراضي والوحدات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستوفاة لكافة اشتراطات الأمن والسلامة والتراخيص لبداية النشاط، ومتابعة دخول المرافق المطلوبة كالمياه والكهرباء والصرف الصحي ... إلخ لتلك الوحدات ومنح تراخيص التشغيل الدائمة للوحدات عقب التشغيل. و لمزيد من التفصيلات حول تأثير هذه الجهات علي عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، راجع:

- المركز المصري لدراسات السياسات العامة : دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص ص ٨-٩.

(٣) ما تعانيه تلك المشروعات من صعوبات ضريبية جمة، يزداد عبؤها متى لم تتواجد فترات سماح ومزيد من الإعفاءات الضريبية الملائمة لضعف مالية تلك المشروعات، وبالتالي ضعف مخرجاتها، وبخاصة في المراحل والخطوات الأولى لعمل تلك المشروعات والتي تكون من الهشاشة والضعف ما يجعلها عاجزة عن التواؤم التام مع تسديد ما عليها من إلتزامات وأعباء ضريبية، أو في الفترات التي يعاني فيها مجمل الاقتصاد من حالات ركود وتراجع، **ولعل من أهم ما يفرزه هذا الجانب من مشكلات يتمثل فيما يلي**[١]:

- عدم وضع معايير وأسس واضحة ومحددة لمحاسبة كل نشاط على حدى، وبما يتفق وطبيعة وحجم كل نشاط، وكذا تحقيق مبدأ العدالة الضريبية، الأمر الذي قد يفتح الباب على مصراعيه أمام القائمين بعمليات المحاسبة الضريبية لتغليب طابع التقدير الجزافي، والذي يفقد عملية المحاسبة للوضوح والشفافية[٢]. وبما يعمق من حقيقة هذا الأمر، ويؤكد واقعية تعرض العديد، إن لم يكن غالبية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذا النوع من التقديرات، والذي يأتي مبالغاً فيه عادة، عدم إمساك هذه المشروعات في الغالب الأعم من الحالات لدفاتر محاسبية، الأمر الذي قد يُلجئ جهة الإدارة لتقدير الالتزام الضريبي بقيم مضاعفة، وعلى الملتزم بالدفع عبء إثبات غير ذلك متى كان لديه الدليل على صدق إدعائه[٣]، وهو ما أكدت عليه المادة رقم (٣٨) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ، عندما ربطت بين حصول وتمتع المشروعات بالحوافز الضريبية التي نصت عليها المواد من (٢٧- ٣١) من القانون وإمساك دفاتر وحسابات منتظمة للمشروعات علي النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية للقانون.
- تعدد الضرائب التي يمكن أن تلتزم بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، والضريبة على المشتريات والمبيعات والضريبة على المباني والضرائب الجمركية ... إلخ، وهو ما يمثل عبئاً متزايداً على تلك المنشآت قد يدفعها – في الغالب الأعم – إلى السعي الحثيث نحو تجنبها أو التهرب

(١) د. نادية محمد عبدالعال: تمويل نشاط المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص١٨.
(٢) د. عيسى بن ناصر: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص٥٧.
(٣) د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص٥.

منها من خلال الإخفاء الجزئي أو الكلي لنشاط المنشأة، بغض النظر عن العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها متى تم اكتشاف تهربها، ومما يعمق من آثار تلك المشكلة ما قد تلجأ إليه الجهات الضريبية من عدم التمييز في تقدير الضريبة بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي، أو داخل هذا النشاط الانتاجي بين حالة التشغيل الكامل وحالة التشغيل الجزئي، أو حتى في حالة التوقف التام أحياناً[١].

- حالة التمييز الضريبي التي يمكن رصدها بوضوح ما بين الشركات وبعضها، وربما بين تلك المتماثلة في الحجم أو طبيعة النشاط، وبالتالي عدم تحقق العدالة الضريبية، ناهيك عن التمييز الصارخ في المعاملة الضريبية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تتميز بكبر حجمها وتنامي مخرجاتها،وبخاصة متى كانت هذه المخرجات ذات طبيعة إستراتيجية أو كانت سلع تصديرية، وهو ما يخلق نوعاً من الاحتقان وعدم الرضا بين أصحاب المشروعات المستشعره للجور الضريبي، ويزداد الأمر سوءاً متى تدخلت في هذا الشأن العوامل الشخصية والعلاقات الاجتماعية، وهو أمر لا يمكن إنكاره أو إغفاله، ويترجم عادة في شكل محاولات دائمة للتصادم مع الجهات الضريبية. فالمشروعات الصغيرة تعمل في الأصل في ظل إفتراض عدم وجود ضرائب، ومن ثم، فأي محاولات لتطبيق أنظمة ضريبية مشددة على هذه المشروعات سيؤدي حتماً إلى إفلاسها[٢].

(٤) ضعف المعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمثل أكبر تحديات التعامل مع هذه المشروعات. وضعف أو عدم وجود تلك المعلومات لا يتوقف فقط على تلك المشروعات وإنما لهذه المشروعات أيضاً. فكما قد تفتقد كافة الجهات المنوط بها التعامل مع هذه المشروعات، دعماً وتمويلاً أو رقابة وتوجيهاً، لثمة معلومات عن هذه المشروعات، سواء من حيث عددها أو أنواعها أو أماكن تواجدها أو احتياجاتها أو من هم أصحابها أو القائمون على إدارتها .. إلخ، وبما يؤثر بشكل مباشر في القدرة على مساعدتها، قد تفتقد أيضاً تلك المشروعات للكثير من المعارف القانونية أو التنافسية أو التسويقية اللازمة لوجودها أو لمباشرة عملها وتدبير

(١) د. أشرف عطية: مبادئ علم المالية العامة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٤٧.
(٢) المرجع السابق، ص١٤٨.

احتياجاتها أو تصريف منتجاتها، وهو ما يطلق عليه عنصر "اللايقين"، كأحد العوامل التي تمثل "حجر عثرة" أمام نمو وإزدهار هذه المشروعات(١).

فعدم توافر البيانات اللازمة لهذه المشروعات عن الأسواق والموردين والمنافسين، وعن توقعات نشاط الأعمال، وعن لوائح العمل وشروط ومواصفات الجودة ... إلخ، سيؤدي بالحتمية إلى إتساع الهوة بين توقعات تلك المشروعات عند بدء نشاطها، وما تسفر عنه الممارسات الواقعية للنشاط مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى فشلها وتوقفها عن العمل .. فمثلاً غياب التعرف على التوجهات التي تعكس سياسة الدولة الاستثمارية أو الاقتصادية، أي أنماط النشاط التي ترغب الدولة في الاستثمار فيها، وبالتالي الإيعاز لكافة الجهات الحكومية بتقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للمستثمرين فيها، قد يضيع على الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير المدركة لهذه الاتجاهات، العديد من فرص الاستثمار المرغوب فيه، وبالتالي ضعف ما يمكن أن تحصل عليه من امتيازات تمويلية أو تسويقية أو خلافه.

(٥) على الرغم من الحاجة الملحة لدخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسوق المشتريات الحكومية Market of Public Procurement للعمل كموردين حكوميين ، وبما يخلقه هذا الأمر من فرص للطرفين ، إلا أن طرق الشراء التنافسية التي تستخدم للحصول على السلع والخدمات والأعمال تتضمن واقعياً عددًا من التحديات التي تواجه قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل مختلفة من دورة المشتريات الحكومية(٢).

إذ أدى عدم استهداف هذه المشروعات للسوق الحكومي لمحدودية المعرفة بعمليات الشراء الحكومي وكيفية الاشتراك فيها ، فالشفافية والافصاح عن المعلومات عن المناقصات وعمليات الشراء تعد أحد أهم المعوقات في هذا المجال ، وذلك فضلاً عما يتطلبه الدخول لسوق هذه المشتروات من لزوم تقديم تأمينات وضمانات مالية ضخمة تفوق قدرة هذه المشروعات ، الامر الذي يجعلها عاجزة عن تدبيره ، وكذا ما

(١) د. محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص٥٤٢.

(٢) إذ يؤدي اشتراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوق المشتريات الحكومية الى تحقيق عدد من المزايا، و التي يأتي في مقدمتها الحد من الممارسات الاحتكارية للشركات الكبرى في عمليات الشراء الحكومي، وتحقيق قدر من المنافسة ، راجع :- – د.كريم أبو العزم: إصلاح نظم المشتريات الحكومية بجمهورية مصر العربية ، دراسة تطبيقية من منظور مقارن ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة , ٢٠١٩ , ص١٢٩.

يتطلبه الدخول لهذه السوق من اشتراط وجود سابقه خبرة او الاعمال ، وهو ما يتعارض –عادة– مع حداثة الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يأتي تعقيد الاجراءات المتطلبة للدخول لعمليات الشراء الحكومي واستغراق هذه العمليات لوقت طويل ، و بما يتعارض وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانتظار متخلية عن جزء كبير من رأس مالها، وهي التي تعتمد فى الأساس على فكرة سرعة دوران رأس المال، كأحد المعوقات الرئيسية لدخول المشروعات الصغيرة لسوق المشتريات الحكومية(١).

ثانياً : حاضنات الأعمال Business incubators كآلية لمواجهة المشكلات الإدارية:

في ظل افتقار كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من مقومات النجاح والمنافسة، وتعرضها لمزيد من المشكلات، كتلك المتعلقة بمهارات التسويق Marketing والإدارة والمحاسبة، فضلاً عن تلك الخاصة بكيفية التعامل مع السوق سواء المحلي أو الأجنبي، أو مع الجهات الحكومية لاستيفاء الأوراق اللازمة لاستخراج التراخيص وأخذ الموافقات المطلوبة، الأمر الذي عادة ما يؤدي إلى تعثر أعمالها وانهيار العديد منها، وخاصة في سنوات نشأتها الأولى.

وتأكيداً على أهمية إيجاد آليات جديدة وفاعلة لمواجهة هذه المعوقات تضمن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة امتلاكها للمرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال واستغلال الفرص السوقية، وذلك لحين تحقق القدرة اللازمة لها للدخول لعالم المنافسة، تأتي حاضنات الأعمال Business Incubators كأحد أهم الآليات الداعمة والمستهدفة لتحقيق الاستدامة المطلوبة للمنشآت أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إبتكارها لدرأ مشكلة الارتفاع المتزايد لمعدلات فشل وانهيار العديد من هذه المشروعات الناشئة. فما هي هذه الآلية، وما هو دورها في دعم وتنمية عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟ .

(أ) تعريف حاضنة الأعمال:

هناك تعريفات عديدة لحاضنات الأعمال تنصب جميعها حول كونها تعد بمثابة حلقة الوصل الرامية إلى حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحين بلوغها لمرحلة النضج

(١) Caroline Perry, Supporting SMEs access to Public Procurement Opportunities, Northern Ireland Assembly, December ٢٠١١, pp ١٠ - ١٢ .

وتحقيق القدرة لاستقرارها واستمرارها في نشاطها، ومن ثم انفصالها الحتمي عن هذه الحاضنة[١].

فيعرفها البعض بأنها بناء مؤسسي، حكومي أو خاص، تمارس من خلاله مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والخدمات المعينة، سواء المالية أو الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خلال مراحلها المختلفة بدءاً من مرحلة الإنشاء والتأسيس، ومروراً بممارستها لنشاطها وعبر مراحل النمو التي تمر بها مختلف المنشآت[٢].

وتعرفها جمعية اتحاد الحاضنات الوطنية National Business Incubators Association (NBIA) الأمريكية، بأنها مجموعة من الدعم تقدم لأصحاب مشاريع الأعمال الوليدة، بهدف تعجيل نموها وتطورها، وبحيث تصبح قادرة مالياً على النمو والاستمرار عقب تركها للحاضنة، وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات والموارد[٣].

ويعرفها موضع حاضنات الأعمال للمملكة المتحدة United Kingdom Business Incubators (UKBI) ، بأنها مزيج فريد وشديد المرونة من عمليات صيرورة تطوير الأعمال والبنايات والبشر، بقصد رعاية الأعمال الجديدة والصغيرة في أحرج وأصعب مراحل البدايات المبكرة[٤].

وأخيراً تعرفها لجنة الإسكوا ESCWA[٥]، بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساعدة والاستشارة، توفرها، ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني وخبراتها المتراكمة وعلاقاتها الممتدة، للرياديين الرغبين في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، وذلك بهدف تخفيف الأعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق

---

(١) ومن ثم يمكن تشبيه حاضنة الأعمال بالنسبة للمشروعات المحتضنة باحتضان الوالدين للطفل الوليد وتقديم الرعاية والدعم والمساعدة لهذا الوليد ولحين اعتماده على نفسه، أو بالحاضنة الطبية بالمستشفيات لأولئك الأطفال ممن يكونون في حاجة لمساعدة طبية لحين اجتيازهم لما يعانون من صعوبات، على أن يتم منحهم عقب ذلك شهادة طبية تؤكد سلامتهم وقدرتهم على النمو بدون مساعدة. راجع في ذلك:

- رمضان السنوسي، عبدالسلام الدويني: حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣، ص١٣-١٤.

(٢) عبدالسلام أبو قحف: دراسات في إدارة الأعمال، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٠.

(٣) Morina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad ? Ottawa, Canada, MBA, August, ٢٠٠٠, p. ١١.

(٤) أحمد الجودر: الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي السادس في الإدارة: الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية، صلالة، عمان، ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٥، ص٥٥٢.

(٥) الإسكوا هي مختصر "Economic and Social Commission for Westerns Asia" أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

لمشاريعهم، على أن تلتزم تلك المؤسسات الصغيرة أو المحتضنة بترك الحاضنة عند انتهاء الفترة المحددة[١].

وفي مصر، يعرفها القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، والخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في مادته الأولى بند (١٧) بأنها، شركات أو منشآت أو جمعيات أو غيرها من الكيانات القانونية التي تهدف إلى مساعدة المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال على النمو عبر تقديم خدمات متنوعة على الأخص في مجال التمويل والتسويق والإدارة.

وهكذا، فحاضنة الأعمال هي عبارة عن منظومة عمل تدار عبر إدارة متخصصة لدعم المبادرين، ممن لديهم الأفكار الطموحة والابتكارية، والدراسات الاقتصادية السليمة، لتوفير كافة الإمكانيات والسبل أو البيئات اللازمة لنجاح الأعمال والمشروعات الصغيرة، وبخاصة في السنوات الأولى الأكثر حرجاً من عمر تلك المشروعات، مما يخلق فرصاً أكثر للنجاح والاستمرارية، ولحين بلوغها مرحلة النضج والقدرة على البقاء والمنافسة، الأمر الذي يحتم على تلك الحاضنات الانفصال عن المشروعات عند بلوغها لتلك المرحلة، وبالتالي فتح المجال نحو دعم غيرها من المشروعات الأخرى.

ويرجع تاريخ إنشاء أول حاضنة أعمال لعام ١٩٥٩، وهي تلك المعروفة بإسم Batavia Industrial Center، والمقامة بولاية نيويورك الأمريكية، حينما قامت العائلة المالكة لهذا المركز، عقب توقفه عن العمل، بتحويله إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع، مع تقديم النصائح والإرشادات لهم، حيث احتضن ذلك المركز لآلاف من المشروعات، ولذا أطلق عليه إسم الحاضنة The incubator[٢]. وفي عام ١٩٨٤، لم يكن في أمريكا سوى (٢٠) حاضنة، ولكن، وبرعاية من هيئة المشروعات الصغيرة (SBA)، شهد عام ١٩٨٥ انطلاق العديد من الحاضنات، وبخاصة في ظل رعاية الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) لهذه الحاضنات ووضع برنامج لتنميتها،

---

(١) د. بولحية الطيب، مرابط محمد: حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧، ص٢.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول نشأة حاضنات الأعمال، راجع:

- ميسون القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، فلسطين، ٢٠١٠، ص٣٧-٣٩.
- أحمد عبدالوهاب: تعريف حاضنات رواد الأعمال، دراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح دور الحاضنة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٦، ص٢.

وبمعرفة عدد من رجال الصناعة الأمريكيين. ومع نهاية عام ١٩٩٧ وصل عدد الحاضنات الأمريكية لحوالي ٥٥٠ حاضنة أعمال. ومع بلوغ العام ٢٠١٦، تقدر الـ (NBIA) عدد الحاضنات المنتشرة حول العالم بحوالي (٧٥٠٠) حاضنة أعمال، منها حوالي ١٠٠٠ حاضنة بالولايات المتحدة وحدها، وقرابة ٧٠٠ حاضنة بالصين، ٢٠٠ حاضنة باليابان، ٣٠٠ حاضنة بكوريا[١]، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٧).

وحالياً، تعتمد الكثير من الدول في نهضتها الاقتصادية على فكرة آلية الحاضنات كالهند وماليزا وإستراليا وسنغافورة وماليزيا ... كما بدأت الدول العربية في الاهتمام بإقامة تلك الحاضنات، فهناك الكثير منها في الإمارات العربية المتحدة ومصر وتونس والجزائر والمغرب على نحو ما سنرى[٢].

جدول رقم (٧)

أعداد الحاضنات الموجودة في بعض الدول الأسيوية عام ٢٠١٦

الدولة	عدد الحاضنات	عدد المشروعات المحتضنة	الدولة	عدد الحاضنات	عدد المشروعة المحتضنة
الصين	٦٧٠	٤٥٠٠٠	تايلند	٨٩	٤١٢
كوريا	٢٧٩	٤٧٧٠	ماليزيا	١١٠	٢٠٠٠
اليابان	١٩٠	٢٣٧٥	أوزباكستان	٣٢	٤٨٨
سغافورة	١٢٠	١٨٠٠	فيتنام	١١	٤٧
الهند	١١٠	٨٠٠	نيوزيلاندا	١٠	١٤٢
تايبيه	١٠٤	١٣٠٠	هونج كونج	٥	٢٠٠
استراليا	٨٠	١٦٠	باكستان	١	٩

Source: Asian Association of Business Incubation (AABI), ٢٠١٦.

(ب) أنواع حاضنات الأعمال:

(١) بولحية الطيب، مرابط محمد، مرجع سابق، ص٣.

(٢) تعد مصر هي صاحبة أول حاضنة أعمال عربية، والتي تم إنشاؤها عام ١٩٩٨، وهي حاضنة التبين للمشروعات الإلكترونية، وربما شاركتها المغرب في إنشاء أول حاضنة لها في ذات العام تحت مسمى "فضاء المقاولة". راجع في ذلك :

- رمضان السنوسي، عبدالسلام الدويني، مرجع سابق، ص١١٠ ، ص ١٤٠.

طوال أكثر من نصف قرن، وتحديداً منذ بداية سبيعنات القرن الماضي، تطورت فكرة حاضنات الأعمال وتعددت – تبعاً لذلك – أنواعها وأشكالها، وكذا المستهدف منها، فلم تتخذ شكلاً واحداً أو تستهدف تقديم خدمة بعينها، وإنما اتخذت صوراً وأنواعاً متعددة على نحو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٦)

مراحل تطور حاضنات الأعمال(١).

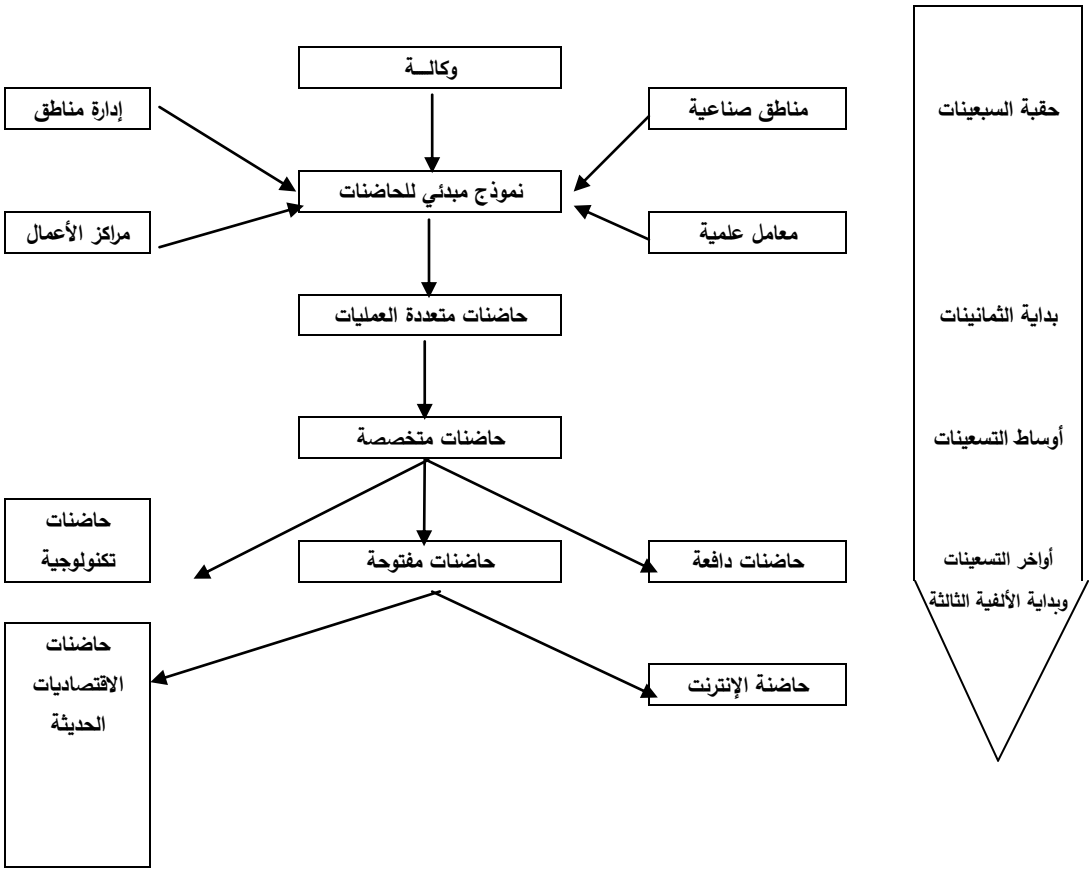

ولعل أهم ما يعكسه الشكل السابق هو تعدد صور وأشكال حاضنات الأعمال، فضلاً عما لحقها من تطور، إذ لم تشهد حقبة السبعينات سوى أشكالاً بدائية من هذه

(١) ميسون القواسمة، مرجع سابق، ص٣٨.

الحاضنات، إلا أن حقبتي الثمانينات والتسعينات، وما تلاها من السنوات الأولى للألفية الثالثة، شهدت ظهور العديد من الحاضنات المتخصصة والتكنولوجية والتي يعتمد في كثير من خدماتها على تقنية الإنترنت، فضلاً عن الحاضنات الدولية والبحثية والافتراضية(١).

فلو نظرنا إلى أنواع الحاضنات من حيث الهدف والمرجو منها، أو تبعاً لطبيعة الخدمات التي يمكن لها أن تقدمها، لأمكننا الوقوف على عدد من الحاضنات منها(٢):

(١) الحاضنات متكاملة الخدمات :

وهذه تعمل على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات للمشروعات المحتضنة بدءاً من توفير مكان لإقامة المشروع داخل الحاضنة، مروراً بالخدمات الحالية والاستشارية والإدارية، وانتهاءاً بالخدمات التسويقية، على أن يتم التدقيق في اختيار المشروع المحتضن، طبقاً لهذه الحاضنات، في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية المعدة له سلفاً.

(٢) الحاضنات الافتراضية أو المجازية:

وهي حاضنة بدون جدران، حيث تقدم كافة خدماتها للمشروعات التي تخرجت منها، أي خارج حدود الحاضنة، وفي محيط عمل المشروعات الصغيرة، فهي ليست في حاجة إلى مبنى مجهز لاحتضان المشروع.

(٣) الحاضنات الدولية :

---

(١) ومن المهم أن نفرق هنا بين حاضنة الأعمال وساحات العمل الجماعي، فهذه الأخيرة ربما تجمع أولئك الذين يواجهون فرصاً وتحديات مماثلة، حيث يربط بينهم روح المبادرة وتخلق فيهم روح المنافسة، كمنطقة الصاغة التي تجمع العديد من المتعاملين في الذهب تصنيعاً وتجارة مثلاً، إلا أنها لا توفر البرامج والخدمات أو الأهداف والسياسات اللازمة لمساعدة وتأهيل المشروعات الموجودة بالمنطقة، في حين أن الحاضنة عادة ما تسعى وتعمل على توفير وتقديم هذه الخدمات طبقاً لأهداف وسياسات معدة وتتولى المشاركين فيها بالرعاية منذ لحظة بدايتهم ولحين تركهم للحاضنة عقب بلوغهم مرحلة الاستعداد للمواجهة بمفردهم وبالتالي ضمان نجاحهم. راجع في ذلك :

- أحمد عبدالوهاب، مرجع سابق، ص٤.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول أنواع حاضنات الأعمال، راجع :

- د. بولحية الطيب، مرابط محمد، مرجع سابق، ص٤-٥.
- ميسون القواسمة، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٢.

وهي حاضنات نشأت كانعكاس للتوسع في مجالات التجارة الدولية والتبادل بين الأسواق العالمية، فهي تعمل أساساً على تأهيل المشروعات المحلية للدخول للأسواق العالمية، وكذا المشروعات والشركات الدولية للعمل في الأسواق المحلية، وبكل ما يتيحه ذلك من إستقطاب لرأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

(٤) الحاضنات الإقليمية :

وهي حاضنات تخدم في الأساس منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والعمل على استخدام مواردها المحلية من الخامات والخدمات، واستثمار الطاقات البشرية العاطلة، أو خدمات فئات معينة كالنساء أو المعاقين.

(٥) الحاضنات الصناعية :

وهي عامة الخدمة، أي تقدم خدماتها لكافة المشروعات الصغيرة أو الكبيرة ولكن في مجال الأعمال الصناعية، فهي عادة ما تقام داخل منطقة صناعية عقب تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، وبما يحقق نوعاً من التكاملية بين المشروعات وبعضها وتبادل المنافع والمعارف فيما بين المشروعات الكبيرة وتلك المنتسبة للحاضنة.

(٦) الحاضنات الفنية أو التقنية:

وهي حاضنات تعمد إلى تزويد المشروعات الصغيرة بما تحتاجه من تكنولوجيا متقدمة وتصميمات حديثة لمنتجات جديدة وغير تقليدية، والتدريب على تلك التقنيات والأجهزة.

(٧) الحاضنات المتخصصة :

وهي حاضنات عادة ما تخدم قطاع بعينه أو نشاط خاص ومحدد ولا تتعداه إلى غيره، كقطاع البرمجيات مثلاً، وعادة ما تدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

(٨) الحاضنات البحثية :

وهي عادة ما تقام داخل الجامعات أو المراكز البحثية، ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة أو الخاصة، إلا أنها تُعني بشكل خاص بتطوير الأفكار والأبحاث المعدة بمعرفة الباحثين وأعضاء الهيئات التدريسية من خلال الاستفادة بالمعامل والورش الموجودة بالجامعات والكليات العملية كالهندسة والعلوم والصيدلة ... إلخ.

(٩) حاضنة الإنترنت :

وهي تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الإنترنت والبرمجيات الناشئة لحين بلوغها لمرحلة النضج والمنافسة.

وإلى جانب هذه الأنواع، هناك الكثير من الأشكال المستحدثة لهذه الحاضنات والتي يتم ابتكارها يوماً بعد يوم، وبحسب المستهدف منها كحاضنات المؤسسات متناهية الصغر، والتي عادة ما تتواجد بالأماكن النائية أو الفقيرة وتقدم خدماتها لنوعية معينة من المشروعات الصغيرة جداً، وكحاضنات الطلاب المغتربين بالخارج، والتي تقدم خدماتها لأولئك الطلاب الدارسين بعيداً عن الوطن لتشجيعهم على العودة عقب استكمال دراستهم استفادة مما تلقوه ولنقل أفكارهم وابتكاراتهم للوطن(١).

(جـ) أهداف حاضنات الأعمال :

في ظل حقيقة أن المشروعات الصغيرة والناشئة التي لا يتم رعايتها ومتابعتها عبر حاضنات الأعمال عادة ما تنخفض نسبة نجاحها إلى ٥٠%، بينما ترتفع تلك النسبة لتصل إلى ٨٠% متى قامت تلك المشروعات تحت مظلة وحماية الحاضنة، نرى أن المستهدف الرئيسي لبرامج الحاضنات والفلسفة التي قامت عليها فكرة إنشائها إنما تعود في الأساس

(١) أحمد عبدالوهاب، مرجع سابق، ص٤.

لتخريج رواد أعمال ومشروعات ناشئة قادرين على البقاء والمنافسة ومواجهة تحديات السوق، وبخاصة متى تعلق الأمر بتلك المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، أو بأولئك الرواد غير ذوي الخبرة ومن ليس لهم تجارب سابقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لابد أن نتذكر دائماً أن هذه الحاضنات، هي في الغالب مشروعات خاصة، تدار بمعرفة مستثمرين ورجال أعمال، أو حتى بمعرفة حكومات، تسعى من خلالها، كأي مشروع، لتقديم خدمة مقابل عائد، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق الربح، كمستهدف رئيس ثان. وهكذا، فما بين هذين المستهدفين ترنو حاضنات الأعمال إلى تحقيق المزيد من الأهداف والاضطلاع بالعديد من المهام ذات البعد التنموي والخدمي، وهو ما يمكن حصره فيما يلي(١):

- ✓ تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة من خلال تقديم كافة الخدمات الإدارية والتسييرية ودراسات الجدوى والاستشارات القانونية والدعم المالي والتسويقي والدعم الفني والتكنولوجي، وبالمجمل العمل على تهيئة المناخ المناسب والمهيئ لإقامة المشروعات الجديدة.
- ✓ تنمية المجتمع المحلي من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بالحاضنة، وبما يجعلها تمثل نواة ومركزاً للتنمية الإقليمية والمحلية، وداعماً حقيقياً لنشر روح العمل الحر والاستثمار لدى جموع الراغبين للالتحاق بسوق العمل، وبما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل ومواجهة البطالة، وتنمية مهارات القيادة والقدرة على إدارة المشروعات، وبما يحقق الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد البشرية.
- ✓ العمل على تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المحتضنة من خلال السعي لتوطين وإقامة العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة والتي تمثل في ذاتها خير داعم للتنمية الاقتصادية لعموم المجتمع، وبكل ما تستدعيه تلك

(١) لمزيد من التفصيلات حول أهداف حاضنات الأعمال، راجع :
- د/ عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.
- د/ بولحية الطيب، مرابط محمد، مرجع سابق، ص٥-٧.
- ميسون القواسمة، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨.

المشروعات من توطين للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة الكفيلة بتحويل أفكار الرواد والباحثين وإبداعاتهم من مرحلة البحث والتطوير إلى مخرجات إنتاجية حقيقية، أي إلى مرحلة التنفيذ(١).

- ✓ دوام المتابعة والتقييم للمشروعات المحتضنة للوقوف على معوقاتها ومشكلاتها ورصد نقاط الضعف والقوة فيها، وقياس مدى تقدمها أو تعثرها وأسباب ذلك ، سواء لمواجهتها وحلها أو للعمل على تفاديها مستقبلاً في أي من المشروعات المزمع إحتضانها.
- ✓ القيام بدور تنسيقي كحلقة وصل بين المشروعات المحتضنة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الأخرى بالسوق، أياً كان حجمها، وبما يحقق تبادل فعلي للمنافع والمعارف، عادة ما تصب في مصلحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما تكتسبه من خبرات وعلاقات إيجابية.
- ✓ تعريف المشروعات المحتضنة بمختلف الجهات والهيئات ذات الصلة بنشاط المشروع، سواء الحكومية أو غير الحكومية، وبما ينظم عملها من قوانين ولوائح وإجراءات وشروط قد تتعلق بالتسجيل أو التمويل أو بالمعاملات والتسهيلات الجمركية والضريبية، وبالأسواق المحتملة وبالموردين، وبغير ذلك من الأمور ذات العلاقة بعمل ونشاط المشروع المحتضن.
- ✓ تزويد المشروعات المحتضنة باحتياجاتها من المواد الأولية وقطع الغيار المطلوبة وبالتجهيزات المستحدثة الكفيلة برفع كفاءة تلك المشروعات، وتعريفهم بأماكن تواجدها وأسعارها، فضلاً عن تقديم خدمات الصيانة لما يضمه المشروع من تجهيزات سواء ميكانيكية أو إلكترونية، وبكل ما يتطلبه ذلك من إقامة

---

(١) ولقد أرجع الكثير من الخبراء والاقتصاديين دور الحاضنات في إضافة قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية في المجتمع لسببين، **أولهما** دورها في خفض تكلفة إنتاج الشركات المحتضنة، **وثانيهما** لارتفاع معدل العائد على الاستثمار لتلك الشركات لما يقدم لها من خدمات بمعرفة الحاضنة، راجع:

- د/ عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص٦١.

دورات تدريبية لأصحاب الأعمال والعاملين بالمشروع لتأهيلهم كل في مجال اختصاصه.

- ✓ قد ينصب هدف الحاضنة على مواجهة إحدى المشكلات الطارئة بالمجتمع أو لرعاية طائفة أو فئة بعينها دون غيرها، وهو ما يظهر خصوصية إقامة الحاضنة في هذه الحالة(١).

وهكذا يمكن القول بيقين أن حاضنات الأعمال متى أحسن استغلالها فإنها تلعب دوراً بالغ الأهمية في كافة المجالات الاقتصادية والتنموية، بل والاجتماعية أيضاً، فهي فضلاً عن كونها الجسر الذي يؤهل بالسير عليه ترجمة الإبداع والفكر البشري إلى مشروعات عمل جادة ومثمرة، فإنها أيضاً أحد المتكآت الهامة لخلق المزيد من فرص العمل ومواجهة مشكلات البطالة وانخفاض الدخول.

(د) عوامل نجاح الحاضنة:

الحاضنة كمشروع استثماري أو خدمي كغيره من المشروعات لابد لنجاحه من توافر عوامل ومقومات خاصة، ولاستمرارية هذا النجاح لابد أيضاً من معرفة مقوماته ومشكلاته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب التأكيد أن لنجاح وتحقيق الحاضنة لمستهدفاتها سالفة الذكر، هناك أيضاً اشتراطات لابد من توافرها في المشروع المزمع احتضانه عبر الحاضنة حتى يمكن له أن يستفيد من تواجده بداخلها، وتحت مظلة حمايتها ومتابعتها، وعليه سنتعرض فيما يلي لعوامل نجاح الحاضنة وما يمكن أن يواجهها من معوقات ثم للاشتراطات الواجب توافرها في المشروع المحتضن، وذلك على النحو التالي(٢):

(١) شروط نجاح الحاضنة:

---

(١) ولعل من أهم الأمثلة على ذلك ما قامت به الحكومة الباكستانية بالتعاون مع هيئة اليونيدو من إنشاء حاضنة لاستيعاب المتقاعدين من الضباط العسكريين وتدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات توطئة لقيامهم بإقامة مشروعات جديدة خاصة بهم. راجع في ذلك:

– أيمن علي عمر: إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيني مقارن، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧، ص١٠٧–١٠٨.

(٢) راجع في ذلك:

- أحمد عبدالوهاب، مرجع سابق، ص٧–٨.

كأي مشروع إنما تمر الحاضنة بذات المراحل، كمرحلة التأسيس ثم مرحلة الممارسة والتفعيل ثم مرحلة النضج، ولنجاحها يجب توافر الشروط التالية[١]:

- وجود الوعي الكافي لدى رواد الأعمال من أصحاب المشروعات، على اختلاف أحجامها، بالدور الذي تقوم به الحاضنة، وهو ما يتطلب بالتبعية من الحاضنة تحديد نوعها بدقة والمستهدف من إنشائها، وهل هو مستهدف تحقيق الربح أم خدمة المجتمع أم كلاهما.
- حسن إختيار موقع إقامة الحاضنة، وبما يضمن لها القدرة على تقديم خدماتها، فالقرب من المجتمعات الصناعية والمراكز البحثية، و مدى توافر البنيات التحتية المعينة لعمل الحاضنة كالطرق والنقل والاتصالات ... إلخ، فضلاً عن وجود الأسواق المرتبطة بالمشروعات وأسواق عوامل الإنتاج، كلها عوامل تحدد مدى دقة اختيار موقع الحاضنة من عدمه.
- حسن إنتقاء المشروعات المزمع احتضانها، عقب تحديد الشروط الواجب توافرها فيها، وتحديد نوعيتها، ودراسة المشروعات والوقوف على جدوى إقامتها واحتضانها، يمثل عنصراً حيوياً لنجاح الحاضنة، وهو ما يتطلب وضع المعايير اللازمة لذلك، والتدقيق في مدى استيفائها.
- التقييم المستمر للخدمات التي تقدمها الحاضنة للمشروعات، وهو ما يتطلب بداءة تحديد هذه الخدمات بدقة، وسواء أكانت خدمات مالية أو إدارية أو فنية ، وبما يضمن استمرارية وقدرة الحاضنة على تقديمها بالشكل المرضي، لضمان نجاح كلاً من الحاضنة والمشروعات المحتضنة.
- الاختيار الجيد والكفؤ للقائمين على إدارة الحاضنة، والتأكد من امتلاكهم للمهارات والخبرات المطلوبة كالقدرة على التخطيط والمتابعة والتنظيم والإدارة والتسويق ....إلخ ، فالإدارة الناجحة للحاضنة تمثل اللاعب الأساسي والرئيسي لنجاح الحاضنة.
- توافر التشريعات واللوائح والضوابط التي تنظم علاقة الحاضنات بالأجهزة الحكومية وغيرها، مما يدرأ عن الحاضنة المزيد من المشكلات ويحقق لها قدراً من التيسيرات والامتيازات، سواء لها أو للمشروعات المحتضنة، وهو ما يرتبط بضرورة وجود العديد من الروابط والعلاقات التعاونية التي تجمع الحاضنة بمختلف الجهات

(١) أحمد الجودر: الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، مرجع سابق، ص٥٥٣-٥٥٩. وراجع أيضاً :
- بولحية الطيب ومرابط محمد، مرجع سابق، ص ص ٥٥٣-٥٥٩.

والهيئات سواء المحلية أو الدولية أو بالبنوك أو بالقطاع الحكومي أو الخاص لتعظيم الاستفادة، فبدون دعم هذه الجهات، وبخاصة في مجال الدعم المالي، فلن يكون للحاضنة القدرة على تنفيذ مستهدفاتها.

(٢) معوقات نجاح الحاضنات :

لعل من أهم ما يقابل حاضنات الأعمال من مشكلات يتمثل فيما يلي:

- تعميق فكرة الاعتماد الكلي من المشروعات الصغيرة على الحاضنة في تسيير كافة أعمالها وعلى مختلف الأصعدة الإدارية والفنية والمالية والتسويقية، فارتفاع مستوى توقعات المشروعات لما تقدمه الحاضنة يجعلها عديمة الجهد، مما يعوق القدرة على بلوغها السريع لمرحلة النضج والانفصال.
- عدم وجود التواصل والتشابك الكافي بين الحاضنة والجهات الخارجية، وخاصة المؤسسات التمويلية سواء المحلية أو الدولية، الحكومية أو تلك الخاصة، مما قد يعيق قدرة الحاضنات على توفير التمويل اللازم لدعم المشروعات المحتضنة، وبخاصة في مراحل نشأتها وتأسيسها، وكذا بين الحاضنات والمراكز البحثية، مما قد يسم عمل تلك الحاضنات بالتقليدية والبعد عن مواكبة التطورات البحثية والتكنولوجية.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية اللازمة لإدارة الحاضنات، ويزداد الأمر صعوبة في نوعية الحاضنات التكنولوجية أو الفنية لاحتياجها الدائم للخبراء والمؤهلين فنياً وتكنولوجياً لتسيير عمل تلك الحاضنات.
- من المعروف أن هناك تشريعات تتيح إقامة الحاضنات في الكثير من الدول، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الدول تفتقد للتشريعات التي تنظم عمل هذه الحاضنات، كما هو الحال في مصر مثلاً، وهو ما يطرح العديد من المشكلات والمعوقات القانونية في علاقة الحاضنة بالمشروعات ، وبعلاقة الحاضنة بغيرها من الحاضنات الأخرى وبالجهات ذات العلاقة.

(٣) شروط قبول المشروعات بالحاضنة:

لعل الاحتياج الملح للمشروع الصغير أو المتوسط للدعم المالي والإداري والتسويقي وغيرها من أوجه الدعم، يمثل الشرط الأهم للالتحاق بالحاضنة، إلا أن هناك عدداً من الشروط الواجب توافرها في المشروعات المحتضنة منها:

- أن يكون صاحب المشروع من الأشخاص المؤهلين ومن ذوي القدرة على الإنجاز والرغبة في تحمل المخاطر والشغوفين بالعمل، وأن يكون لديه فكرة عمل واضحة قابلة للتطبيق.
- أن يتوافر لدى المشروع التمويل اللازم لإقامته، أو يكون له القدرة على توفير هذا التمويل.
- أن يكون لدى المشروع المتقدم للاحتضان القابلية والقدرة على النمو وبمعدلات سريعة تسمح له عبور أبجدية المراحل بالتوقيت الزمني المحدد لكل مرحلة، وصولاً لمرحلة النضج والانفصال.
- عادة ما يفضل في المشروع أن يكون من المشروعات الخادمة للمجتمع والمحققة للتنمية الاقتصادية، والمهيئة للعديد من فرص العمل لأفراد المجتمع.

(هـ) تجربة حاضنات الأعمال في مصر :

رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي ٩٨% من حجم المشروعات غير الزراعية في مصر، وهو ما يعكس أهميتها المتعاظمة، ورغم ما يتم رصده من مشكلات مالية وتأسيسية وتسويقية متراكمة واجهت نشأة واستمرارية العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وكانت سبباً مباشراً في انهيارها، كان من الممكن، مع تطبيق وتفعيل آلية حاضنة الأعمال، الحد من غالبيتها، إلا أن الواقع العملي يعكس حقيقة أن مصر تعد صاحبة تجربة حديثة نوعاً في مجال تفعيل هذه الآلية، فهي ليست مثلاً كالولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو الصين أو ماليزيا أو فرنسا، أصحاب الريادة والتفوق في هذا المجال.

فحاضنات الأعمال بمفهومها الحديث وتشعب صورها ومهامها تعتبر في مهدها في البيئة المصرية. وتاريخياً، لو تجاوزنا فكرة أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعد حاضنة أعمال، بالنظر إلى ما كان يقدمه من مساعدات ودعم مالي وفني للكثير من المشروعات، إذ أنه لا يعد بحاضنة بالمفهوم الحقيقي للحاضنات، وإنما هو أشبه بحاضنة، لأمكننا القول أن الصورة الأولى للحاضنات في مصر ظهرت عام ١٩٩٨، في أعقاب إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة عام ١٩٩٥، وهي مؤسسة أهلية عنيت بإنشاء حاضنات المشروعات الصغيرة، وجاءت هذه الصورة تحت مسمى "حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين، وبقوة استيعابية تصل إلى أربعين مشروعاً، حيث قامت بالفعل باحتضان أحد عشر مشروعاً خلال المراحل الأولى للمشروع(١).

ولقد كان لنجاح حاضنة التبين أثره الإيجابي في إنشاء العديد من الحاضنات، كحاضنة المشروعات والتكنولوجيا بمدينة بنها بالقليوبية، وحاضنة الأعمال والتكنولوجيا بمدينة أسوان، وحاضنة الأعمال بحي الكوثر بسوهاج، وحاضنة الأعمال التقنية بجامعة المنصورة، وحاضنة الجامعة الأمريكية، وحاضنة جمعية نهضة المحروسة، والحاضنة الافتراضية بالدويقة، وحاضنة التكنولوجيا بجامعة الإسكندرية وحاضنة بداية بالقاهرة ... إلخ.

وتأتي كافة هذه الحاضنات في ظل اعتماد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم إقامة المؤسسات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين، وفق ضوابط معينة، وباستهداف أولى بإنشاء ثلاثين حاضنة، تستوعب الواحدة منها أربعين مشروعاً صغيراً، حيث يبقى هذا المشروع قيد الاحتضان لثلاثة أعوام، مع بقاء علاقة الانتساب مع الحاضنة لتقديم المساعدات عقب التخرج، على أن يدعم

---

(١) وكان يتم اختيار تلك المشروعات المحتضنة وفقاً لمعايير محددة منها:

* توفير فرص عمل من قبل المشروع
* استخدام المشروع لتكنولوجيا حديثة
* ألا يسبب المشروع أضراراً بيئية
* للمشروع جدوى اقتصادية
* توافق طبيعة المشروع مع الحاضنة والموقع الجغرافي
* تميز منتجات المشروع بقدرة تنافسية
* أن يتوافر لدى أصحاب المشروع (رواد الأعمال) قدراً من المهارات الإدارية والتسويقية . لمزيد من التفصيلات، راجع :

– رمضان السنوسي، عبدالسلام الذويبي، مرجع سابق، ص١٠٨-١١١.
– أحمد عبدالوهاب، مرجع سابق، ص١٩.

الصندوق الحاضنة عند إنشائها بما لا يتجاوز ثلاثة ملايين جنيه لإعداد الموقع والتشغيل، على أن تعتمد الحاضنة على مواردها الذاتية عقب ثلاث سنوات من إنشائها[١].

ولقد تنوعت الخدمات التي اضطلعت الحاضنات المصرية بتقديمها للمشروعات المحتضنة، والتي يمكن حصرها فيما يلي[٢]:

- بناء الكفاءة من خلال البرامج التدريبية والخدمات الاستشارية (الفنية والإدارية) للمشروعات.
- تقديم الدعم الفني لرواد الأعمال وفريق العمل بالمشروع، مع مساعدتهم في وضع خطة وموازنة المشروع.
- متابعة أداء المشروعات لأعمالها لضبط انتظام نموها وتحديد معوقاتها والعمل على تلافيها تحقيقاً لخطة المشروع وأهدافه المرجوة من الإنشاء.
- دعم البنية التحتية من توفير مكان للاحتضان، فضلاً عن المرافق اللازمة لإدارة المشروع.
- توفير المظلة القانونية والموارد البشرية اللازمة.
- توفير الخدمات الإدارية المهيئة للعمل من شبكات إتصال وترجمة وفاكس وغيره، وبما يساعد رائد الأعمال على التواصل مع الخارج، وكذا تعريف الرواد بطرق المحاسبة والقيد والتسجيل بالسجلات.
- إعداد ودعوة المشروعات للمشاركة في المعارض المحلية والدولية، وبما يدعم قدرتهم على التسويق والمنافسة.

---

(١) ولتخريج المشروعات المحتضنة كان ينبغي توافر الضوابط الآتية :
- انتظام نمو المشروع لمدة سنتين.
- تناسب العائد من المشروع واستقرار العمالة به.
- تحقق القدرة على المنافسة في السوق المحلي.
- إمكانية الاعتماد على المكاتب الاستشارية والمهنية الخاصة.

راجع في ذلك :
- المرجع السابق، ص٢٠.
- د/ بولحية الطيب، مرابط محمد، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) لمزيد من التفصيلات راجع :
- هناء نور الدين: دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي الثاني "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ١٧–١٨ أبريل ٢٠٠٦، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٦١٤.

المطلب الثالث

المشكلات التسويقية والتصديرية

تمهيد:

بالنظر إلى أن القدرة التنافسية، كإطار للتنمية الاقتصادية لبلد ما، إنما ترتبط مباشرة بمعدلات الإنتاجية فيها، كما تعد في نفس الوقت أحد أهم الحوافز التي تعمل على تحسين مستويات المعيشة، إذ أن زيادة الإنتاجية عادة ما يعكس تمتع الاقتصاد بعملة قوية مثلاً وعائدات مجزية وجاذبة لرأس المال وارتفاع في مستويات الأجور .... وهكذا، وبالتالي زيادة الثروات المهيئة للارتقاء بمستويات المعيشة.

ومن هذا المنطلق، وبما أن المؤسسات العاملة في أي اقتصاد هي من تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسسات أو المشروعات التي تمتلك القدرات التنافسية العالية هي تلك التي تكون لديها القدرة على البقاء والصمود لكونها القادرة على رفع مستوى معيشة الأفراد، بينما سيخرج حتماً من المشهد تلك المؤسسات أو المشروعات التي تفتقد القدرة على المنافسة. وهنا تأتي مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل جل وعصب أي اقتصاد، فصغر هذه المؤسسات أو المشروعات عادة ما يعكس واحدة من أهم المشكلات ، وهو عجزها عن الدخول إلى الأسواق الخارجية أو حتى الداخلية بقدرات تنافسية تؤهلها للصمود في مواجهة المؤسسات كبيرة الحجم، **وبخاصة للأسباب الآتية**[١]:

- انخفاض إمكانياتها المالية يؤدي إلى ضعف كفاءتها التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن الأسواق (الداخلية والخارجية وأذواق المستهلكين)، فضلاً عن عدم قدرتها على توفير واستخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع تكاليف التشغيل. ولا يمكن أن نتجاهل في هذا الصدد أيضاً عدم قدرتها على الإعلان عن نفسها جيداً وتحقيق الدعاية المناسبة للترويج عن منتجاتها.

(١) عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص٥٨.

- تفضيل المستهلك المحلي – في الغالب – للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية، إما بدافع التقليد أو لانخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق أسيا (كالسلع الصينية مثلاً).
- ضعف الحوافز والتسهيلات المالية والإدارية التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين سلعها الوطنية من منافسة مثيلاتها الأجنبية في الأسواق الخارجية، وربما حتى الوطنية.

ومن هنا أخذت كافة الدول على عاتقها مستهدف تبنى السياسات الإصلاحية وتهيئة البيئات المواتية لدعم القدرات التنافسية للمؤسسات عبر اقتصاد مفتوح أمام الأسواق والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال، ولعل تبنى الأخذ بإستراتيجية العناقيد الصناعية ما يحقق هذا المستهدف، وهو ما سيدعونا إلى التعرض بداءة لتحديد مفهوم ومحددات وأهمية القدرة التنافسية ثم التعرض لاستراتيجية العناقيد الصناعية كأحد الآليات الداعمة لتحقيق القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي:

أولاً : مفهوم القدرة التنافسية:

ما بين تعريف يقصر مفهوم التنافسية Competitiveness على تلك المتعلقة بالأسعار والتجارة إلى مفهوم أكثر اتساعاً يتضمن حزمة شاملة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي تتعدد تعريفات التنافسية، حيث تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [١]، بأنها الدرجة التي تستطيع من خلالها الدولة، في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسع الدخول الحقيقية للأفراد على المدى الطويل[٢].

ويعرفها آخرون بأنها :

(١) هي اختصار لمصطلح Organization of Economic Co-operation and Development

(٢) ليلى عاشور حاجم: القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دول عربية مختارة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، ج بغداد، ٢٠٠٧، ص٧٧.

- الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المؤسسات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعاً في الأسواق التي تهتم بها، وتؤدي بالتالي إلى معنى الصراع والتضارب والرغبة في التمايز عن الآخرين(١).
- القدرة على تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين، من خلال رفع إنتاجية عوامل الانتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا(٢).

وهكذا يمكن أن يتحقق مفهوم التنافسية، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى المؤسسات المحلية، متى استطاعت هذه أو تلك أن تنتج بشكل أكثر أو أكفأ من الآخرين، وذلك من خلال تقليل التكلفة وجودة المنتج وتحقيق الملاءمة، أي الاستجابة للطلبات والحاجات الداخلية والخارجية، مع العمل نحو التحسين المستمر لإنتاج السلع عالية التقنية، والسعى الدائم لاستقطاب أكبر قدراً من الاستثمارات الأجنبية.

ولعله من الجدير بالذكر هنا، أن الدول الصغيرة هي الأكثر استفادة من مفهوم التنافسية، إذ تعطى هذه التنافسية لمؤسساتها فرصة الخروج من الأسواق الضيقة والمحدودة إلى رحابة السوق العالمي، ذلك أن المؤسسات هي التي تتنافس – كما ذكرنا – وليس الدول، وبالتالي فالمؤسسات متى امتلكت القدرات التنافسية العالية ، ستتمكن حتماً من رفع مستوى معيشة الأفراد في الدولة، والدخول في الحلقة المنتجة وإحداث مزيداً من النمو والازدهار(٣).

ثانياً : محددات القدرة التنافسية:

(١) د. علي السلمي: إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠١.

(٢) الطيب داودي، مراد محبوب: تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، نوفمبر ٢٠٠٧، ص١٨.

(٣) عبدالرحمن بن عنتر: الإنتاجية وآليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٧، ص ص ١٨٨-١٨٩.

لتحقيق قدرة تنافسية فاعلة ومؤثرة يجب توافر جملة من المحددات داخل الاقتصاد القومي، وتمثل هذه المحددات مجموعة العوامل التي توضح أن قطاع أو صناعة ما ذات قدرة تنافسية في الأسواق الدولية أم لا. وتشمل محددات القدرة التنافسية، على نحو ما تناولها ما أطلق عليه "منهج بورتر Porter والمسمى بنموذج الماسة The Diamond" ، عدداً من هذه المحددات منها ما هو رئيس كعوامل الإنتاج وأحوال الطلب وموقف الصناعات المرتبطة والداعمة، ومنها ما هو مساعد أو مكمل كإستراتيجية المنشأة أو المؤسسة ودور الحكومة وعامل الصدفة، وذلك على نحو ما يشير إليه الشكل رقم (٧)، وهذه المحددات هي[١]:

(أ) عوامل الإنتاج :

وهي تلك المدخلات اللازمة لإقامة ودعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وهي مزيج ما بين المدخلات التقليدية كالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والبنية التحتية من نظم اتصالات ومواصلات وطرق، وغيرها من مصادر المعرفة كمراكز الأبحاث والجامعات، فضلاً عن الظروف المناخية، كعوامل مؤثرة في توسيع التجارة وتقليل تكاليف الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[٢].

شكل رقم (٧)

النظام المتكامل لمحددات القدرة التنافسية (نموذج الماسة لبورتر)

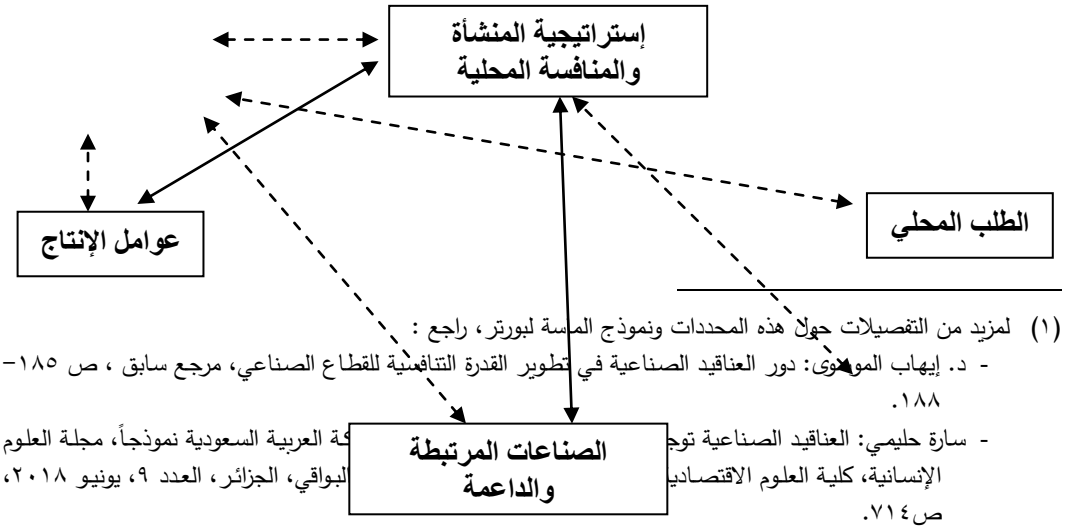

(١) لمزيد من التفصيلات حول هذه المحددات ونموذج الماسة لبورتر، راجع :
- د. إيهاب الموافي: دور العناقيد الصناعية في تطوير القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، مرجع سابق ، ص ١٨٥-١٨٨.
- سارة حليمي: العناقيد الصناعية توج[illegible]كة العربية السعودية نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادي[illegible]البواقي، الجزائر، العدد ٩، يونيو ٢٠١٨، ص٧١٤.

(٢) ليلى عاشور حاجم، مرجع سابق، ص٨٤.

Source: Porter, M.The Competitive Advantage of Nation, New York, the free press, ١٩٩٠, p. ١٢٧.

(ب) أحوال الطلب وخصائصه :

حيث الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلكين المحليين في دولة ما إلى الأسواق العالمية، فاتجاه المستهلكين دوماً إلى طلب المنتجات المتميزة عادة ما يؤدي إلى تحفيز الشركات على الابتكار والتجويد والتجديد كاستجابة وتلبية لتلك الطلبات، وبما يعكس في النهاية تقوية وتعزيز القدرات التنافسية للصناعة مقارنة بالآخرين(١).

فالمنشآت التي تحقق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية هي تلك التي تمتلك حصة كبيرة من الطلب المحلي، وأن وجود مستهلكين على درجة عالية من المعرفة بالمنتجات التي يستهلكونها لمن الأمور الهامة في تعزيز المزايا التنافسية المتحققة. فتطور وزيادة الطلب المحلي يمكن المنشأة من تحقيق اقتصاديات الحجم في السوق المحلي، وهو ما يحفز على التطوير والإبداع والابتكار، الأمر الذي يجد صداه في تحسين ورفع مستوى الإنتاج، وبالتالي دعم القدرة التصديرية والتنافسية لتلك الصادرات، بل وزيادة القدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة(٢).

(١) إيهاب الموسوى، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) M. Porter, The Competitive Advantage of Nation, New York, the free press, ١٩٩٠, p. ٨٦-٩٦.

(جـ) الصناعات المرتبطة والداعمة:

ويقصد بالصناعات المرتبطة أو المكملة Related Industries ، تلك التي تشترك معاً في التقنيات أو المدخلات وقنوات التوزيع والعملاء، أما الصناعات الداعمة أو المغذية Supporting Industries ،فهي تلك التي تمد غيرها بالمدخلات اللازمة للإنتاج، حيث تتحقق المقدرة التنافسية عبر هذا المحدد من خلال توافر مجموعة من الصناعات المتكاملة والمرتبطة والمعتمدة على بعضها البعض، حيث ينتج الطلب على أحد هذه الصناعات الطلب على منتجات الصناعات الأخرى في ظل ما يجمعها من علاقات تكاملية، فضلاً عما يحققه هذا الترابط من تدفق معلوماتي وتبادل فني وتقني .

فالمنشآت الصناعية عادة لا يمكنها تحقيق القدرة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة، ولكن من خلال ارتباطها بغيرها من المنشآت الكفؤة في الصناعات الأخرى المرتبطة والمغذية لهذه الصناعة، والتي غالباً ما تكون متركزة جغرافياً، الأمر الذي يجعل التفاعل أكبر ديناميكية، فكثرة وتدخل التعاملات بين تلك الصناعات وبعضها في شبكة أو تجمع واحد يمكن أن يعد مصدراً رئيسياً من مصادر الميزة أو القدرة التنافسية، فالهيمنة الأمريكية مثلاً على صناعة الحاسبات الآلية ارتبط مباشرة بسيطرتها على صناعة البرمجيات، والريادة الإيطالية في مجال الصناعات الذهبية والفضية ترجع في الأساس إلى سيطرة الشركات الإيطالية على ثلثي الإنتاج العالمي في صناعة الآلات المستخدمة في صناعة الحلي ... وهكذا[١].

وفضلاً عن هذه المحددات الرئيسية، هناك عدداً من المحددات الثانوية أو المساعدة والتي يأتي من أهمها[٢]:

(١) ليلى عاشور حاجم، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) بلقاسم زايري: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص١٨١-١٨٢.

(أ) **عامل الصدفة** : فحدوث الأزمات أو التقلبات الاقتصادية أو الأخذ في الاعتبار الظروف الثقافية أو الجغرافية أو المناخية لمنطقة ما، على الرغم من ضآلة تأثيرها، إلا أنها قد تمثل سبباً من الأسباب المؤدية لنجاح صناعة ما عن غيرها.

(ب) **دور الحكومة:** فالجهود المختلفة التي تبذلها الحكومة للنهوض بزيادة الإنتاجية من خلال ما تقدمه من دعم وخلق لمناخ استثماري جيد وبرامج تدريبية واتباع لسياسات محفزة على الإدخار، وكفاءة لتخصيص الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة، كلها تمثل دافعاً حقيقياً لنجاح الشركات المحلية ولزيادة قدرتها التنافسية تجاه الآخرين.

(ج) **إستراتيجية المنشأة وطبيعة المنافسة المحلية:** فكلما كانت المنشأة أكثر تنظيماً ولها من الأهداف ما يميزها، وكلما كانت المنافسة المحلية دافعة لمزيد من الابتكار والتطوير، كلما كانت هناك فرصاً متزايدة لتحقيق النجاح على المستوى الدولي لهذه المنشآت في العديد من الصناعات المختلفة.

وتشير التجارب الدولية إلى أن فكرة اشتراك أكثر من مؤسسة في تجمع صناعي واحد، أو ما يطلق عليه العنقود الصناعي هو أحد الأساليب الهامة التي تغذي قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وما يترتب عليه من حدة المنافسة الدولية داخل الأسواق المحلية، فالعنقود هو وسيلة هامة ليس فقط لمواجهة الانفتاح والعولمة، بل والاندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم[١].

(١) عبيرات مقدم ومصطفى بن نوى: العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات جامعة الأنواط، الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٣، ص٨٤-٨٥.

ثالثاً : العناقيد الصناعية Industrial Clusters كألية لمواجهة المشكلات التسويقية :

رصداً لحقيقة أن العمل الفردي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد خلق لها العديد من القيود التي تواجه نموها وتطورها، يأتي استخدام العناقيد الصناعية، كأحد محددات القدرة التنافسية لهذه المشروعات، خالقاً لإطار يسمح لها باكتساب مزايا اقتصاديات الحجم الكبير واستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة وخفض تكاليف الإنتاج ورفع جودة ونوعية المنتجات النهائية، محلياً ودولياً، بل هو أحد السبل الفاعلة في دمج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي عبر زيادة قدرته التنافسية عالمياً(١).

فالتركيز الجغرافي لعدد من المؤسسات المتكاملة والمتجاورة يمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التمتع بوفورات ذات شأن في التكاليف، فضلاً عن الكفاءات المتحققة عن وفورات الحجم وإحراز المزيد من الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة أو إدخال تكنولوجيا متقدمة ومتطورة أو أهمية تحقيق جودة تنافسية في المنتجات النهائية. فعمل هذه المنشأت بشكل منفصل أو بصورة منفردة يعد من أهم الأسباب المؤدية لفشل هذه المنشآت الصغيرة وعدم قدرتها على استمرار نشاطها.

ومن هنا نشأ مفهوم العناقيد الصناعية كأحد أساليب مواجهة هذا الفشل، عن طريق تجميع عدد من الصناعات في مكان واحد، مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد، ومن ثم سهولة الوصول، ليس فقط للموردين والعملاء، ولكن للمدخلات الخاصة بالصناعة كالقوى العاملة الماهرة والتقنيات المطلوبة والتمويل اللازم والبنية الأساسية. فمتى نمت الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة وخدمات الدعم حول مجموعة ما لتلبية احتياجاتها المحددة، فإن الشركات التي تشكل العنقود ستصبح

(١) زهير زواش: العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٢، ٢٠١٤، ص٦١.

قادرة على التخصص والتركيز على الأنشطة التي تقوم بها على وجه أكثر تفضيلاً[١]. ومن ثم اقتحام الأسواق الداخلية والخارجية بسهولة والصمود أمام المنافسة المحلية وربما الأجنبية[٢].

(أ) مفهوم العناقيد الصناعية:

من خلال إمتداد جذورها في أدبيات اقتصاديات الأعمال والدراسات والبحوث واقتصاديات التنمية، يختلف مفهوم العناقيد الصناعية من دولة لأخرى، بل ومن منطقة لأخرى، وهو ما يعكس تعدد التعريفات التي تناولت تحديد مفهوم العنقود الصناعي، فيعرفها اليونيدو (UNIDO) بأنها "تركز قطاعي جغرافي لمؤسسات تنتج وتبيع مجموعة واسعة من المنتجات المرتبطة ببعضها البعض"[٣]. ويعرفها البعض بأنها "تجمعات جغرافية" محلية أو إقليمية أو عالمية" لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل أو تشابك رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج[٤]. بينما يعرفها مايكل بورتر M.Porter بأنها "تركيز جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة العاملة في مجال أو نشاط

(١) د. إيهاب علي الموسوى، مرجع سابق، ص١٨٨. وراجع أيضاً :
-J.Q. Morgan: Clusters and competitive Advantage Finding a Niche in The New Economy, Popular Government, San Diega California, USA, ٢٠٠٤, p. ٦٤.

(٢) ولعل من أهم الأمثلة التي حققت نجاحاً ملحوظاً على المستوى العالمي، تجمع صناعة السيارات في الولايات المتحدة وألمانيا، وتجمع صناعة الاتصالات في فنلندا، والحاسبات في الهند ... إلخ، بينما تعد إيطاليا واحدة من أهم الدول التي حققت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحاً ملحوظاً عبر استخدام إستراتيجية العناقيد الصناعية وخاصة في صناعة الملابس والحلي والأثاثات.

(٣) The UNIDO Programmers, Development of Clusters and Networks of SMEs,Vienna, ٢٠٠١, p. ٩.

(٤) فريد حدادة، ومداح عرابي الحاج: متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٨، يونيو ٢٠١٧، ص١١٩.

معين، وهي تشمل مجموعة واسعة من الصناعات المرتبطة والكيانات الأخرى الهامة للمنافسة(١).

وهكذا يمكن تصور تكوين العنقود الصناعي من شبكة من المنتجين والموردين للمدخلات كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، فضلاً عن قنوات التسويق ومنتجي السلع المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. وقد يتسع مفهوم العنقود الصناعي ليضم هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومراكز التكوين المهني والدعم الفني وهيئات التوحيد القياسي، وبما يعبر عن علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود(٢).

ويعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً، حيث أنه يحتوى على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، مع الأخذ في الاعتبار أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع في عوامل الإنتاج، وإنما تؤدي إلى تطور القدرات الإنتاجية، الأمر الذي نجد صداه في استمرارية خلق منتجات جديدة، وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق(٣).

ويختلف المجال الجغرافي للعنقود الصناعي بين تركيزه في مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها أو حتى في مجموعة من الدول المتجاورة، ورغم أنه من السائد أن تتخذ العناقيد الصناعية صيغة التجمع في مكان أو إقليم

---

(١) M. Porter, Clusters and the New Economics of Competitions, Harvard Business Review, ١٩٩٨, p. ٧٨.

(٢) د. طرش محمد: العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٣، يناير ٢٠١٥، ص٧.

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الدول العربية، بدون سنة نشر، ص٣.

جغرافي محدد، إلا أنه – ومع التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات – باتت هذه الظاهرة محل تراجع ملحوظ.

(ب) العوامل المساعدة على إنشاء العناقيد الصناعية:

عادة ما تتوافر عدة عوامل تساعد على نشأة العنقود الصناعي، فهذا الأخير لا ينشأ بمحض الصدفة، وإنما يدعو للتفكير في إقامته ما يتوافر من مكونات له، لعل من أهمها :

- تركيز الأيدى العاملة المتخصصة في منطقة العنقود، فضلاً عن وجود مراكز للبحث والتطوير والتدريب.
- توافر المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية، كأحد العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار موقع المؤسسة، لما يحققه من وفرة في تكاليف النقل والتواصل مع الموردين.
- تقارب الأسواق، فزيادة التقارب بين الموردين والعملاء يساعد على زيادة عدد وقيمة الصفقات، فضلاً عن تخفيض التكاليف المتعلقة بها والتعاقد على إبرامها.
- توافر البنى التحتية الملائمة والمناسبة لطبيعة النشاط ضمن العنقود، بحيث يمكن لكافة المؤسسات الاستفادة منها والتمكن من استخدامها.
- وجود تنسيق وتعاون بين المؤسسات وبعضها من خلال توافر قاعدة بيانات ومعلومات فضلاً عن الخبرات التبادلية.
- تفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية وتقوية التقارب بينها وبين المؤسسات، وبخاصة صغيرة ومتوسطة الحجم، باعتبارها الأكثر احتياجاً لافتقادها القدرة الذاتية للقيام بأعمال البحث والتطوير بمفردها.
- دعم وتشجيع الدولة لإقامة تلك العناقيد والعمل على تطوير مرافقها، والمساعدة على إيجاد قنوات التقارب بين مختلف المؤسسات.

(جـ) أنواع العناقيد الصناعية :

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي قد ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تبحث في أنواع العناقيد بحسب المنشأة أو المنتج أو درجة التخصص أو نوعية الترابط أو حسب الهيكل(١).

فبحسب المنشأة، يمكن أن يتكون العنقود بشكل تلقائي أو طبيعي نظراً لوجود تاريخ قديم للمنطقة في صناعة معينة، وذلك إما لتوافر قدر من المهارات اللازمة لدى السكان أو لارتفاع الطلب المحلي، وبالأخص متى توافرت الموارد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، كتركيز صناعة الأثاث في دمياط حيث الأيدى العاملة الماهرة، أو صناعة السكر بصعيد مصر حيث تكثر زراعة القصب، أو صناعة الزيوت بدلتا مصر حيث تكثر زراعة القطن وغيرها من الزراعات المتخصصة.

وبحسب النوع أو المنتج، يمكن أن يصنف العنقود أنه لصناعة السيارات أو الأثاثات أو الأحذية، أو لصناعة الاتصالات ... إلخ، كعنقود صناعة السيارات في ألمانيا أو صناعة الاتصالات في فنلندا أو صناعة الأزياء في إيطاليا ... وهكذا.

وقد يأتي التصنيف بحسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافعة للصناعة أو بحسب تخصصهم بسوق جغرافي معين، أو بشريحة معينة من الأسواق والعملاء، كصناعة الأحذية في شمال إيطاليا أو الأزياء في الجنوب، أو التركيز على كثافة الإنتاج في صناعة الأحذية منخفضة السعر والتكلفة، أو تلك الصناعات التي تستهدف محدودي الدخل كصناعة الملابس في البرتغال والموجهة للطبقات الفقيرة في أوروبا ... وهكذا.

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول أنواع العناقيد الصناعية راجع :
- د/ طرشي محمد، مرجع سابق، ص٨-٩.
- عبود زرقين: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق، العدد ٤١، سنة ٢٠١٤، ص١٦٥.
- نبيلة ساسان: دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص١٢٦.

وأخيراً بحسب نوعية الترابط، فهناك العناقيد الرأسية ،حيث يتكون العنقود من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة تعتمد على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة لمدها باحتياجاتها من مدخلات الإنتاج. وهناك العناقيد الأفقية، والتي تتكون من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضطلع بإنتاج سلع نهائية تقوم بتسويقها، حيث تشترك تلك المؤسسات معاً في الأسواق العامة، وعادة ما تستخدم ذات التكنولوجيا وذات المهارات العمالية، بل وذات الموارد الطبيعية.

(د) مراحل تكوين العنقود الصناعي :

عادة ما تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، فهي دائمة التطور، إذ تنضم إليها صناعات ومؤسسات جديدة وتختفي منها أخرى، وهكذا يمكن تحديد مراحل تكوين العنقود على النحو التالي[١]:

- **مرحلة التجمع:** وتبدأ بتجمع عدد محدود من المؤسسات العاملة في مجال صناعي معين عبر موقع جغرافي محدد، ومن حولها عدد قليل من المؤسسات المعاونة.
- **مرحلة الظهور:** وتحدث متى بدأت المؤسسات بالتداخل الفعلي فيما بينها بغية خلق ابتكارات لمنتجات جديدة أو تبنى اختراعات معينة أو فتح المجال لدخول رؤوس أموال واستثمارات جديدة، وبخاصة الأجنبية منها.
- **مرحلة النمو:** وتبدأ بدخول المؤسسات وبعضها في تحالفات تمثل العنقود ككل، وبالتالي مزيداً من الروابط المشتركة بين الأعضاء، ودخول أعضاء جدد للعنقود.

(١) عطاالله بن طيرش وأبو بكر بوسالم: إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، العدد ١٧، ٢٠١٧، ص٩٩.

- **مرحلة الطلب:** حيث يكتمل شكل العنقود، وتتحقق له درجة من التشبع من حيث حجم المؤسسات والمعارف والمهارات، وبالتالي ظهور حالة من التنافسية داخل العنقود مع زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية، وتصبح أسعار المنتجات هي الأساس لعمليات التنافسية.
- **مرحلة التحول:** مع استبدال منتجات العنقود بمنتجات أخرى أكثر كفاءة وأقل تكلفة كنتيجة منطقية للتطور التقني والمهاري، وتغير عمليات الإنتاج، يبدأ العنقود في التحول لعناقيد أخرى جديدة.

ويمكن تطبيق فكرة تكوين العناقيد الصناعية في مصر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في صناعات عدة كالمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ومواد البناء .... إلخ، مع إمكانية ربط هذه العناقيد بمثيلاتها في الدول الأخرى، على أن يتم تطوير هذه الفكرة مستقبلاً على صناعات أكثر تعقيداً أو تطوراً كصناعة البرمجيات أو الصناعات الهندسية ... إلخ.

ولتطبيق هذه الفكرة يمكن تصور ذلك عبر طريقين :

الأول: إقامة عنقود لكل صناعة على حده مع إمكانية ربطها بالعناقيد المماثلة لذات الصناعة مع أقطار أخرى مجاورة لتكوين عنقود مشترك يحقق قدراً متزايداً من العلاقات التبادلية.

الثاني: إقامة عنقود لعدد من الصناعات المشتركة مع إمكانية ربط ذلك أيضاً بعدد من الأقطار الأخرى، وبحيث يضم العنقود كل المنتجين والموردين لهذه الصناعات التي يغطيها العنقود في الأقطار المشتركة.

وربما يحتاج الأمر بداءة إلى قيام الاتحادات النوعية للصناعات المختلفة بأخذ زمام المبادرة للدعوة لحث أصحاب المشروعات والمنشآت على تكوين العناقيد الخاصة بالصناعة التي تنتمي إليها منشآتهم والدخول إليها، فضلاً عن قيام الحكومات المختلفة

بوضع البرامج الداعمة لإقامة هذه العناقيد وتشجيع المنتجين على إقامة العلاقات فيما بينهم، وقد تكون الدولة طرفاً مستمراً بالعنقود وبما يهيئ الفرصة لإدخال نوعيات جديدة من التكنولوجيا الداعمة والخادمة لهذا العنقود، وفتح الباب للمزيد من التسويق الخارجي المشترك.

(هـ) مزايا العنقود الصناعي :

إذا قلنا أن من أهم الأهداف المرجوة على مستوى الاقتصاد الكلي من إقامة العناقيد الصناعية هو كونها تعد الأداة الفاعلة في تحقيق التنمية وخلق القيمة المضافة The value-Added ، وتطور المهارات وإيجاد المزيد من فرص العمل الماهرة، فضلاً عن دورها في تطوير البحث العلمي والابتكارات ، وكونها وسيلة للشراكة والتعاون العملي بين القطاعات المختلفة، سواء العامة أو الخاصة. وفي المجمل هى وسيلة لتطوير الصناعة من خلالالتكامل الرأسي للانتاج والتكامل الأفقس علي مستوي المنتج الواحد وفروعه ،**فإن من أهم المزايا التي يمكن أن يحققها وجود تلك العناقيد مايلي**[١]:

- زيادة الإنتاجية، باعتباره الهدف الذي تسعى إليه كل منشأة، وبخاصة تلك الصغيرة أو متوسطة الحجم، وهو ما يحققه لها الدخول في تكوين العنقود الصناعي، حيث يساهم هذا الدخول في[٢]:
  - سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية، فالتقارب الجغرافي بين الموردين والمنتجين يساعد على توفير احتياجات المنشأة من

(١) وهيبة لبعل: العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد حيضر، الجزائر، ٢٠١٦، ص٨٧.

(٢) شريف غياط وسهام بوفلفل: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول "دور العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنافسيتها" جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، مايو ٢٠١٣، ص١١.

المدخلات الإنتاجية الأساسية المقدمة عبر المنتجين المتواجدين بالقرب من العنقود.

- انخفاض تكاليف النقل، إذ يؤدي التقارب الجغرافي أيضاً بين المؤسسات *المكونة للعنقود ، وتواجدها في مكان واحد أو متقارب ، إلى انخفاض تكاليف نقل المدخلات والمواد الخام بين المؤسسات وبعضها داخل العنقود، وبما يؤدي إلى زيادة تنافسية المنتجات، وبالتالي تحسين فرص التصدير.*
- انخفاض تكاليف المخزون، فمن خلال ما يسمى بالتكامل الخلفي Backward Integration، والذي يعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد المطلوبة في مؤسسات أخرى، سوف تزداد سرعة تداول هذه المواد، أيا كان شكلها "وسيطة أو نصف مصنعة أو نهائية"، باعتبارها مدخلات للعملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى عدم الحاجة لتخزينها، وهو ما يساعد على خفض التكلفة النهائية.

- زيادة الحصة السوقية، فالعنقود يمثل مجموعة من الأسواق المتواجدة في مكان واحد، ومن ثم يعطى انضمام المؤسسة للعنقود الفرصة للتمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة مما يحقق لها القدرة في الحصول على نصيب أكبر من حاجة السوق(١).
- زيادة القدرة الابتكارية وتطوير الكفاءات، فنظراً لكون المعرفة knowledge تمثل الآن أحد أهم عناصر الإنتاج والمفتاح الحقيقي للنجاح ومواجهة المنافسين، فإن الانضمام لأحد العناقيد الصناعية سوف يساعد على تنمية الطاقات الابتكارية وتحفيزها لما يتيحه هذا الأمر للمؤسسات من سرعة

(١) Elvira Uyarra and R. Logan, The Effects of Clusters Policy on Innovation, Manchester, Institute of Innovation Research, Manchester Business School, ٢٠١٢, p. ٦.

الاستجابة للحاجات الجديدة دون بذل المزيد من الجهد لدراسة أحوال السوق وسلوك المستهلكين . فالتواصل بين المؤسسات وبعضها داخل العنقود وتحسين التعاون بين قطاع الأعمال والبحوث يساعد حتماً على خلق المزيد من الابتكارات في المنتجات والخدمات ورفع مستوى التدريب وإدارة الموارد البشرية والمهارات وتطوير الأعمال، وهو ما يعبر عنه بمصطلح coopetition كمصطلح جديد مشتق من مصطلحي التنافس Competition والتعاون cooperation[١].

فعندما تبتكر شركة ما منتج معين، عادة ما يهرع المتنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس، كما يعمد المقلدون إلى السعى نحو إنتاج نفس المنتج ولكن بتكلفة أقل، مما يدفع الشركة المنتجة لتطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على المنافسين والمقلدين، ومن هنا تستمر الدورة وتتحقق تنافسية العنقود، فالمنافسة بين المؤسسات تمثل الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير التقنيات[٢].

- المساهمة في إعادة التنظيم أو التركيز الصناعي، فالانتقال من نطاق المؤسسة الكبيرة العاملة في مجال الإنتاج الشامل إلى المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة يساعد على التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل، وبالتالي زيادة المنافسة وظهور تكنولوجيا إنتاجية جديدة، كما يساهم التركيز الصناعي في تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الشركات (اقتصاد الموقع)، حيث يتواجد داخل

(١) فريد حدادة، د. مداح عرايبي الحاج، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) فضلاً عن أن التأثيرات الداخلية والخارجية لسلسلة العنقود سوف تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل من استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطوير ونمو العنقود، سواء في التوسع في عوامل الإنتاج أو تطوير قدرات إنتاجية تؤدي لخلق منتجات جديدة، راجع في ذلك:
- بلقاسم زايري: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص١٧٤.

العنقود أكبر عدد من موردي المدخلات المتخصصة وخدمات الأعمال والمدربين، فضلاً عن وفرة أعداد العمالة المدربة المتخصصة ... إلخ.

- الحد من الهدر في الموارد العامة، إذ تتيح آلية العناقيد الصناعية، متى توافر التخصص، توجيه الموارد المتاحة في منطقة ما للوجهة التي تضمن الرشد والكفاءة وحسن الاستخدام، وتطوير برامج الأعمال الصغيرة دون الحاجة إلى التوسع في توجيه الموارد لأنواع مختلفة من العمل، وبالتالي هدر الجهود وضياع الموارد بشكل غير تخصصي.
- تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة حيث يتيح هذا التركيز للوحدات الصغيرة إمكانية الحصول على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، فضلاً عن المساعدة في تطوير البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة(١).
- العمل على خلق المزيد من المؤسسات الجديدة، ذلك ثقة في النجاح داخل العنقود، ويقيناً بأن الفشل يمكن تعويضه من خلال الفرص البديلة، الأمر الذي يدعو حتماً إلى خلق المزيد من الأعمال الجديدة والمؤسسات الناشئة، استفادة من الخبرات والقدرات التي يقدمها العنقود والتي لن تجدها المؤسسات في غيره. فالقدرة على الصمود ومواجهة التحديات عبر التحالفات المختلفة وبناء جسور الثقة المتبادلة بين المؤسسات وبعضها هي من نتائج التواجد داخل العنقود، كما أن النفع المتحقق من التعاون بين الشركات سيفوق حتماً أي نفع آخر يمكن تحقيقه من عمل الشركة بمفردها.

(١) فريد حداده، مداح عرايبي الحاج، مرجع سابق، ص١٢١.

الخاتمة

مع تصاعد إهتمام كافة الدول النامية والمتقدمة علي السواء ، بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، باعتبارها باتت تمثل واحدة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية ، والمساهمة في معالجة عدد من المشكلات المزمنة كالفقر والبطالة ، و ميداناً لاستيعاب الكثير من الأيدي العاملة وتطوير مهاراتها الادارية والفنية والانتاجية . إلا أن الراصد لأنشطة الكثير من هذه المشروعات سيشهد عن يقين مقدار ما تواجهه تلك المشروعات من صعوبات عملية ، سواء تمويلية أو إدارية أوتسويقية....إلخ ، كانت سبباً مباشراً لتعثرها بل وإنهيارها في كثير من الأحيان، الأمر الذي استدعي الحاجة لرصد نتائج هذه الدراسة، ومن ثم طرح عدداً من التوصيات الداعمة لعمل هذه المشروعات والمعالجة لمعوقاتها، وذلك علي النحو التالي :-

أولاً: النتائج:-

من واقع دراستنا السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية :-

- باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم مداخل التنمية ، إذ إعتمدت الكثير من الدول ، سواء النامية أو المتقدمة ، علي تطويرها وتهيئة المناخ الإستثماري لها وذلك ترقية لإسهامها في عملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة بعدما تبين لصانعي السياسات الاقتصادية محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم متى قورنت بالدور الذى تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الخبرات والمهارات ، وكذا قدرتها على جذب وتعبئة المدخرات واستثمارها يأتى هذا التأثير الإيجابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالنظر إلى الأدوار المتعددة التى باتت تلعبها هذه المشروعات ، فهي تساهم في توفير المزيد من فرص العمل ، وبخاصة لتلك الفئات المهمشة كالنساء ومحدودي الخبرات والمهارات ، وكذا قدرتها على جذب وتعبئة المدخرات واستثمارها كوعاء للتكوين الرأسمالي، ودعم وتنمية الصادرات والمساهمة في الابتكارات ، وتحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وبخاصة الصناعية منها ، فضلاً عما تهيئه من تنمية إقليمية متوازنة وخدمة للأسواق المحدودة، وأخيراً لمساهمتها الفعالة في المحافظة علي الأعمال التراثية (الحرفية / اليدوية) وبالتالي الإبقاء علي الهوية الوطنية .....إلخ.

- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدراً لابأس به من المشكلات سواءً التمويلية أو الادارية أو التسويقية والتصديرية ، والتى قد تؤدي في كثير من الأحيان إلي تفشيل تلك المشروعات في مهدها أو حال ممارستها لانشطتها ،الأمر الذي جعل من التدخل الحكومي وتوجيه الدعم المستمر لهذه المؤسسات أمراً ملحاً ، وسواء تمثل هذا التدخل بشكل مباشر من خلال تقديم التمويلات المالية الكافية لتلك المشروعات أوبشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ والظروف الملائمة لممارستهم لأنشطتهم.

- في إطار دعمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، قامت الحكومة المصرية بتقديم العديد من المبادرات التمويلية عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ، أو عبر جهاز تنمية المشروعات

الصغيرة والمتوسطة ، أو تلك المقدمة من البنك المركزي ، وبخاصة في أعقاب الأزمة الطارئة التي خلفها تعرض المجتمع الدولي لجائحة كورونا ،وما واكبها من مردودات وأثارسيئة ، وذلك بهدف التخفيف من حدة هذه الأثار، إلا أن هذه المبادرات لم تحقق عملياً حلاً ناجزاً للمشكلات التمويلية لهذه النوعية من المشروعات .

- صدر القانون رقم ١٥٢ لسنه ٢٠٢٠، والخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاغياً للقانون رقم١٤١ لسنة ٢٠٠٤، و متضمناً العديد من المزايا والحوافز سواء الضريبية أو غير الضريبية لدعم وتنمية هذه المشروعات، ومحدداً جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة و متناهية الصغر كمسئول عن تنميتة هذه المشروعات وريادة الاعمال.

- لا يمثل صغر حجم المشروعات الصغيرة أو المتوسطة عائقا يمكن أن يحد من قدرتها على ممارسة أنشطتها، بل ربما يمثل هذا الحجم الصغير ميزة نسبية بما يهيؤه لها من امكانية التكيف السريع مع المتغيرات و الأزمات المختلفة ،و لكن مكمن المشكلة التي تحد من قدرتها على البقاء والمنافسة هو عدم وجود تنسيق حقيقي بين تلك المشروعات و بعضها البعض، وبخاصة تلك التي تمارس ذات النشاط أو تمارس نشاطات متكاملة أو مغذية لبعضها، وهو ما يمكن تحقيقه متى ارتبطت تلك المشروعات في نسيج متكامل و متقارب نوعياً وجغرافياً ، وذلك من خلال إستخدام آليتي حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية، مع إختلاف أدوار كل منهما.

- تعد حاضنات الأعمال آلية فاعلة لتحقيق إستدامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وخاصة تلك التي تتصف بالهشاشة و الافتقار لمقومات النجاح والقدرات الاستثمارية التي تهيؤ لها الفرصة للتميز و امتلاك التكنولوجيا، ومواجهة المشكلات التمويلية والتسييرية ، و ذلك من خلال خلق بيئة إحتضانية لتلك المشروعات تمكنها من التماشي مع بيئتها الخارجية، وإتاحة المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال وإستغلال الفرص السوقية، الأمر الذي يمكن أن ينتج آثاره التنموية على الاقتصاديات الوطنية من خلال استغلال الأفكار الريادية و تحويلها إلى واقع حقيقي يتمثل في مشاريع اقتصادية وطنية ناجحة .

• تعد العناقيد الصناعية أحد أهم الآليات المستحدثة لعمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، والتي يمكن من خلالها مواجهة العديد من المشكلات ذات البعد التسويقي أو التنافسي، فهي تمثل سبيل حقيقي لرفع و تطوير القدرات التنافسية والتصديرية لتلك المشروعات ، و بما يؤهلها لولوج الأسواق الدولية ، من خلال ما يهيؤه لها إستخدام هذه الآلية من خفض حقيقي للتكاليف ودعم فعلي للابتكار عبر خلق ظروف بيئية تُعنى بالمعرفة والتكنولوجيا وتوفير المعلومات، فضلاً عن زيادة أواصر العمل مع مؤسسات البحث والتطوير ، وفي إطار شبكة من العمل المشترك بين المؤسسات وبعضها.

ثانياً: التوصيات:

في مواجهة حقيقية للمشكلات التي أفرزها واقع عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودعماً لتواجد فاعل لتلك المشروعات في بيئة الاقتصاد المصري، يمكن أن نقدم عدداً من التوصيات، وذلك علي النحو التالي:-

• السعي نحو إنشاء جهاز بحثي يُعني باستكشاف فرص الاستثمارات الجديدة، مع عمل دراسات مسحية للأسواق للتعرف على أنواع المشروعات والصناعات التي تعاني من فجوة وأماكن وجودها ، بحيث يتم توجيه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة إلي تلك المجالات ، ذلك فضلاً عن أهمية قيام وزارة الصناعة بإعداد خريطة صناعية ورؤية شاملة عن الفرص الصناعية المتوافرة في مصر، وإعداد دليل بالخامات المطلوبة لتلك الصناعات، سواء كانت من مورد محلي أو أجنبي، وكذلك دليل آخر عن المشروعات يضم كافة بياناتها، وبخاصة عن المشروعات الصغيرة، وبما يخلق في النهاية صورة واضحة تعمل على تشجيع تلك المشروعات على الإنتاج، والتشابك فيما بينها وبين المشروعات الكبيرة لإنتاج السلع الوسيطة والمغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة ... وهكذا .. وبالإجمال أهمية وجود حاضنة لتلك المشروعات، وبخاصة في بداية نشاطها.

• تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني (كالجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال) مع توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات لتقوم باعادة اقراضها للمشروعات ذات الحاجة، وذلك في

ظل ما لدى هذه المؤسسات من خبرات في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب غير تقليدية.

• في ضوء ما جاء بالمادتين (٥٢ ، ٥٣) من القانون رقم ١٥٢ لسنه ٢٠٢٠ ، واللتان أجازتا توجيه جزء من منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر، لا يقل من ٢٠٪، للشراء الحكومي، وقصر بعض أنواع المناقصات أو الممارسات على المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر، وفقاً للضوابط التى يحددها الوزير المختص بعد أخذ رأي وزير المالية، فإن تنفيذ هذا التوجه إنما يتطلب تقديم عدد من السياسات التشجيعية الهادفة الى ضمان مشاركة هذه المشروعات في سوق الشراء الحكومي بفاعلية وكفاءة.

ولعل من أهم ما يجب أن تتضمنه هذه السياسات، هو العمل على تخفيض مبالغ التأمينات الابتدائية والنهائية، وهي تلك المطلوب دفعها من قبل الراغب من المشروعات في الدخول لأي من عمليات الشراء الحكومي، وهي عادة من الغلو، وبما تعجز معه المشروعات عن الوفاء به، وكذا العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية في المناقصات والمزايدات والتي عادة ما تعجز – أيضاً – المشروعات الصغيرة عن إنهائها، فضلاً عن أهمية تحديد إطار أو برنامج زمني مقبول للانتهاء من البت في العمليات يتفق وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانتظار، وأخيراً ضرورة وضع برامج تدريبية لكوادر هذه المشروعات لتعريفهم بطرق وأساليب الشراء الحكومي وإجراءات التعامل مع العمليات الحكومية المختلفة.

• مع ضيق الطاقة الاستيعابية للكثير من الأسواق الداخلية، وبحثاً عن تحقيق الذات والوجود للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب العمل الحثيث نحو تدويل أكبر عدد من تلك المشروعات ، أي تشجيعها على ولوج الأسواق الدولية من خلال تطوير منتجاتها وخدماتها ، وبكل ما يتطلبه الأمر من أهمية إختيار السوق أو الأسواق المستهدفة وتحديد طرق الوصول إليها، وسواء تم ذلك عبر بوابة التصدير المباشر أو غير المباشر أو عن طريق الاتفاقيات التعاقدية، وبالطبع سيحتاج تنفيذ تلك الاستراتيجية أهمية التأكيد على توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات، إما بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية ، لتمويل الصادرات الناتجة عن تلك المشروعات، وقد يكون في تحمل الدولة لجزء من تكاليف نقل وتوزيع هذه المنتجات المراد

تصديرها دافعاً لنجاح عمليات التصدير، بل ووجوب المشاركة أيضاً في تكاليف إقامة المعارض الدولية لعرض منتجات تلك المشروعات المعنية.

- بالطبع لن يتحقق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المنافسة الخارجية، بل و الداخلية أيضاً، إلا متى إلتزمت بالعمل على تحقيق أعلى درجات الجودة بإستيفاء منتجاتها للمواصفات القياسية، وبخاصة تلك المنتجات الموجهة للأسواق الدولية ، وبما يضمن الحفاظ علي سمعة المنتج الوطني، ويكسب بالتبعية تلك المشروعات قدراً متزايداً من المصداقية والثقة يؤهلها لتحقيق مزيداً من النجاح لدى شرائح المستهلكين.

- أهمية تهيئة الظروف البيئية التي تُعنى بالمعرفة والتكنولوجيا، إذ أن الآليات المستحدثة لدعم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة ذات الاختصاص الصناعي، كآلية العناقيد الصناعية، إنما تعمل في إطار فكرة الاقتصاد الرقمي أو المعرفي، بل هي جزء من منظومة هذا الاقتصاد.

- أخذاً في الاعتبار ما جاءت به المواد من (٧١ : ٩٢) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، والمتعلقة بتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي ، ومع التأكيد علي حقيقة أن كافة الأنشطة العاملة فى هذا القطاع هى من الهشاشة والضعف للدرجة التى قد تجعلها غير قادرة على تحمل الانتقال الفورى والتام للقطاع الرسمى، وبكل ما يتطلبه هذا الانتقال من إجراءات وأعباء مالية وضريبية وإدارية وتنظيمية، الأمر الذى قد يتطلب ملاءمة الانتقال التدريجى للمشروعات القائمة فى القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى، ومن ثم أهمية الحاجة لتقديم العديد من التسهيلات والتيسيرات الضريبية والإدارية لفترة من الزمن ، يعتاد فيها هذا القطاع على الانتقال من العشوائية والسرية إلى التنظيم والعلانية، وبعدها يمكن معاملته كغيره من المشروعات الرسمية.

وربما يُفضل – فى هذا الصدد – السعى نحو تجميع أكبر عدد من المشروعات غير الرسمة (المبعثرة جغرافياً) فى مكان واحد عبر مجمع تنشئه الدولة ، كحاضنات الأعمال مثلاً ، تتيح له إدارة مركزية لخدمة ما يحويه من مشروعات لفترة من الزمن تمثل فترة حضانة وتأهيل، يتاح بعدها إمكانية إنتقالها الفعلى للعمل بالقطاع الرسمى دون وصاية، عقب إكتسابها

للخبرة اللازمة، وهو ما يتطلب من الدولة بالطبع– وبداءةً– عبر الجهات المختصة، كوزارتى الصناعة والتجارة الخارجية، سرعة إعداد حصر شامل وكامل لكافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية .

- وأخيراً، أهمية العمل علي نشر ثقافة المشروع الصغير والمتوسط، وبخاصة بين جموع الشباب وأولئك العائدين من رحلات عمل طويلة بالخارج، والباحثين عن فرص استثمارية جادة إستغلالاً لمدخراتهم المحدودة، وكذا إظهار الفوائد والعوائد الممكن تحقيقها من وراء التوسع في إنشائها، سواء للاقتصاد الوطني أو لاصحاب هذه المشروعات، وبالطبع لن يتحقق هذا الانتشار دون أن يواكبه إظهار حقيقي للدور الفاعل والمساعدات والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة لدعم عمل هذه المشروعات، والجهود المبذولة لتذليل كافة العقبات التي تواجهها ، وبخاصه في المراحل الاولي لإنشائها.

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية:

(١) المؤلفات العامة والمتخصصة:

- أحمد الجودر: الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي السادس في الإدارة: الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية، صلالة، عمان، ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٥.
- أحمد عبدالوهاب: تعريف حاضنات رواد الأعمال، دراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح دور الحاضنة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٦.
- أشرف شمس الدين: الحماية الجنائية للائتمان المصرفي من الخداع، دراسة مقارنة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بكلية الحقوق ببنها، ١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٦.
- أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، ٢٠١٦.
- .....: مبادئ علم المالية العامة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠١٨.
- أيمن علي عمر: إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيني مقارن، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.
- إيهاب على الموسوى: دور العناقيد الصناعية في تطوير القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، مجلة أهل البيت، العدد ٢٤، ٢٠١٩.
- بلقاسم زايري: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، العدد ٧، ٢٠٠٧.
- بولحية الطيب، مرابط محمد: حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧.

- حسان خضر: تنمية المشروعات الصغيرة، مجلة جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢.
- حسين الأسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، MPRA، نوفمبر ٢٠١٠.
- خليل الشماع: ريادة الاعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفيةه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ١٦، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٨.
- رمضان السنوسي، عبدالسلام الدويني: حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣.
- زهير زواش: العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٢، ٢٠١٤.
- زيادي بلقاسم: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد ٧، ٢٠٠٧.
- سارة حليمي: العناقيد الصناعية توجه إستراتيجي للتنوع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد ٩، يونيو ٢٠١٨.
- ساعد مرابط: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تسيير المؤسسات، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائية، واقع وآفاق، قلمة، ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠٦، ص٦.
- سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (٢)، مايو ٢٠٢٠، ص٤.
- سوسن خطاب: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج ٢٩، العدد الثالث.

- شريف غياط وسهام بوفلفل: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول "دور العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنافسيتها" جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، مايو ٢٠١٣.
- شيماء مصطفى: ١٠ معلومات لا تعرفها عن منصة المشروعات الصغيرة في مصر، بوابة أخبار اليوم ٢١يونيو ٢٠١٨، وذلك على الرابط: https://akabelyom.com
- طرش محمد: العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٣، يناير ٢٠١٥.
- الطيب داودي، مراد محبوب: تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، نوفمبر ٢٠٠٧.
- عاصم عبدالنبي: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية ، مصر نموذجاً، أكتوبر ٢٠١٧.
- عبدالحميد صديق عبدالبر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج ، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠، ٢٠١٣.
- عبدالرحمن بن عنتر: الإنتاجية وآليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٧.
- عبدالرحيم البحطيطي: الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، ودوره في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.
- عبدالسلام أبو قحف: دراسات في إدارة الأعمال، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠١.
- عبود زرقين: العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق، العدد ٤١، سنة ٢٠١٤.

- عبيرات مقدم ومصطفى بن نوى: العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات جامعة الأنواط، الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٣.
- عطالله بن طيرش وأبو بكر بوسالم: إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، العدد ١٧، ٢٠١٧.
- علي السلمي: إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.
- عماد الدين إبراهيم على: دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، العدد (٢)، ٢٠١١.
- عيسى بن ناصر: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، العدد ١٨، مارس ٢٠١٠.
- فردريك شنايدر، دومينك أنستي: الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي)، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية (٣٠)، مارس ٢٠٠٢.
- فريد حدادة، ومداح عرابي الحاج: متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٨، يونيو ٢٠١٧.
- ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦.
- محمد حامد الصياد: التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٦.
- محمد طارق يوسف: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مجلد ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩.

- محمد فتحي صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.
- محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمود حسن حسني: مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين: الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩.
- مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، مكتبة الأسرة، دار الشروق، ٢٠٠٣.
- نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧.
- نبيلة ساسان: دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تجربتي البرازيل والنرويج، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي، الجزائر، العدد ٥١، يناير ٢٠١٧.
- نوزاد عبدالرحمن: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد (٣٠)، سبتمبر ٢٠٠٦.
- هناء نور الدين: دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي الثاني "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ١٧–١٨ أبريل ٢٠٠٦، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦.

(٢) رسائل الماجستير والدكتوراه:

- إبراهيم فيشار: تحليل الخصائص السكانية وأثرها في رسم السياسة الأمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٢.

- حاتم مأمون: دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
- كريم أبو العزم: إصلاح نظم المشتريات الحكومية بجمهورية مصر العربية ، دراسة تطبيقية من منظور مقارن ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, ٢٠١٩.
- ليلى عاشور حاجم: القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دول عربية مختارة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، ج بغداد، ٢٠٠٧.
- ميسون القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، فلسطين، ٢٠١٠.
- نادية عبدالعال: تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل و والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- ولاء رضوان: المناخ الأمني ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٦.
- وهيبة لبعل: العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد حيضر، الجزائر، ٢٠١٦.

(٣) الدوريات والتقارير:

- البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد ٥٧، القاهرة.
- البنك المركزي المصري: قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧، بيانات عام ٢٠١٨.
- .....: بيانات عام ٢٠١٨، عام ٢٠١٩، فبراير ٢٠٢٠.

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الدول العربية، بدون سنة نشر.
- المرصد المصري، المشروعات الصغيرة، الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر. وذلك على الرابط: https://Marsad.ecsstudies.com ٢٢-٨-٢٠١٩
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة: دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، المشكلات والإصلاحات اللازمة لبيئة أعمال جيدة في مصر، صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، ٢٠١٨.
- .....: وضع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ٢٠١٥.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وزارة المالية: تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، نوفمبر ٢٠٠٤.
- .....: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٧.

(٤) المواقع الإلكترونية:

- موقع CNN، صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاضاً في دخل الفرد في ١٧٠ دولة بسبب فيروس كورونا، ٩ ابريل ٢٠٢٠م، وذلك على الرابط :
https://arabic.cnn.com/business/article/٢٠٢٠/٠٤/٠٩/imf-capita-income-coronavirus-economy.
- موقع السوق العربية، البنك الدولي يتوقع ركوداً عالمياً ضخماً بسبب كورونا، ٤ ابريل ٢٠٢٠، وذلك على الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy.
- موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية: قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرابط: www.MTI.gov.eg/SNE/index

- موقع صحيفة المال: تحديث الصناعات الصغيرة يرحب بمبادرة تمويل المشروعات المتضررة من كورونا، الأحد ١٢ أبريل ٢٠٢٠، وذلك على الرابط: https://almalnews.com
- موقع منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) التالى: www.ilo.org.
- بوابة أخبار اليوم، تفاصيل مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاثنين ٩ سبتمبر ٢٠١٩.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Anderson, D. "Small Industry in Developing Countries: A Discussion of Issues", World Development, Vol. ١٠, No. ١١, ١٩٨٢.
- Beck et al., SMEs, Growth and Poverty: Cross-Country Evidence, Journal of Economic Growth,٢٠٠٥.
- Caroline Perry, Supporting SMEs access to Public Procurement Opportunities, Northern Ireland Assembly, December ٢٠١١.
- Darrell M. West. What happens if robots take the jobs? the impact of emerging technologies on employment and public policy (Washington, the Brootings Institution, October, ٢٠١٥.
- Elvira Uyarra and R. Logan, The Effects of Clusters Policy on Innovation, Manchester, Institute of Innovation Research, Manchester Business School, ٢٠١٢.
- J. You, Small firms in Economic Theory, Cambridge Journal of Economics No. ١٩, ١٩٩٥, p. ٤٤١.

- J.Q. Morgan: Clusters and competitive Advantage Finding a Niche in The New Economy, Popular Government, San Diega California, USA, ٢٠٠٤.
- Kumar, Rajan and Zingales, "What determines firms size? University of Chicago, CRSP Working Paper No. ٤٩٦, ٢٠٠١.
- M. Porter, Clusters and the New Economics of Competitions, Harvard Business Review, ١٩٩٨.
- M. Porter, The Competitive Advantage of Nation, New York, the free press, ١٩٩٠.
- Morina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad ? Ottawa, Canada, MBA, August, ٢٠٠٠.
- Nigel M. Healey, The Economics of The New Europe from Community to Union, Routledge, London, ١٩٩٥.
- Pigou, G., Economic of Welfare, Cited by M.Blaug, Economic Theory in Retrospect Homewood, Irwin, ١٩٦٨.
- The UNIDO Programmers, Development of Clusters and Networks of SMEs,Vienna, ٢٠٠١.
- The World Bank , SMEs for Job Creation in The Arab World: SMEs Access to Financ Services , Washington D. C.,No.٢٠٤٣٣, ٢٠١٢.